صندوق النقد الدولي

التقرير السنوي ٢٠١٣

من أجل اقتصاد عالمي أكثر أمنا واستقرارا

IMF
2013

صندوق النقد الدولي

صندوق النقد الدولي هو المنظمة العالمية الأساسية التي يتم من خلالها التعاون النقدي على المستوى الدولي. ويضم الصندوق في عضويته ١٨٨ بلدا مما يجعله منظمة يتعاون من خلالها جميع بلدان العالم تقريبا لتحقيق الصالح المشترك. ويتمثل الغرض الرئيسي من صندوق النقد الدولي في الحفاظ على استقرار النظام النقدي الدولي — وهو نظام أسعار الصرف والمدفوعات الدولية الذي يمكّن البلدان (ومواطنيها) من شراء السلع والخدمات من بعضها البعض. وهو أمر ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار ورفع مستويات المعيشة.

وجميع البلدان الأعضاء في الصندوق ممثلة في مجلسه التنفيذي، الذي يتناول بالنقاش آثار السياسات الاقتصادية لكل بلد على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي. ويغطي هذا التقرير السنوي أنشطة المجلس التنفيذي والإدارة العليا والخبراء خلال السنة المالية من أول مايو ٢٠١٢ إلى ٣٠ إبريل ٢٠١٣.

ومن أهم أنشطة صندوق النقد الدولي ما يلي:

- تقديم المشورة للبلدان الأعضاء حول اعتماد السياسات التي يمكن أن تساعدها على منع وقوع الأزمات المالية أو حلها عند وقوعها، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتعجيل النمو الاقتصادي، وتخفيف حدة الفقر؛

- وإتاحة التمويل بصفة مؤقتة للبلدان الأعضاء لمساعدتها في معالجة المشكلات المتعلقة بميزان المدفوعات – أي عندما لا تجد لديها ما يكفي من النقد الأجنبي لأن مدفوعاتها إلى البلدان الأخرى تتجاوز إيراداتها من النقد الأجنبي؛

- وتقديم المساعدة الفنية والتدريب للبلدان بناء على طلبها، لمساعدتها في بناء الخبرات والمؤسسات اللازمة لتنفيذ السياسات الاقتصادية السليمة.

ويقع المقر الرئيسي لصندوق النقد الدولي في واشنطن العاصمة، ونظرا لاتساع نطاق تواصله على المستوى العالمي وروابطه الوثيقة مع بلدانه الأعضاء فإن له مكاتب منتشرة في مختلف أنحاء العالم.

ويمكن الاطلاع على معلومات إضافية عن صندوق النقد الدولي وبلدانه الأعضاء في موقع الصندوق الإلكتروني على شبكة الإنترنت بالعنوان التالي: www.imf.org.

ويمكن الاطلاع باللغة الإنجليزية على مواد إضافية مساعدة للتقرير السنوي — أي الأطر والجداول في الصفحة الإلكترونية والملاحق (بما في ذلك الكشوف المالية للصندوق عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠١٣)، وغيرها من الوثائق ذات الصلة – وذلك في الصفحة الإلكترونية للتقرير السنوي على شبكة الإنترنت بالعنوان التالي: www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2013/eng.. ويمكن الحصول على النسخ المطبوعة من الكشوف المالية من «مكتب خدمات مطبوعات الصندوق» وعنوانه كالتالي: "IMF Publication Services, P.O. Box 92780, Washington, DC 20090"، كما يمكن الحصول على النسخة الإلكترونية من التقرير السنوي على اسطوانة سي دي روم تضم المواد الإضافية المساعدة المنشورة في الصفحة الإلكترونية، وذلك عند الطلب من «مكتب خدمات المطبوعات».

الاختصارات

AFRITAC	Africa Regional Technical Assistance Center	المركز الإقليمي للمساعدة الفنية في إفريقيا
ASEAN3+	Association of Southeast Asian Nations plus China, Japan, and Korea	رابطة أمم جنوب شرق آسيا بالإضافة إلى الصين واليابان وكوريا (آسيان +٣)
ATI	Africa Training Institute	معهد تدريب إفريقيا
BIS	Bank for International Settlements	بنك التسويات الدولية
BPM6	Balance of Payments Manual, sixth edition	دليل ميزان المدفوعات، الطبعة السادسة
BOPS	Balance of Payments Statistics	إحصاءات ميزان المدفوعات
CDIS	Coordinated Direct Investment Survey	المسح المنسق للاستثمار المباشر
CPIS	Coordinated Portfolio Investment Survey	المسح المنسق لاستثمارات الحافظة
COFER	Currency Composition of Foreign Exchange Reserves	تكوين عملات الاحتياطيات الرسمية
CPI-GBA	Consumer Price Index for Greater Buenos Aires	مؤشر أسعار المستهلكين لمنطقة بوينس آيرس الكبرى
EAC	External Audit Committee	لجنة التدقيق الخارجي
EC	European Commission	المفوضية الأوروبية
ECB	European Central Bank	البنك المركزي الأوروبي
EUO	Offices in Europe	المكاتب في أوروبا
FAS	Financial Access Survey	مسح إمكانية الحصول على الخدمات المالية
FSAP	Financial Sector Assessment Program	برنامج تقييم القطاع المالي
FSB	Financial Stability Board	مجلس الاستقرار المالي
FY	financial year	السنة المالية
GAB	General Arrangements to Borrow	الاتفاقات العامة للاقتراض
G20-	Group of Twenty	مجموعة العشرين
GDDS	General Data Dissemination System	النظام العام لنشر البيانات
GDP	gross domestic product	إجمالي الناتج المحلي
GFSM 2001	Government Finance Statistics Manual	دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١
GRA	General Resources Account	حساب الموارد العامة
HIPC	Heavily Indebted Poor Countries	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
ICD	Institute for Capacity Development	معهد تنمية القدرات
IEO	Independent Evaluation Office	مكتب التقييم المستقل
IFRS	International Financial Reporting Standards	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
IFS	International Financial Statistics	تقرير "الإحصاءات المالية الدولية"
IT	Information Technology	تكنولوجيا المعلومات
MAP	Mutual Assessment Process	عملية التقييم المتبادل
MDRI	Multilateral Debt Relief Initiative	المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون
NAB	New Arrangements to Borrow	الاتفاقات الجديدة للاقتراض
OAP	Office for Asia and the Pacific	المكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ
OECD	Organisation for Economic Co-operation and Development	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
OIA	Office of Internal Audit and Inspection	مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي
PIN	Public Information Notice	نشرة المعلومات المعممة
PR	Press release	بيان صحفي
PRGT	Poverty Reduction and Growth Trust	الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر
RA-FIT	Revenue Administration Fiscal Information Tool	أداة المعلومات المالية لإدارة الإيرادات العامة
REO	Regional Economic Outlook	آفاق الاقتصاد الإقليمي
RTC	regional training center	مركز تدريب إقليمي
RTAC	Regional Technical Assistance Center	مركز إقليمي للمساعدة الفنية
SDDS	Special Data Dissemination Standard	المعيار الخاص لنشر البيانات
SDR	special drawing right	حقوق السحب الخاصة

صندوق النقد الدولي

التقرير السنوي ٢٠١٣

من أجل اقتصاد عالمي
أكثر أمنا واستقرارا

المحتويات

رسالة من المدير العام ورئيس المجلس التنفيذي ٤

المجلس التنفيذي ٦

خطاب الإرفاق الموجه إلى مجلس المحافظين ٨

١ | نظرة عامة ٩
الاقتصاد العالمي ١٠
الرقابة ١٠
التمويل ١١
جدول أعمال السياسات ١١
تنمية القدرات ١١
الموارد ١٢
صندوق نقد دولي متغير ١٢

٢ | المستجدات الاقتصادية والمالية العالمية ١٣
تجاوز المنعطف بسرعات مختلفة ١٤
من أجل اقتصاد عالمي يسير بالسرعة القصوى ١٥

٣ | التواؤم مع عالم سريع التغير ١٧
مراقبة أوجه الترابط العالمية ١٨
تقرير التداعيات ١٨
تقرير القطاع الخارجي على أساس تجريبي ١٨
المشورة بشأن السياسات ١٩
هيكل الرقابة ١٩
استمرارية أوضاع المالية العامة والإصلاحات الهيكلية ٢٣
إدارة التدفقات الرأسمالية والسياسة الاحترازية الكلية ٢٤
البلدان منخفضة الدخل ٢٦
مراجعة تسهيلات الصندوق المخصصة للبلدان منخفضة الدخل وحالة الأهلية للاستفادة من التمويل الميسر ٢٦
عملية تقدير المخاطر في البلدان منخفضة الدخل ٢٨
الرقابة المعززة للقطاع المالي في البلدان منخفضة الدخل ٢٨
مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون/ المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون ٢٩
الدول الصغيرة ٢٩
قضايا الاقتصاد الكلي في الدول الصغيرة وانعكاساتها على مشاركة الصندوق ٢٩
تصميم البرامج ٣٠
مراجعة الشرطية لعام ٢٠١١ ٣٠

٤ | مواجهة الأزمة العالمية الراهنة ٣١
جدول أعمال مدير عام الصندوق بشأن السياسات العالمية ٣٢
دعم توفير فرص العمل وتحقيق النمو ٣٢
استمرارية تحمل الدين ٣٤
تقوية النظم المالية ٣٥
الاختلالات العالمية وانتشار التداعيات ٣٦
الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر ٣٦
توزيع الأرباح الاستثنائية المتبقية من حصيلة مبيعات الذهب ٣٦
تمديد فترة الإعفاء المؤقت من أسعار الفائدة على قروض البلدان منخفضة الدخل ٣٧
التمويل ٣٧
أنشطة التمويل غير الميسر خلال السنة ٣٧
أنشطة التمويل الميسر خلال السنة ٤٠
العمل مع مؤسسات أخرى ٤١
المفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي ٤١
مجموعة العشرين ٤١
مجلس الاستقرار المالي ٤٢
مجموعة البنك الدولي ٤٢
الأمم المتحدة ٤٢
شراكة دوفيل ٤٢
تنمية القدرات ٤٣
مبادرات المساعدة الفنية ٤٣
التدريب ٤٥
الدعم الخارجي ٤٧
البيانات ومبادرات معايير البيانات ٤٩
معايير نشر البيانات ٤٩
أنشطة أخرى مرتبطة بالبيانات ٤٩

٥ | الموارد المالية والهيكل التنظيمي والمساءلة ٥١
إصلاح نظام الحصص والحوكمة ٥٢
مسار التقدم في إصلاحات نظام الحصص والحوكمة لعام ٢٠١٠ ٥٢
انتخابات المجلس التنفيذي لعام ٢٠١٢ ٥٣
مراجعة صيغة حصص العضوية ٥٣
المراجعة العامة الخامسة عشرة للحصص ٥٤
الميزانية والدخل ٥٤
الموارد المتاحة لتوفير التمويل للبلدان الأعضاء ٥٤
مبيعات الذهب ونموذج الدخل الجديد ٥٦
الرسوم والفائدة التعويضية واقتسام الأعباء والدخل ٥٦
الميزانيتان الإدارية والرأسمالية ٥٧
المتأخرات المستحقة للصندوق ٥٩
آليات التدقيق ٥٩
إدارة المخاطر ٦٠
سياسات الموارد البشرية والهيكل التنظيمي ٦١
الموارد البشرية خلال السنة ٦١
عضوية الصندوق ٦٤

المساءلة ٦٤
النشاط الخارجي ٦٤
النشاط الداخلي ٦٧

المديرون التنفيذيون والمناوبون ٧٠

كبار موظفي الصندوق ٧١

الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي ٧٢

حواشي ختامية ٧٣

الأطر

٣–١ مشاركة الصندوق في الجهود مع أوروبا ١٩
٣–٢ المشورة بشأن السياسات والمساعدة إلى بلدان التحول العربي ٢٠
٣–٣ دعوة لزيادة التنسيق بشأن التنمية العالمية ٢٧
٤–١ الموازنة بين النمو والضبط المالي ٣٣
٤–٢ نظم تقاعد قابلة للاستمرار ماليا وتحقق العدالة في آسيا ٣٤
٤–٣ تقييم الضمانات الوقائية: السياسات والتواصل الخارجي ٤٠
٥–١ تجديدات مباني الصندوق ٥٧
٥–٢ التواصل الخارجي مع الشباب ٦٦
٥–٣ مؤتمر حول إدارة التدفقات الرأسمالية في آسيا ٦٧

الأشكال البيانية

٤–١ الترتيبات المعتمدة خلال السنوات المالية المنتهية في ٣٠ إبريل، ٢٠٠٤ – ٢٠١٣ ٤١
٤–٢ التمويل غير الميسر القائم، السنوات المالية ٢٠٠٤ – ٢٠١٣ ٤١
٤–٣ التمويل الميسر القائم، السنوات المالية ٢٠٠٤ – ٢٠١٣ ٤١
٤–٤ تقديم المساعدة الفنية الميدانية خلال السنوات المالية ٢٠٠٨–٢٠١٣ حسب فئة الدخل القُطْري ٤٣
٤–٥ تقديم المساعدة الفنية الميدانية خلال السنوات المالية ٢٠٠٨–٢٠١٣ حسب الوضع القُطْري ٤٤
٤–٦ تقديم المساعدة الفنية الميدانية خلال السنة المالية ٢٠١٣ حسب الموضوعات والمناطق ٤٥
٤–٧ التوسع في تنمية القدرات من خلال دعم المانحين ٤٥
٤–٨ تقديم المساعدة الفنية الميدانية خلال السنوات المالية ٢٠٠٨–٢٠١٣ حسب الموضوعات الرئيسية والفرعية ٤٦
٤–٩ التدريب حسب الإدارة، السنة المالية ٢٠١٣ ٤٧
٤–١٠ التدريب حسب جهة تقديم التدريب، السنوات المالية ٢٠٠٠–٢٠١٣ ٤٧
٤–١١ التدريب حسب فئة الدخل القُطْري، خلال السنوات المالية ٢٠٠٠ – ٢٠١٣ ٤٨
٤–١٢ التدريب حسب المنطقة، خلال السنوات المالية ٢٠٠٠ – ٢٠١٣ ٤٨

الجداول

٤–١ التسهيلات التمويلية في صندوق النقد الدولي ٣٨
٤–٢ الاتفاقات بموجب التسهيلات الأساسية والمعتمدة خلال السنة المالية ٢٠١٣ ٤٠
٤–٣ الاتفاقات المعتمدة والمعززة في إطار الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر خلال السنة المالية ٢٠١٣ ٤١
٥–١ الميزانية حسب فئات النفقات الرئيسية، السنوات المالية ٢٠١٢–٢٠١٦ ٥٨
٥–٢ المصروفات الإدارية المبلغة في الكشوف المالية ٥٩
٥–٣ المتأخرات المستحقة للصندوق على البلدان التي لديها التزامات متأخرة السداد لمدة ستة أشهر أو أكثر وحسب النوع، كما في ٣٠ إبريل ٢٠١٣ ٦٠

تبدأ السنة المالية للصندوق في أول مايو وتنتهي في ٣٠ إبريل. ووحدة الحساب المستخدمة في الصندوق هي وحدة حقوق السحب الخاصة؛ وعمليات تحويل بيانات الصندوق المالية إلى الدولار الأمريكي هي عمليات تقريبية ويتم توفيرها على سبيل التيسير. وفي ٣٠ إبريل ٢٠١٣، كان سعر صرف حقوق السحب الخاصة مقابل الدولار الأمريكي هو١,٦٦٢٦٩١ وحدة حقوق سحب خاصة للدولار الواحد، وسعر صرف الدولار الأمريكي مقابل حقوق السحب الخاصة هو ١,٥٠٩ دولار للوحدة الواحدة من حقوق السحب الخاصة. وكان السعر في السنة السابقة (٣٠ إبريل ٢٠١٢) هو ١,٦٤٤٩٣٤ وحدة حقوق سحب خاصة للدولار الواحد، و ١,٥٥٠٥٥ دولار للوحدة الواحدة من حقوق السحب الخاصة.

«مليار» تعني ألف مليون، بينما «تريليون» تعني ألف مليار؛ وترجع الفروق الطفيفة بين مفردات الأرقام والمجاميع الكلية إلى عملية التقريب.

لا يشير مصطلح «بلد»، حسب استخدامه في هذا التقرير السنوي، في جميع الحالات إلى كيان إقليمي يشكل دولة حسب مفهوم القانون والعرف الدوليين. وإنما يشمل هذا المصطلح أيضا، حسب استخدامه في هذا التقرير، بعض الكيانات الإقليمية التي لا تشكل دولا ولكن يُحتفظ ببيانات إحصائية عنها على أساس منفصل ومستقل.

رسالة من المدير العام ورئيس المجلس التنفيذي

كريستين لاغارد، المدير العام ورئيس المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي

أثناء اجتماعاتنا السنوية لعام ٢٠١٢ في طوكيو، دعت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية المجتمع العالمي للتحرك بحسم لوضع الاقتصاد العالمي على مسار النمو القوي المتوازن وعلى أساس قابل للاستمرار. وبينما أمعن التفكير حاليا في أحداث العام الماضي، وهو العام الخامس منذ بداية الأزمة، أجد أن هذه الدعوة الحاشدة من أجل اتخاذ الإجراءات على مستوى السياسات لا تزال ضرورية.

وقد نجح صناع السياسات بفضل الإجراءات الحاسمة التي اتخذوها خلال العام المنصرم في القضاء على المخاطر الآنية التي كانت تهدد الاقتصاد العالمي. غير أن الطريق إلى التعافي القوي والشامل لا يزال مضطربا. فلا يزال النمو العالمي ضعيفا وغير متكافئ إلى حد بعيد، ولا تزال المخاطر القديمة والجديدة تخيم على الآفاق الاقتصادية. فهناك عدد هائل من البلدان لم يترجم فيه تحسن الأسواق المالية إلى تحسن مقابل في الاقتصاد العيني - وفي حياة المواطنين.

والتحديات القادمة كبيرة والحاجة إلى تضافر الجهود هي مسؤولية الصندوق مع بلدانه الأعضاء البالغ عددها ١٨٨ بلدا. وبهذه الروح، عرض الصندوق على اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية منتجا جديدا في أكتوبر ٢٠١٢ ومرة أخرى في اجتماعات الربيع لعام ٢٠١٣ — ألا وهو «جدول أعمال السياسات العالمية» الذي يحدد أولويات البلدان الأعضاء بشأن السياسات والكيفية التي يمكن للصندوق أن يقدم بها المساعدة في هذا الشأن.

ومن أهم مسؤولياتنا في الوقت الحالي تحقيق التواؤم مع الطبيعة المتغيرة للاقتصاد العالمي، وتحسين أداؤنا للمهام المنوطة بنا، وتلبية الاحتياجات المتغيرة والمتنوعة لبلداننا الأعضاء. وبفضل علاقة الشراكة الوثيقة بين إدارة الصندوق العليا وخبرائه ومجلسه التنفيذي، استمر الصندوق في تحقيق التقدم على نطاق واسع من الأصعدة لتعزيز عمليات المؤسسة دعما لبلدانها الأعضاء بما في ذلك الاقتصادات المتقدمة والصاعدة ومنخفضة الدخل على السواء.

وقد تحقق النجاح لعدة ابتكارات في إطار رقابة الصندوق، بناء على التوصيات الصادرة عن «مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات» لعام ٢٠١١. ومن بين هذه الابتكارات ثلاثة تحديثات مهمة تضمنت اعتماد «قرار الرقابة الموحدة» الجديد، وإصدار «تقرير تجريبي بشأن القطاع الخارجي» و«تقرير التداعيات». وجمعت هذه المبادرات بين تقريب وجهات النظر الثنائية ومتعددة الأطراف في إطار مشورة الصندوق بشأن السياسات، وتعميق تحليلنا للتداعيات والآثار العابرة للحدود، والتركيز على استقرار النظام ككل.

وعزز الصندوق أيضا جدول أعماله التحليلية ليتيح أساس أقوى للمشورة على مستوى السياسات لكل حالة على حدة. وضاعفنا جهودنا في المجالات التي قد يكون أفضل ما

توصف به أنها القضايا الموروثة في الأزمة، مع زيادة التركيز على تحليل العلاقة بين فرص العمل والنمو، وضبط أوضاع المالية العامة والنمو، وقضايا القطاع المالي ذي الأهمية الحيوية. وسوف تتكثف الجهود أيضا في هذا المجال الأخير من خلال استراتيجية القطاع المالي المعتمدة مؤخرا. ومن المجالات الحيوية أيضا استكمال العمل المعني بالتدفقات الرأسمالية، حيث انتهى الصندوق من صياغة رؤية مؤسسية شاملة ومرنة وتتسم بالتوازن لإدارة التدفقات الرأسمالية العالمية للمساعدة في تزويد البلدان بمشورة واضحة ومتسقة بشأن السياسات.

ونظرا لأن التعافي الاقتصادي لا يزال بطيئا لدرجة لا تسمح له بترسيخ جذوره، فقد ظل الإقراض أحد العناصر الأساسية في دعم الصندوق لبلدانه الأعضاء. وبينما يتسم هذا الأمر بالأهمية القصوى بالنسبة للبلدان الواقعة في بؤرة الأزمة، فلا بد أن يكون الصندوق قادرا على مساندة كل بلدانه الأعضاء. ولا تزال إجراءات تعزيز «خط الائتمان المرن» في فترة سابقة تؤكد جدواها، مع عقد اتفاقات لاحقة في المكسيك وبولندا. كذلك زاد الصندوق من مستوى تعاونه مع بلدان التحول العربي.

وللمساهمة في تقوية شبكة الأمان المالي العالمية، أعلنت البلدان الأعضاء تعهدات إضافية لزيادة موارد الصندوق المقترضة ليصل مجموعها إلى ٤٦١ مليار دولار أمريكي. واتخذ الصندوق أيضا خطوات مهمة لتلبية احتياجات بلدانه الأعضاء ذات الدخل المنخفض، حيث اتخذ المجلس التنفيذي للصندوق قرارا باستخدام المبلغ المتبقي من الأرباح الاستثنائية من حصيلة مبيعات الذهب وقدره ٢,٧ مليار دولار أمريكي في إطار استراتيجية لضمان استمرارية التسهيلات التمويلية الميسرة في الصندوق في الأجل الطويل. وجاء هذا القرار إلى جانب الحصول على التأكيدات اللازمة لاستخدام مبلغ قدره ١,١ مليار دولار أمريكي من الموارد المرتبطة بأرباح مبيعات الذهب لتعزيز مواردنا للتمويل بشروط ميسرة على المدى القريب.

وقد أحرزنا أيضا عددا من الإنجازات المهمة التي تمثل علامات فارقة في أنشطة الصندوق في مجال تنمية القدرات والتدريب، وهي الركيزة الثالثة في عملنا. فقد بدأت هذه السنة باستحداث «معهد تنمية القدرات» الجديد لدعم اتساق أنشطة المساعدة الفنية والتدريب وزيادة فعاليتها. وزاد الصندوق من تواجده الفعلي في مجال بناء القدرات، مع عقد اتفاقية لإنشاء مركز للتدريب الإقليمي في موريشيوس واتخاذ الاستعدادات لإقامة مركز إقليمي جديد للمساعدة الفنية في غرب إفريقيا.

وهناك نقطة أخيرة ولكنها حاسمة، ألا وهي أن الصندوق يجب أن يكون انعكاسا حقيقيا للملكية العالمية. والنقطة التي تستحق التكرار هي أننا نحتاج اليوم إلى صندوق يمثل العالم، ويبدو شبيها بالعالم. وقد أحرزنا تقدما في هذا الشأن خلال العام. واستوفينا معظم الشروط لدخول إصلاحات عام ٢٠١٠ لنظامي الحصص والحوكمة في حيز التنفيذ. ويجب أن تكون أولويتنا القصوى هي المضي قدما، من أجل استكمال هذه الإصلاحات والبناء على ما تم تنفيذه بالفعل في إطار وضع صيغة جديدة لحصص العضوية بحيث تصبح هذه المؤسسة على درجة أعلى من الفعالية في تمثيل بلدانها الأعضاء.

وإنني لأجد في إنجازات الصندوق وجهود خبرائه المخلصين الدؤوبة على مدار السنة الماضية مصدر فخر كبير، ويشرفني كل التشريف أن أشغل منصب المدير العام. وأتطلع لمواصلة العمل الوثيق مع كافة بلداننا الأعضاء - ومع ممثليها في المجلس التنفيذي - من أجل التصدي للتحديات الكثيرة التي لا تزال تواجه الاقتصاد العالمي.

التقرير السنوي الذي يرفعه المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي إلى مجلس محافظيه هو أداة بالغة الأهمية في إطار المساءلة في صندوق النقد الدولي. فالمجلس التنفيذي مسؤول عن تسيير أعمال الصندوق ويتألف من ٢٤ مديرا تنفيذيا تعينهم البلدان الأعضاء البالغ عددها ١٨٨ بلدا، أما مجلس المحافظين، الممثل فيه كل بلد عضو بأحد كبار المسؤولين، فهو صاحب السلطة العليا في إدارة الصندوق. ونشر التقرير السنوي هو دلالة على خضوع المجلس التنفيذي للمساءلة أمام مجلس المحافظين.

ديفيد ليبتون، النائب الأول للمدير العام

ناويوكي شينوهارا، نائب المدير العام

نعمت شفيق، نائب المدير العام

مِن زو، نائب المدير العام

المجلس التنفيذي حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠١٣

أسماء المديرين التنفيذيين المناوبين مبينة بالخط المائل

ميغ لوندساغر
شاغر
الولايات المتحدة

دايكيتشي موما
توميوكي شيمودا
اليابان

هوبرت تيماير
ستفن ماير
ألمانيا

هيرفيه دي فيليروشيه
آليس تيراگول
فرنسا

ديرجيون شيا
رشيد عبد الغفور
بروناي دار السلام، كمبوديا، فيجي، إندونيسيا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ماليزيا، ميانمار، نيبال، الفلبين، سنغافورة، تايلند، تونغا، فييت نام

جان تاو
سون بين
الصين

جون–وون يون
إيان دافيدوف
أستراليا، كيريباتي، كوريا، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، منغوليا، نيوزيلندا، بالاو، بابوا غينيا الجديدة، ساموا، سيشيل، جزر سليمان، توفالو، أوزبكستان، فانواتو

توماس هوكين
ماري أودي
أنتيغوا وبربودا، جزر البهاما، بربادوس، بليز، كندا، دومينيكا، غرينادا، آيرلندا، جامايكا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين

راكش موهان
كوسغالانا راناسينغ
بنغلاديش، بوتان، الهند، سري لانكا

أحمد الخليفي
فهد الشثري
المملكة العربية السعودية

رينيه ويبر
دومينيك رادزيويل
أذربيجان، كازاخستان، جمهورية قيرغيزستان، بولندا، صربيا، سويسرا، طاجيكستان، تركمانستان

باولو نيغويرا باتيستا، جونيور
هيكتور توريس، لويس أوليفيرا ليما
البرازيل، الرأس الأخضر، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، غيانا، هايتي، نيكاراغوا، بنما، سورينام، تيمور–ليشتي، ترينيداد وتوباغو

ستيفن فيلد
كريستوفر بيتس
المملكة المتحدة

منو سنيل
ويلي كيكنز، يوري ياكوشا
أرمينيا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، قبرص، جورجيا، إسرائيل، لكسمبرغ، جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، مولدوفا، الجبل الأسود، هولندا، رومانيا، أوكرانيا

خوزيه روجاس
فيرناندو فاريلا، ماريا أنجليكا أربيليز
كولومبيا، كوستاريكا، السلفادور، غواتيمالا، هندوراس، المكسيك، إسبانيا، فنزويلا

أندريا مونتانينو
ثانوس كاسامباس
ألبانيا، اليونان، إيطاليا، مالطة، البرتغال، سان مارينو

أودون غرون
بيرنيلا ميرسون
الدانمرك، إستونيا، فنلندا، آيسلندا، لاتفيا، ليتوانيا، النرويج، السويد

ممودو ساهو
شيليش كابويبوي، أوكو جوزيف نانا
أنغولا، بوتسوانا، بوروندي، إريتريا، إثيوبيا، غامبيا، كينيا، ليسوتو، ليبيريا، ملاوي، موزامبيق، ناميبيا، نيجيريا، سيراليون، جنوب إفريقيا، جنوب السودان، السودان، سوازيلند، تنزانيا، أوغندا، زامبيا، زمبابوي

عبد الشكور شعلان
سامي جدع
البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، جزر مليف، عمان، قطر، الجمهورية العربية السورية، الإمارات العربية المتحدة، الجمهورية اليمنية

يوهان برادر
ميروسلاف كولار
النمسا، بيلاروس، الجمهورية التشيكية، هنغاريا، كوسوفو، الجمهورية السلوفاكية، سلوفينيا، تركيا

أليكسي موجين
أندريه لوشين
روسيا

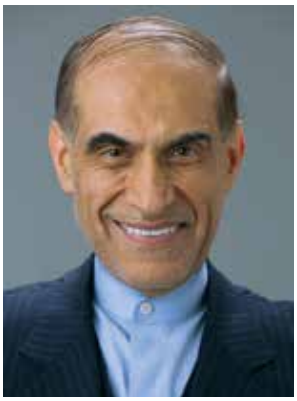

محمد جعفر مجرد
محمد الدايري
جمهورية أفغانستان الإسلامية، الجزائر، غانا، جمهورية إيران الإسلامية، المغرب، باكستان، تونس

بابلو غارسيا-سيلفا
سيرجيو شوداس
الأرجنتين، بوليفيا، شيلي، باراغواي، بيرو، أوروغواي

كوسي أسيمايدو
نغويتو تيرانيا بامباي، ووري ديالو
بنن، بوركينا فاسو، الكاميرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية الكونغو، كوت ديفوار، جيبوتي، غينيا الاستوائية، الغابون، غينيا، مالي، موريتانيا، موريشيوس، النيجر، رواندا، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، توغو

خطاب الإرفاق الموجه إلى مجلس المحافظين

٢٩ يوليو ٢٠١٣

السيد رئيس مجلس المحافظين،

يشرفني بالنيابة عن المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي أن أرفع إلى مجلس المحافظين (١) الكشوف المالية لصندوق النقد الدولي عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠١٣، والتي تتضمن تقارير المدققين الخارجيين الصادرة عن شركة التدقيق الخارجي المعينة من جانب الصندوق، وهي شركة «ديلويت آند توش» (Deloitte & Touche)، و(٢) خطاب الإرفاق من لجنة التدقيق الخارجي إلى مجلس المحافظين، وذلك للنظر فيها.

وقد أجرت شركة «ديلويت آند توش» أعمال التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية، ومعايير التدقيق المتعارف عليها عموما في الولايات المتحدة، وأحكام القسم العشرين (ب) من النظام الداخلي للصندوق. وقد تولت لجنة التدقيق الخارجي، المؤلفة من السيد عرفان أياس (رئيسا)، والسيد جيان–شي وان والسيد غونزالو راموس، الإشراف العام على إجراءات التدقيق السنوي، وفقا لأحكام القسم العشرين (ج) من النظام الداخلي للصندوق.

مع فائق الاحترام والتقدير،

كريستين لاغارد

المدير العام ورئيس المجلس التنفيذي

١ نظرة عامة

نظرة عامة

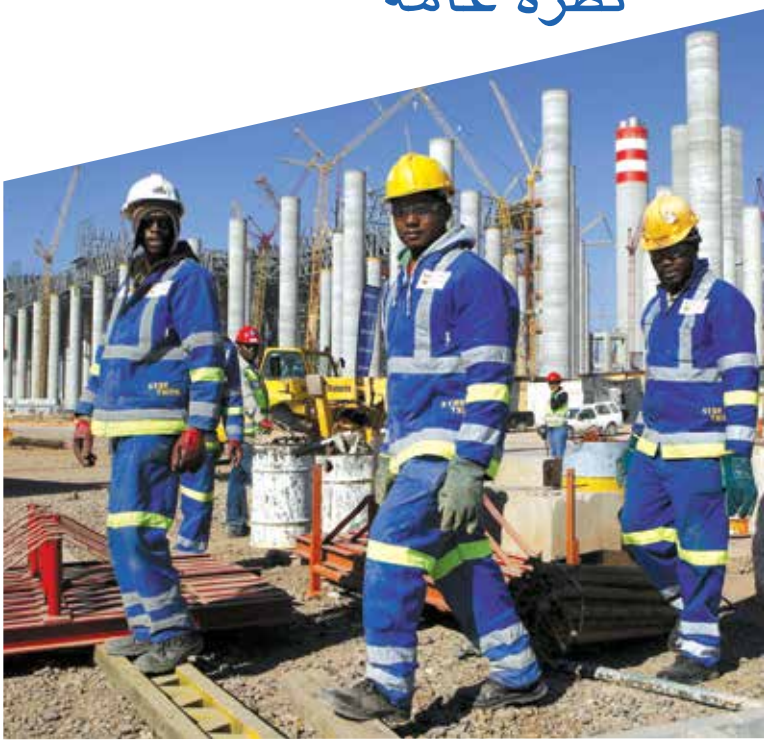

شهدت الفترة من مايو ٢٠١٢ حتى نهاية إبريل ٢٠١٣ — وهي السنة المالية لصندوق النقد الدولي لعام ٢٠١٣ [١] — تصدي العالم للآثار المطولة لأزمة عالمية امتدت لفترة أطول مما كان متوقعا في البداية وسط أجواء كثيفة من التغيير العالمي. ومع استمرار ضعف النشاط الاقتصادي وزيادة احتمالات تجدد الضغوط، ظلت الجهود الرامية إلى تعزيز الاستقرار العالمي والمستقبل الآمن تتسم بنفس الأهمية كما كانت دائما.

وفي جدول أعمال مدير عام الصندوق بشأن السياسات العالمية، حددت السيدة مدير عام الصندوق مجموعة من الإجراءات اللازمة في مختلف البلدان الأعضاء لتحقيق التعافي الاقتصادي ووضع الأساس لبنيان مالي عالمي أكثر متانة، وقدمت شرحا تفصيليا لدور الصندوق في مساعدة بلدانه الأعضاء على القيام بهذه المهام الجسيمة.

وقد واصل الصندوق مساعدة بلدانه الأعضاء في تحديد المخاطر التي تهدد النظام المالي ووضع سياسات قوية لمواجهة التهديدات المحيطة بالاستقرار على المستويين المحلي والعالمي، وذلك من خلال عملياته التقييمية في إطار أنشطته الرقابية الثنائية ومتعددة الأطراف إلى جانب تعاونه الفعال مع بلدانه الأعضاء البالغ عددها ١٨٨ بلدا من خلال الدعم على مستوى السياسات والدعم المالي فضلا على تنمية القدرات.

الاقتصاد العالمي

رغم بوادر استقرار النشاط الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة خلال هذه السنة بل وتسارع وتيرته إلى حد ما في اقتصادات الأسواق الصاعدة، فقد كان من الواضح أن الاضطرابات ستستمر على الأرجح، في الأجل القريب على أقل تقدير. فقد أمكن خلال هذه السنة تجنب بعض الأخطار الجسيمة التي تهدد التعافي العالمي — مثل اهتزاز ثقة الأسواق في أوروبا، والمنحدر المالي الذي كان يلوح في الأفق في الولايات المتحدة، كما اكتسب الاستقرار المالي قوة إضافية، لكن آفاق النمو ظلت متدنية بصورة مزمنة، وظهرت مخاطر التعافي ذي السرعات المتعددة مهددا التعافي العالمي في عالم متزايد الترابط. **ويتناول الفصل الثاني مناقشة التطورات الاقتصادية والمالية على مدار العام على نحو أكثر تعمقا.**

الرقابة

بعد إجراء المراجعة الشاملة للرقابة المقررة كل ثلاث سنوات في عام ٢٠١١ اتخذ الصندوق إجراءات خلال هذا العام لإصلاح أنشطته الرقابية تماشيا مع الأولويات المحددة في هذه المراجعة. وقام بنشر تقرير تجريبي بشأن قضايا القطاع الخارجي، عرض من خلاله مزيجا من وجهات النظر الثنائية ومتعددة الأطراف. وربما أهم ما في هذه الإجراءات أن المؤسسة اعتمدت قرارا بشأن الرقابة الثنائية ومتعددة الأطراف يهدف إلى زيادة التركيز على دمج متابعة الصندوق للاقتصاد العالمي مع إشرافه على فرادى البلدان. واعتمد الصندوق أيضا استراتيجية للرقابة المالية تهدف إلى تحسين أساليب تحديد المخاطر، وإنشاء أدوات أفضل لدعم السياسات الموحدة لمواجهة المخاطر، وزيادة التعاون مع الأطراف المعنية لتحسين آثارها. **ويعرض الفصل الثالث معلومات إضافية بشأن أعمال رقابة الصندوق على مدار العام.**

التمويل

مع استمرار الأزمة، ظل التمويل يمثل أحد الأشكال الحيوية للدعم الذي يقدمه الصندوق لبلدانه الأعضاء. فقد وافق المجلس التنفيذي خلال العام على خمسة اتفاقات بموجب تسهيلات الصندوق للتمويل غير الميسر، أقل من العام الماضي باتفاقين. وكان الاتفاقان اللاحقان بموجب «خط الائتمان المرن» مع المكسيك وبولندا يمثلان جانبا كبيرا من المبلغ المتعهد به، كما أن نسبة كبيرة من المبالغ المنصرفة ذهبت إلى ثلاثة بلدان من بلدان منطقة اليورو التي لديها برامج مع الصندوق.

وواصل الصندوق دعمه للبلدان الأعضاء منخفضة الدخل في ظل «الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر» (PRGT)، حيث وافق على ٩ اتفاقات جديدة أو معززة خلال العام، مقارنة بعدد ٢٠ اتفاق في العام السابق. غير أن إجمالي عدد البلدان التي تحظى بالدعم في ظل الصندوق الاستئماني تغير تغيرا طفيفا حيث بلغ عدد البلدان التي لديها قروض ميسرة قائمة في نهاية العام ٦٢ بلدا (مقابل ٦٤ بلدا في العام السابق). **ويعرض الفصل الرابع تفاصيل إضافية حول أنشطة التمويل في المؤسسة خلال العام الماضي.**

جدول أعمال السياسات

بدعم من اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، جاء عمل المؤسسة على مستوى السياسات خلال العام ليكون انعكاسا للأولويات المحددة في جدول أعمال السياسات العالمية للسيدة مدير عام الصندوق. فإلى جانب إجراءات السياسات على المدى القصير واللازمة لتحريك عجلة الاقتصاد العالمي من الاستقرار إلى النمو، فقد انصب تركيز أولويات السياسات المطلوبة في الأجل المتوسط على أربعة مجالات. ففي مجال الوظائف والنمو، تمت دراسة الاعتبارات التحليلية والتشغيلية بالنسبة لصندوق النقد الدولي، إلى جانب العلاقة بين سياسة المالية العامة وتوظيف العمالة في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة. وامتد العمل المتعلق باستمرارية القدرة على تحمل الدين حتى شمل البلدان في كل مستويات الدخل. وفي إطار مراجعة لإطار الصندوق لتقييم القدرة على الاستمرار في تحمل الدين صدرت توصيات بإجراء تغييرات للتشجيع على زيادة النتائج الموحدة. ومن خلال «المذكرة التوجيهية» الجديدة حول « تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين العام في البلدان القادرة على النفاذ إلى الأسواق» تم استحداث منهج قائم على المخاطر المتمايزة. وتضمنت الجهود الرامية إلى تعزيز النظم المالية تقييم العمل المعني بالمواصفات الأساسية لنظم التسوية الفعالة ومراجعة المبادئ التوجيهية لصندوق النقد الدولي بشأن إدارة احتياطيات النقد الأجنبي. وأخيرا، في مجال التحليل العالمي والتداعيات، تابع الصندوق تقارير التداعيات التي صدرت العام الماضي على أساس تجريبي لعدد خمسة اقتصادات مؤثرة في النظام المالي مع إصدار تقرير موحد شمل هذه الاقتصادات بعينها. ووافق الصندوق أيضا على الرؤية المؤسسية بشأن تحرير وإدارة التدفقات الرأسمالية التي سيسترشد بها في مشورته بشأن السياسات وتقييماته لسياسات البلدان الأعضاء. **ويتضمن الفصلان الثالث والرابع دراسة أكثر تفصيلا لجدول أعمال السياسات لهذا العام.**

تنمية القدرات

مع بداية السنة المالية، تم دمج وحدتين من وحدات الصندوق القائمة لإنشاء «معهد تنمية القدرات» الجديد، وذلك في سياق اتباع منهج استراتيجي في التعامل مع هذا المجال الأساسي من أنشطة الصندوق. وقد حقق المعهد خلال عامه الأول إنجازات كبيرة تضمنت عقد اتفاق لإنشاء مركز للتدريب الإقليمي في موريشيوس، والقيام بالأعمال التحضيرية الأساسية لافتتاح مركز إقليمي جديد للمساعدة الفنية في غرب إفريقيا، وتنظيم ندوة للاحتفاء بالذكرى السنوية العشرين لإنشاء «معهد فيينا المشترك». وظل الجانب الأكبر من المساعدة الفنية يُقدَّم إلى البلدان الأعضاء في الصندوق ذات الدخل المنخفض والمتوسط. وظل الطلب قويا على برامج التدريب التي يقدمها الصندوق، بدعم من المانحين الخارجيين وشركاء التدريب، وظلت البلدان الأعضاء ذات الدخل المتوسط هي المستفيد الأساسي. **ويغطي الفصل الرابع أنشطة هذا العام في مجال تنمية القدرات.**

إلى اليمين: باعة الخضراوات والفاكهة في السوق المركزية بمدينة بورت لويس، عاصمة موريشيوس. **إلى اليسار:** عمال في خط تجميع سيارات في مدينة « غليفيتسه» في بولندا.

الموارد

إن ضمان توفير الموارد الكافية لدعم احتياجات الأعضاء التمويلية يعتبر من أحد أولويات الصندوق منذ بداية الأزمة. فقد وافق المجلس التنفيذي خلال السنة الماضية على طرائق لاتفاقيات الاقتراض الثنائية من البلدان الأعضاء لتعزيز موارد الصندوق المستمدة من الحصص ومن اتفاقات الاقتراض الدائمة؛ وبنهاية شهر إبريل ٢٠١٣، بلغ عدد البلدان التي تعهدت بتقديم الموارد عبر هذا السبيل ٣٨ بلدا، كما صدرت موافقة المجلس التنفيذي على ٢٥ اتفاق ثنائي. ووقع أربعة عشر بلدا عضوا اتفاقيات اقتراض ثنائية مستقلة مخصصة على وجه التحديد لدعم التمويل المقدم من الصندوق بشروط ميسرة. ولتهدئة المخاوف من احتمال تجاوز احتياجات التمويل الميسر طاقة الإقراض، اتخذت المؤسسة الخطوات الكفيلة بوضع أنشطة التمويل على مسار أكثر قابلية للاستمرار في الأجل الطويل. ووافق المجلس على استخدام الجزء المتبقي من الأرباح الاستثنائية من مبيعات الذهب في ٢٠٠٩–٢٠١٠ لتعزيز الموارد المستخدمة في دعم التمويل الذي يقدمه «الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر». واعتمد المجلس أيضا استراتيجية ترتكز على ثلاث دعائم لوضع الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر على مسار قابل للاستمرار، وتشمل اعتمادات الموارد الأساسية، وتدابير للطوارئ من أجل تغطية احتياجات التمويل التي تتجاوز اعتمادات الموارد الأساسية، ومبدأ مقومات البقاء الذاتي في أي تعديلات يتم إجراؤها في المستقبل على هيكل الإقراض بشروط ميسرة. ويعرض الفصل الخامس معلومات إضافية حول جهود الصندوق في ضمان توفير الموارد الكافية.

صندوق نقد دولي متغير

لا تزال الجهود مستمرة منذ فترة لضمان استمرار الصندوق في التحرك لتلبية الاحتياجات المتغيرة لبلدانه الأعضاء وفي قدرته على مجاراة التطور السريع في الاقتصاد العالمي بعد الأزمة. فلا تزال التغييرات المتفق عليها في ديسمبر ٢٠١٠ بشأن هيكل نظام الحصص والحوكمة في الصندوق بانتظار استكمال البلدان الأعضاء الخطوات اللازمة لدخولها حيز التنفيذ؛ ومن شأن هذه التغييرات مضاعفة حصص العضوية وتحويل قدر كبير من أنصبة الحصص لصالح اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، فضلا على استحداث مبدأ المجلس التنفيذي الذي يُختار كل أعضائه بالانتخاب. وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار هذه الإصلاحات، اضطلع المجلس خلال هذا العام بإجراء مراجعة شاملة للصيغة المستخدمة في حساب أنصبة حصص العضوية، ورُفع تقرير بنتائجها إلى مجلس المحافظين. ويتناول الفصل الخامس مناقشة أنشطة الصندوق في مجال إصلاح نظام الحصص والحوكمة.

٢ المستجدات الاقتصادية والمالية العالمية

المستجدات الاقتصادية والمالية العالمية

مع انتهاء السنة المالية ٢٠١٣ تحسنت الأوضاع المالية وإن كان من المتوقع أن يظل المسار نحو تحقيق التعافي الشامل والمتين على المستوى العالمي محفوفا بالعقبات. وبينما تصدت إجراءات السياسات لأشد المخاطر على المدى القصير، لم تتغير توقعات النمو المستقبلية تغيرا يذكر بنهاية شهر إبريل ٢٠١٣، فقد كان الاقتصاد العالمي يشهد تطورا بسرعات مختلفة — فلم يسفر تحسن الأوضاع المالية في أنحاء العالم عن تحقيق مستويات نمو متساوية - أو كانت هناك عوامل أخرى تكبح تقدمه.

وقد نجحت الإجراءات الحاسمة على مستوى السياسات في القضاء على اثنين من أكبر المخاطر التي كانت تهدد التعافي العالمي. أولا، ساعدت الإجراءات القوية التي اتخذها صناع السياسات في أوروبا على منع وقوع مخاطر جسيمة من أحداث طرف المنحنى في منطقة اليورو. وثانيا، استطاع صناع السياسات في الولايات المتحدة تجنب المنحدر المالي. غير أنه سيتعين إيجاد حلول دائمة في كلتا الحالتين لمكافحة المخاطر الكامنة. وفي نفس الوقت، اعتمدت اليابان سياسات اقتصادية كلية أكثر توسعية، بما في ذلك إجراء تغييرات طموحة في إطار السياسة النقدية. كذلك ساهم تيسير السياسات في اقتصادات الأسواق الصاعدة الرئيسية في مساندة الطلب الداخلي.

اكتسب الاستقرار المالي قوة إضافية مع تراجع المخاطر السوقية ومخاطر السيولة. فقد انخفضت تقلبات الأسواق وارتفعت أسعار الأصول، مما حقق مكاسب كبيرة للاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة على حد سواء اعتبارا من منتصف عام ٢٠١٢. ومع ذلك، فقد ظلت مستويات الثقة هشة، واتجهت الأسواق غالبا نحو تحقيق نمو أسرع من الاقتصاد العيني. وفي هذا الصدد، ظل التعافي غير متوازن — فكان يمضي «بثلاث سرعات» — ولم يطرأ على توقعات النمو المستقبلية أي تغيير يذكر، الأمر الذي يؤكد استمرار بعض العوامل الرئيسية في إثقال كاهل النمو.

تجاوز المنعطف بسرعات مختلفة

بلغ النمو العالمي مرحلة القاع بمعدل ٢,٢٥٪ تقريبا في الربع الثاني من عام ٢٠١٢، لكنه انتعش في النصف الثاني من العام، ليصل إلى ٢,٧٥٪، وفي بداية عام ٢٠١٣ أشارت المؤشرات المبكرة إلى تزايد سرعة النشاط. وقد أشارت التنبؤات الواردة في عدد إبريل ٢٠١٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إلى أن معدل نمو إجمالي الناتج المحلي سيصل إلى ٣,٢٥٪ في عام ٢٠١٣، ثم يرتفع إلى ٤٪ في ٢٠١٤. غير أن هذه المتوسطات العالمية حجبت التباينات الكبيرة داخل مجموعات البلدان وفيما بينها.

وفي الاقتصادات المتقدمة، على وجه التحديد، كان من المتوقع أن يمضي التعافي بسرعات مختلفة، مع شغل الولايات المتحدة موقع الصدارة. فقد أظهر الطلب الخاص في الولايات المتحدة بشائر قوة رغم التنبؤات بأن التصحيح المالي الذي يتجاوز التوقعات سيبقي معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في حدود ٢٪ في عام ٢٠١٣. كذلك أشارت التوقعات إلى أن منطقة اليورو ستظل في حالة ركود في ٢٠١٣، مع تعرض العديد من اقتصاداتها لاستمرار التصحيح المالي، ومشكلات التنافسية، والاختلافات أو التشتت في الأوضاع المالية بصفة مستمرة، والضغوط الخافضة لنسب الرفع المالي النابعة من فرط مديونية القطاع الخاص، بما في ذلك القطاع المصرفي. وفي المقابل سوف يشهد النشاط في اليابان ارتدادا إيجابيا في عام ٢٠١٣ على أثر الدفعة التنشيطية المالية والنقدية. وأفادت التنبؤات بأن النمو الكلي للاقتصادات المتقدمة سيصل إلى ١,٢٥٪ في ٢٠١٣ — بحيث لا يكون أفضل مما كان عليه في ٢٠١٢ — رغم توقع استمرار معدل النمو في اكتساب الزخم، ليبلغ ٢,٢٥٪ في عام ٢٠١٤.

وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية كان من المتوقع أن يصبح التوسع في الناتج أوسع نطاقا وأن تتسارع وتيرته بانتظام. وبعد تراجع وتيرة النشاط إلى ٥,١٪ في عام ٢٠١٢ كان من المتوقع أن تصل إلى ٥,٣٪ في ٢٠١٣، لترتد إيجابيا بعد ذلك إلى ٥,٧٪ في عام ٢٠١٤. وكانت العودة إلى النمو الأقوى مدفوعة بصلابة الطلب الاستهلاكي، والسياسات الاقتصادية الكلية المتماسكة، وانتعاش الصادرات مع تعافي الاقتصادات المتقدمة. غير أن بعض اقتصادات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كانت تجاهد في الداخل لاجتياز مراحلها الانتقالية الصعبة. وفي المقابل، بدت آفاق الاقتصاد أقوى في العديد من البلدان الديناميكية منخفضة الدخل مما يرجع إلى حد كبير لسلامة أطر سياساتها والإصلاحات الهيكلية المبكرة.

ورغم أن الإجراءات على مستوى السياسات ساهمت في التخفيف من حدة المخاطر قريبة الأجل، فلا تزال الأخطار القديمة والحديثة تخيم على الآفاق المستقبلية. ففي منطقة اليورو، نبعت أكثر المخاطر الآنية من عدم استكمال أو التلكؤ في الوفاء بالتزامات الإصلاح، على مستوى منطقة اليورو والمستوى الوطني. وفي الولايات المتحدة، كانت المخاطر قريبة الأجل تتعلق باحتمالات الانكماش المالي الأكثر حدة إذا لم يتم إلغاء آلية تخفيض الإنفاق التلقائية في وقت قريب. وعلاوة على ذلك، فإن الفشل في رفع الحد الأقصى للديون الأمريكية في وقت لاحق من عام ٢٠١٣ سيلحق ضررا كبيرا بالاستقرار الاقتصادي والمالي على مستوى العالم. وعلى المدى المتوسط، نجد أن المخاطر في اليابان والولايات المتحدة تتعلق بعدم وجود خطط موثوقة قوية لضبط أوضاع المالية العامة في الأجل المتوسط. وهناك مخاطر أخرى ذات أهمية تتعلق بحيز الحركة المحدود أمام السياسات، ومستوى المديونية المرتفع في القطاع الخاص، واستمرار ضعف النشاط. فعلى سبيل المثال، من شأن استمرار الآثار المعاكسة لخفض نسب الرفع المالي في القطاعين العام والخاص، ورسوخ التشتت المالي، وتأخر إجراء الإصلاحات الهيكلية أن تؤدي إلى الركود في منطقة اليورو. وكان هناك تخوف متزايد أيضا من احتمال حدوث تعقيدات من جراء السياسات النقدية التيسيرية وغير التقليدية في العديد من الاقتصادات المتقدمة، إلى جانب تزايد التحديات التي تواجه الاستقرار المالي الداخلي في العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية.

من أجل اقتصاد عالمي يسير بالسرعة القصوى

مع اقتراب السنة المالية ٢٠١٣ من نهايتها، أكدت الاختلالات والمخاطر التي يعاني منها التعافي العالمي أهمية اتخاذ موقف استباقي على مستوى السياسات الاقتصادية. وقد واجه صناع السياسات مهمة صعبة في تحقيق التوازن في الانتقال من الاستقرار المالي إلى تأمين اقتصاد عالمي دائم يسير بالسرعة القصوى. وما لم يكن بوسع السياسات معالجة المخاطر الباقية، لكان من الأرجح أن يعاني النشاط العالمي من انتكاسات دورية، ولظل النمو العيني القوي - ونمو الوظائف الذي يمثل احتياجاً ملحاً - مطلبا بعيد المنال. ومن نفس المنطلق، كان من الممكن أيضا أن يؤدي التحرك الأقوى من المتوقع على مستوى السياسات إلى تعزيز التعافي في النشاط بدرجة أكبر.

وفي الاقتصادات المتقدمة، لم تكن هناك حلول سحرية لتهدئة المخاوف بشأن الطلب والديون. ونُصِح صناع السياسات بتوخي الحيطة في استخدام كل الهوامش المتاحة لتنشيط الطلب والنمو، على أن تُستكمل بالسياسات الهيكلية لإعطاء دفعة لتوظيف العمالة والقدرة التنافسية. وسوف يتعين اعتماد منهج شامل على كافة الأصعدة التي نجحت في معالجة المفاضلات الأساسية من أجل تحقيق تعاف قوي ودائم.

وبشكل أعم، كان الضبط المالي ضروريا في ظل الارتفاع المزمن في مستوى المديونية في العديد من الاقتصادات المتقدمة. غير أنه كان من الضروري ضبط وتيرة هذا التقييد، في الأجل القصير، على النحو الذي يحافظ على استمرار التعافي. وقد تم التأكيد في عدد إبريل ٢٠١٣ من تقرير الراصد المالي على ضرورة تنفيذ الضبط المالي على نحو تدريجي لكنه مستمر لتحقيق الأهداف متوسطة الأجل، وذلك في سياق استراتيجيات داعمة للنمو بما يلائم كل بلد على حدة. وأكد هذا الأمر على الضرورة الملحة لوضع خطط واضحة وموثوقة، على سبيل المثال في اليابان والولايات المتحدة، لتخفيض نسب الدين على المدى المتوسط. وفي البلدان التي كان الطلب الخاص فيها مخيبا للآمال على نحو مزمن، تم تشجيع صناع السياسات على النظر في تخفيف سرعة الضبط المالي إذا توافر لهم الحيز الكافي لإجراء هذا التعديل، وإذا سمحت ظروف التمويل.

إلى اليمين: رجل يقطف حبوب البن بإحدى المزارع في بوروندي.
إلى اليسار: خط إنتاج الحديد والصلب في مدينة أصفهان، إيران.

وكان من الضروري أن تظل السياسة النقدية تيسيرية في الاقتصادات المتقدمة لدعم النشاط في ظل إجراءات تشديد سياسة المالية العامة، شريطة بقاء التوقعات التضخمية على المدى الطويل مكبوحة. وفي هذا السياق، كان التصور السائد هو وجود أهمية قصوى لتحقيق التقدم في إصلاح خلل القطاع المالي، وخاصة مع ضعف نقل الائتمان في منطقة اليورو. وتم تنبيه صناع السياسات لأهمية مراعاة المخاطر الجديدة والمتطورة التي تحيط بالاستقرار المالي نتيجة الاستخدام المطول للسياسة النقدية التيسيرية وغير التقليدية، بما في ذلك فرط المخاطرة وسوء توزيع الموارد، كما تم نصحهم باتخاذ التدابير الاحترازية الكلية الملائمة، حسب الحاجة، للتخفيف من حدة هذه المخاطر.

ورغم التقدم في تحسين التنظيم المالي على المستويين الوطني والعالمي، فلا يزال هناك المزيد من العمل المهم الذي ينبغي القيام به في الفترة القادمة. وقد أكد عدد إبريل ٢٠١٣ من تقرير الاستقرار المالي العالمي على ضرورة إجراء المزيد من أعمال إصلاح الخلل المالي واتخاذ المزيد من الإجراءات لاستكمال بنود جدول أعمال الإصلاحات التنظيمية، ألا وهي مشكلة المؤسسات التي تعد «أكبر من أن تفشل»، والمؤسسات المالية غير المصرفية، وتنظيم صيرفة الظل. فكان من الضروري تنفيذ جدول أعمال الإصلاح على نحو عاجل ومتسق، بما في ذلك متطلبات اتفاقية بازل الثالثة، لتحقيق الاستقرار المالي في المستقبل وتعزيز تدفق الائتمان إلى الاقتصاد العيني. وكان التصور السائد أن وقف التشتت المالي في منطقة اليورو، مثلا، له أهمية قصوى في دعم النمو. كذلك كان بوسع السياسات المالية المحسنة المساعدة في انتقال آثار السياسة النقدية.

وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، تمثلت الأهداف الرئيسية في تعزيز هوامش الأمان الوقائية التي توفرها السياسات والوقاية من التجاوزات المالية. وفي هذا السياق، بدى من الملائم تقييد بعض السياسات على المدى المتوسط. وأينما كان الاستقرار المالي مهددا بالمخاطر، كان بالإمكان اتخاذ تدابير احترازية لدعم تعديل السياسة الاقتصادية الكلية، وفي بعض الأحوال، الاستفادة من تدابير إدارة التدفقات الرأسمالية. وقد نُصِح صناع السياسات أيضا، بمجرد أن تسمح الظروف، بإعادة أرصدة المالية العامة إلى المستويات التي توفر حيزا كبيرا لمعالجة الصدمات المستقبلية. فإذا ظهرت مشكلات هيكلية ـ كاختناقات البنية التحتية وسوق العمل أو الثغرات التنظيمية ـ وأدت إلى إعاقة النمو، كان من الضروري بذل الجهود لإزالة هذه العقبات. وفي العديد من الاقتصادات، لا سيما البلدان منخفضة الدخل، كان من الضروري أيضا مواصلة الجهود لتوجيه نظم الدعم بصورة أفضل إلى المستحقين، وتنويع مصادر الاقتصاد، وتعزيز السياسات الاجتماعية.

وكانت التطورات على مدار العام بمثابة تذكرة باحتمالات انتقال التداعيات، بما فيها التداعيات المرتبطة بالسياسة الاقتصادية، في ظل الاقتصاد العالمي الذي يزداد ترابطا. فاحتمالات التعافي المضطرب ومزيج السياسات الاقتصادية الكلية ذات الطابع الملتوي في الاقتصادات المتقدمة يمكن أن تتسبب في تعقيد عملية صنع السياسات في بقية أنحاء العالم، لا سيما في اقتصادات الأسواق الصاعدة. ومع انحسار المخاطر المحيطة بالاستقرار المالي على المدى القصير، ارتفعت مرة أخرى تدفقات الأسهم والسندات إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة، مما أدى إلى زيادة الضغوط الرافعة لأسعار صرف عملاتها وازدياد المخاوف من احتمالات الخفض التنافسي لأسعار الصرف. ولتهدئة المخاوف المتعلقة بسعر العملة صدرت توصيات بضرورة تبني جميع الاقتصادات سياسات لتعزيز أرصدتها الداخلية والخارجية. كذلك ظلت الحاجة قائمة لتضافر الجهود لزيادة الحد من الاختلالات العالمية — ومنها تعزيز الطلب المحلي ومرونة سعر الصرف في اقتصادات الفائض، وزيادة المدخرات العامة والإصلاحات الهيكلية لتعزيز التنافسية في اقتصادات العجز.

٣ التواؤم مع عالم سريع التغير

التواؤم مع عالم سريع التغير

مراقبة أوجه الترابط العالمية

أصبحت البلدان أكثر ترابطا في الآونة الأخيرة، كما تبين من التجارب الأخيرة في الأسواق الاقتصادية والمالية العالمية. فالتطورات في أي بلد أو منطقة يمكن أن تنتقل آثارها سريعا عبر الحدود. ولدى استعراض الاتجاهات والتطورات الاقتصادية العالمية التي تؤثر على صحة النظام النقدي والمالي الدولي، ازداد تركيز الصندوق مؤخرا على نتائج سياسات البلدان الأعضاء الاقتصادية والمالية على المستويين الإقليمي والدولي.

تقرير التداعيات

أعد الصندوق «تقارير التداعيات» على أساس تجريبي لأول مرة في عام ٢٠١١، بهدف تقييم أثر السياسات الاقتصادية في اقتصادات العالم الخمسة الكبرى المؤثرة على النظام المالي — وهي الصين ومنطقة اليورو واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة — على الاقتصادات الشريكة لها. أما تقرير التداعيات التجريبي الثاني، الذي يجري حاليا دمجه في وثيقة واحدة، ويغطي نفس الاقتصادات الخمسة المؤثرة على النظام المالي، فقد نظر المجلس التنفيذي في أمره في جلسة غير رسمية في شهر يوليو ٢٠١٢ ونشر في وقت لاحق من ذلك الشهر.[٢]

ويعرض التقرير الموحد رؤية إضافية حول تقييمات السياسات التي تم إعدادها أثناء المناقشات في سياق مشاورات المادة الرابعة لكل من الاقتصادات الخمسة (راجع الإطار ٣–١ على الصفحة الإلكترونية) لتكون أحد العناصر المساهمة في أعمال رقابة الصندوق متعددة الأطراف على نطاق أوسع. وتمثل الموضوعات التي يغطيها التقرير صورة للمشاورات مع صناع السياسات من الاقتصادات الخمسة ومن مجموعة مختارة من الشركاء الاقتصاديين (البرازيل والجمهورية التشيكية والهند وكوريا والمكسيك وبولندا وروسيا والمملكة العربية السعودية وسنغافورة وجنوب إفريقيا وتركيا). وبدلا من رصد كل التداعيات المحتملة، يستند تقرير عام ٢٠١٢ إلى نتائج العام السابق، مع التركيز على القضايا الاستشرافية.

تقرير القطاع الخارجي على أساس تجريبي

جاء بيان السيدة المدير العام لعام ٢٠١١ حول تعزيز الرقابة متضمنا خطة شملت مجموعة من الجهود،[٣] بما في ذلك المسائل المتعلقة باستقرار المركز الخارجي. وقد ناقش المجلس التنفيذي، في هذا السياق، تقرير القطاع الخارجي التجريبي في اجتماع غير رسمي في شهر يوليو ٢٠١٢.[٤]

ويتناول هذا التقرير التجريبي تحليل المراكز الخارجية لعدد ٢٨ اقتصادا مؤثرا على النظام المالي بالإضافة إلى منطقة اليورو. ومن ثم، فهو يجمع بين المنظورين الثنائي ومتعدد الأطراف في تقرير موحد ويشير إلى ردود الأفعال الممكنة على مستوى السياسة الاقتصادية. ويدمج التقرير في أسلوب التحليل منهجا جديدا لتقدير الأرصدة الخارجية من إعداد خبراء الصندوق، لتقدير الاختلالات الخارجية مع الإقرار بأوجه عدم اليقين التي تنطوي عليها مثل هذه العمليات.

وبتطبيق نفس المنهجيات على جميع البلدان، يضمن التقرير إجراء هذه التقييمات مع البلدان المنفردة بالاتساق مع المستوى متعدد الأطراف، وعلى أساس من الصراحة والإنصاف. وفي نفس الوقت، تتيح فرق العمل القُطْرية التابعة للصندوق رصيدا من المعرفة العميقة بالعوامل التي ينفرد بها كل بلد، فضلا على قدر من التقدير الاستنسابي، من أجل تحديد العوامل المهمة التي لا ترصدها النماذج الاقتصادية.

وانطلاقا من هدف الصندوق في تنقيح المناهج المستخدمة في رقابته بشأن القطاع الخارجي، عقد خبراء الصندوق مشاورات مع المسؤولين والدوائر الأكاديمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني وجهات أخرى

في منتصف عام ٢٠١٣، ونُشِر تقرير تجريبي آخر بشأن القطاع الخارجي في أغسطس ٢٠١٣.

المشورة بشأن السياسات

في سياق تنفيذ برامج الدعم في البلدان الأعضاء، ومساعدة البلدان المختلفة على تقوية مؤسساتها وقدراتها، وممارسة الرقابة على اقتصادات البلدان الأعضاء، والإشراف على النظام النقدي الدولي، يقدم صندوق النقد الدولي المشورة بشأن السياسات إلى بلدانه الأعضاء حول مجموعة متنوعة من القضايا المتعلقة بالاستقرار الاقتصادي.

هيكل الرقابة

تنص اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على تولي الصندوق مهمة الإشراف على النظام النقدي الدولي ومتابعة السياسات الاقتصادية والمالية المطبقة في بلدانه الأعضاء البالغ عددها ١٨٨ بلدا، وهو النشاط

الإطار ٣-١

مشاركة الصندوق في الجهود مع أوروبا

يمارس صندوق النقد الدولي عمله في أوروبا — من حيث تقديم المشورة على مستوى السياسات، والمساعدة الفنية، والتمويل إذا دعت الحاجة إليه — بالتعاون الوثيق مع بلدان الاتحاد الأوروبي، والمؤسسات الأوروبية، كالمفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي (راجع «المشاركة في أنشطة المنظمات الأخرى» في الفصل الرابع).[أ]

ومنذ بداية الأزمة، طلب عدد من البلدان الأوروبية الحصول على الدعم المالي من الصندوق للمساعدة على معالجة اختلالات المالية العامة والحساب الخارجي. ويشمل هذا الدعم المستمر لثلاثة بلدان أعضاء في منطقة اليورو — هي اليونان وآيرلندا والبرتغال - خلال آخر سنة مالية. وقد طلبت قبرص أيضا خلال هذه السنة عقد اتفاق في ظل «تسهيل التمويل الممدد» ووافق عليه المجلس التنفيذي في مايو ٢٠١٣. وفي ٣٠ إبريل ٢٠١٣، كان لدى الصندوق اتفاقات مالية مع ثمانية بلدان في أوروبا؛[ب] وبلغ مجموع الموارد الملتزم بها بموجب هذه الاتفاقات حوالي ١٠٧ مليار يورو (١٤٠ مليار دولار أمريكي). وهذا يعني أن ٦٢٪ من مجموع موارد الصندوق الملتزم بصرفها وللأغراض الوقائية، في نهاية السنة المالية، كان لصالح أوروبا ككل.

وفي بداية الأزمة كان الجانب الأكبر من الدفعة الأولى من البرامج التي يدعمها الصندوق يتركز في بلدان من أوروبا الصاعدة، حيث قدم الصندوق مساعدات تمويلية اتسمت بالمرونة وتركزها في بداية الفترة وارتفاع مستوياتها للعديد من الاقتصادات الأوروبية الصغيرة من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة على حد سواء، ومنها هنغاريا وآيسلندا ولاتفيا ورومانيا. وقد ساهم تحسن الأوضاع الاقتصادية في آيسلندا ولاتفيا في تمكين البلدين من السداد المبكر لأجزاء من اتفاقاتهما التمويلية خلال السنة.[ج]

ويحدد الصندوق مشورته بشأن السياسات حسب ظروف كل بلد من بلدانه الأعضاء على حدة، وبالتالي يختلف تصميم البرامج من بلد لآخر في البلدان الأوروبية. وفي نفس الوقت، كانت مشاركة الصندوق في الجهود على المستوى الإقليمي في أوروبا تتركز على الإصلاحات الهيكلية بهدف تعزيز النمو الاقتصادي، مثل إصلاحات أسواق المنتجات والخدمات، وإصلاحات سوق العمل ونظم التقاعد. وأكدت أهمية توفير شبكات الأمان الكافية لحماية الفئات الأكثر تعرضا للخطر أثناء هذه التصحيحات الصعبة. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى مستوى المنطقة بأكملها، استمر الصندوق في الدعوة إلى اتخاذ مزيد من الخطوات الوطيدة نحو إقامة اتحاد نقدي كامل، بما في ذلك إقامة نظام مصرفي موحد وتعميق التكامل المالي. فقد أكد المجلس التنفيذي، على سبيل المثال، خلال مناقشة سياسات منطقة اليورو في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٢ أهمية استمرار صناع السياسات في إظهار التزامهم المشترك والقاطع بتعميق التكامل — مستعينين بخارطة طريق واضحة وموثوقة. وبالإضافة إلى الإصلاحات الهيكلية في بلدان العجز والفائض على حد سواء، يتعين اتخاذ الإجراءات على محورين واسعي النطاق، أولهما اتخاذ الخطوات نحو إقامة اتحاد مصرفي، يتألف من نظام أوروبي جامع لتأمين الودائع ونظام أوروبي جامع لتسوية أوضاع البنوك — تدعمهما الموارد المشتركة — بالإضافة إلى إطار رقابي مشترك؛ وثانيهما زيادة التكامل المالي، مع مراعاة اتخاذ ترتيبات أقوى في مجال الحوكمة واقتسام المخاطر، وموازنتها بالضمانات الوقائية الملائمة.[د]

وقد زاد الطلب على المساعدة الفنية في السنوات الأخيرة نتيجة الجهود التي بُذلت لتقوية النظام المالي الدولي، بما في ذلك في أوروبا. وخلال هذا العام، وافق الصندوق على مراقبة المساعدة المالية الأوروبية لبرنامج إعادة رسملة البنوك في إسبانيا. وفي ظل هذه الاتفاقية، قدم الصندوق المشورة المستقلة لدعم جهود السلطات الإسبانية والأوروبية في استعادة صحة القطاع المالي في إسبانيا.[هـ]

ونظرا لأهمية أوروبا بالنسبة لصحة الاقتصاد العالمي والاستقرار المالي في العالم، وانطلاقا من عمق مشاركة الصندوق في الجهود المبذولة في المنطقة، فقد ظل المجلس التنفيذي مطلعا على الأمور المتعلقة بأوروبا. وعقد خلال هذه السنة ما لا يقل عن سبع جلسات إحاطة للمجلس التنفيذي وتحديثات للمعلومات حول أوروبا، في يونيو وأغسطس وسبتمبر وأكتوبر ونوفمبر وديسمبر ٢٠١٢ وفي فبراير ٢٠١٣.

أ يقدم موقع صندوق النقد الدولي الإلكتروني على شبكة الإنترنت معلومات مكثفة حول عمل الصندوق في جميع مناطق العالم. وبالنسبة لمشاركته في أوروبا، راجع "Tackling Current Challenges" تحت علامة التبويب "About the IMF" (لمحة عن الصندوق) على صفحة الصندوق الرئيسية على شبكة الإنترنت، (www.imf.org/external/about/onagenda.htm) و "The IMF and Europe" (www.imf.org/external/region/eur/index.aspx) و "Factsheet: The IMF and Europe"، بالإضافة إلى (www.imf.org/external/np/exr/facts/europe.htm) الروابط الإلكترونية المختلفة على كل من هذه الصفحات.

ب البوسنة والهرسك، وكوسوفو ورومانيا (اتفاق الاستعداد الائتماني)، واليونان وآيرلندا ومولدوفا والبرتغال (تسهيل الصندوق الممدد)، وبولندا (خط الائتمان المرن).

ج راجع البيانين الصحفيين رقم 12/235، بعنوان "Iceland Repays Early Some Outstanding Obligations to the IMF" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2012/pr12235.htm)، ورقم 12/314، بعنوان "Latvia Makes Early Repayment to the IMF" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2012/pr12314.htm).

د راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 12/80، بعنوان "IMF Executive Board Concludes Article IV Consultation on Euro Area Policies" (www.imf.org/external/np/sec/pn/2012/pn1280.htm).

هـ راجع البيانين الصحفيين رقم 12/400، بعنوان "Statement on the First Financial Sector Monitoring Mission to Spain" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2012/pr12400.htm)، ورقم 13/34، بعنوان "Statement on the Second Financial Sector Monitoring Mission to Spain" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2013/pr1334.htm).

الإطار ٣–٢

المشورة بشأن السياسات والمساعدة إلى بلدان التحول العربي

لا تزال بلدان التحول العربي . مصر والأردن وليبيا والمغرب وتونس واليمن . تواجه تحولات داخلية صعبة.[أ] فلا تزال الاحتياطيات الدولية تواصل التدهور من جراء المناخ الاقتصادي العالمي الضعيف والمرونة المحدودة في أسعار الصرف، بينما تضاءلت الاحتياطيات المالية الوقائية بشدة بسبب الزيادات الهائلة في أجور القطاع العام وإعانات الدعم، في مواجهة الضغوط الاجتماعية. ويؤكد هذا الأمر على الحاجة الملحة للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي. ومن شأن استمرار عدم اليقين السياسي أيضا أن يعطُل النمو، حتى أن التعافي الاقتصادي المعتدل المتوقع في هذه البلدان في عام ٢٠١٣ لن يكون كافيا لتوليد فرص العمل المطلوبة لمعالجة مشكلة البطالة الكبيرة في المنطقة. وتتفاقم حدة هذه المشكلات إلى حد كبير نتيجة الصراع المأساوي الدائر في سوريا الذي تدهور حتى أصبح أزمة إنسانية خطيرة بما يصاحبها من تداعيات اقتصادية واجتماعية متنامية على البلدان المجاورة.

وقد تتضرر الآفاق الاقتصادية المحفوفة بالفعل بالتحديات نتيجة استمرار المخاطر العالمية والإقليمية والمحلية — وخاصة انخفاض النمو العالمي أو عودة اشتداد العزوف عن المخاطر المالية على المستوى العالمي، وارتفاع أسعار الغذاء والوقود العالمية، وتصاعد حدة الصراع في سوريا، وانتكاسات التحولات السياسية. ومن جهة أخرى قد تتأثر الآفاق الاقتصادية على نحو أكثر إيجابية في ظل بيئة عالمية مواتية وتحولات سياسية ناجحة.

ومع انخفاض الأرصدة المالية والاحتياطية الوقائية، تتمثل التحديات أمام السياسات على المدى القصير في تطبيق التقشف المالي وزيادة مرونة أسعار الصرف، مع العمل على إيجاد طرق أكثر فعالية لحماية الفقراء. وفي هذا السياق، نجد أن زيادة الشفافية والمساءلة في استخدام الموارد العامة يمكن أن تدعم مصداقية التدابير وقدرتها على الاستمرار. ومن الضروري أيضا أن يتحرك صناع السياسات سريعا في صياغة وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية الفعالة لبناء اقتصادات ديناميكية وشاملة تتمكن من توفير فرص عمل أكثر. وسوف تتضمن عناصر النجاح تشجيع نمو القطاع الخاص والتجارة الدولية فضلا على جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل. وبوسع المجتمع الدولي أن يدعم التغيير الإيجابي عن طريق تحسين فرص التجارة أمام المنتجات والخدمات من المنطقة، وتوفير التمويل، وتقديم المشورة بشأن السياسات.

ومن دواعي القلق بصفة خاصة في هذه البلدان إصلاح دعم الطاقة (التي ترد مناقشتها لاحقا في هذا الفصل) والمقترن بتدابير حماية الفقراء. فقد بدأ بعض البلدان بالفعل في تنفيذ جدول أعمال هذا الإصلاح مع تحقيق تقدم كبير في الحد من الضغوط على المالية العامة والاحتياطيات.

وقد التزم الصندوق بتوفير أكثر من ٨,٦ مليار دولار أمريكي من موارده في هيئة اتفاقات تمويل مع الأردن والمغرب واليمن. ومع اقتراب السنة المالية من نهايتها، كان الصندوق يجري المناقشات بشأن عقد اتفاق محتمل مع مصر واتفاق برامجي ثان مع اليمن، إلى جانب المناقشات مع تونس التي أدت إلى موافقة المجلس التنفيذي على اتفاق للاستعداد الائتماني بمبلغ قدره ١,١٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (١,٧٤ مليار دولار أمريكي) بعد ذلك بفترة قصيرة. وبشكل أعم، شاركت المؤسسة مشاركة وثيقة في جهود جميع بلدان التحول العربي، من خلال تقديم تحليل السياسات والدعم في مجال تنمية القدرات.

وظل المجلس التنفيذي مطلعا على التطورات في بلدان التحول العربي على مدار السنة، مع عقد جلسات غير رسمية لإحاطة المجلس في هذا الخصوص في سبتمبر ٢٠١٢ وفي يناير وإبريل ٢٠١٣.

أ راجع تقرير خبراء الصندوق بعنوان "Arab Countries in Transition: Economic Outlook and Key Challenges"، المعد للعرض على اجتماع «شراكة دوفيل» الوزاري (www.imf.org/external/np/pp/eng/2013/041613.pdf).

الذي يُعْرَف باسم الرقابة. وتتم أعمال الرقابة على المستويين الإقليمي والعالمي (الرقابة متعددة الأطراف) وعلى البلدان المنفردة (الرقابة الثنائية)، مما يجعل الصندوق قادرا على تسليط الضوء على المخاطر المحيطة بالاستقرار والنمو وتقديم المشورة بشأن إجراءات السياسة المطلوبة.

وتتمثل أدوات الصندوق الأساسية للرقابة متعددة الأطراف في ثلاث مطبوعات هي تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي»، و«تقرير الاستقرار المالي العالمي»، وتقرير «الراصد المالي». وتشكل هذه المطبوعات نصف السنوية، إلى جانب تقارير «آفاق الاقتصاد الإقليمي» (راجع «المساءلة» في الفصل الخامس)، أدوات الصندوق في فحص التطورات الاقتصادية والمالية على مستوى جميع بلدانه الأعضاء. ويصدر تقرير مستجدات «آفاق الاقتصاد العالمي» مرتين في السنة.

وتمثل مشاورات المادة الرابعة العنصر الأساسي في أعمال رقابة الصندوق الثنائية (راجع الإطار ٣–١ في الصفحة الإلكترونية)، والتي تُعقد سنويا في العادة لتقييم التطورات الاقتصادية والمالية ذات الصلة والآفاق المتوقعة والسياسات في كل بلد من البلدان الأعضاء.[٥] وخلال هذه السنة، استكمل الصندوق مشاورات المادة الرابعة مع ١١٤ بلدا (راجع الجدول ٣–١ في الصفحة الإلكترونية). وفي أغلب الحالات (١٠٠ حالة هذه السنة، أو ٨٧,٧٪) يتم أيضا نشر تقرير الخبراء وغيره من التحليلات المصاحبة على الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت (ما لم يعترض البلد العضو).

ويجري المجلس التنفيذي مراجعة لمستوى تنفيذ أعمال الرقابة ودرجة فعاليتها بصفة دورية، بما في ذلك من خلال «مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات». وقد أكدت آخر هذه المراجعات المقررة كل ثلاث سنوات، والتي استكملت في أكتوبر ٢٠١١،[٦] أهمية خمس أولويات تشغيلية، هي الارتباط المتبادل، وتقييمات المخاطر، والاستقرار المالي، والاستقرار الخارجي، ومدى الفعالية. وبالإضافة إلى ذلك، اقترحت المراجعة تعديل الإطار القانوني لرقابة الصندوق لتيسير اتباع منهج متكامل ومتوازن لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي العالمي. وقد اعتمد المجلس التنفيذي خطة عمل المدير العام لمعالجة هذه القضايا الحيوية ونُشرت مع نتائج المراجعة.

قرار بشأن الرقابة الثنائية ومتعددة الأطراف

في يوليو ٢٠١٢، اتخذ المجلس التنفيذي خطوة كبيرة نحو تحديث رقابة الصندوق ومعالجة الأولويات التي حددتها «مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات لعام ٢٠١١»، وذلك باتخاذ قرار بشأن الرقابة الثنائية ومتعددة الأطراف، المعروف باسم «قرار الرقابة الموحدة». ويوفر هذا القرار أساسا لمشاركة الصندوق بمزيد من الفعالية في جهود البلدان الأعضاء المتعلقة بسياساتها الاقتصادية، ويعزز من أعمال الصندوق الرقابية من عدة أوجه، فهو:

- يوفر الرابط المفاهيمي بين تقييم الصندوق للاقتصادات المنفردة والاستقرار العالمي ويوضح ضرورة تركيز الرقابة على الاستقرار الاقتصادي والمالي على مستوى البلدان المنفردة والمستوى العالمي.
- ويجعل استخدام مشاورات المادة الرابعة بمثابة أداة للرقابة ليس فقط الرقابة الثنائية ولكن الرقابة متعددة الأطراف أيضا، مما يدعم اندماجهما بشكل أفضل، مما يسمح بإجراء تحليل للتداعيات على نحو أشمل وأكثر تكاملا واتساقا. وعلى وجه الخصوص، يسمح هذا القرار للصندوق بإجراء مناقشات مع أي بلد عضو بشأن جميع التداعيات من سياساته عندما يحتمل أن تترك أثرا كبيرا على الاستقرار العالمي. ورغم عدم ممانعة البلدان الأعضاء تغيير سياساتها طالما كانت تساهم في تحقيق استقرارها، فإن القرار يشجع البلدان على مراعاة أثر سياساتها على الاستقرار العالمي.
- ويعمل على معالجة السياسات الداخلية وسياسات أسعار الصرف بتوازن أكبر عن طريق توفير إرشادات إضافية حول مزاولة البلدان الأعضاء لسياساته المحلية، مع الحفاظ على المبادئ القائمة لسياسات أسعار الصرف. ويؤكد أيضا على دور مزيج السياسات الإجمالي في استقرار الوضع الداخلي وميزان المدفوعات للبلد المعني.
- ويحدد، لأول مرة، نطاق الرقابة متعددة الأطراف وطرائق تنفيذها، بما في ذلك عن طريق وضع إطار لما يمكن إجراؤه من مشاورات على أساس متعدد الأطراف.

وللوصول إلى نقطة اتخاذ القرار،[٧] وافق المجلس التنفيذي على أن اندماج الرقابة الثنائية ومتعددة الأطراف من شأنه المساهمة في سد فجوات مهمة في أعمال الرقابة. وعلى وجه التحديد، رأى المديرون التنفيذيون أن توضيح نطاق الرقابة متعددة الأطراف سوف يساعد على تحسين جودة وفعالية أعمال رقابة الصندوق وزيادة الإنصاف في ممارستها. وفي نفس الوقت، رأوا أن القرار يحافظ على قدر من المرونة بما يسمح لأعمال الرقابة بالتواؤم حسبما تقتضي الظروف. وجدير بالذكر أن هذا القرار لا يفسَّر ولا يمكن تفسيره أو استخدامه لزيادة التزامات البلدان الأعضاء أو تغيير طبيعتها.

وشدد المديرون التنفيذيون على أنه لا ينبغي أن تأتي زيادة الاهتمام بالرقابة متعددة الأطراف على حساب التركيز على القضايا ذات الصلة باستقرار الاقتصادات المنفردة. ورحبوا بالتوضيح المتضمن في القرار، بأنه طالما كان البلد العضو حريص على استقراره الاقتصادي، فلا يمكن مطالبته بتغيير سياساته لضمان فعالية النظام النقدي الدولي. وأكدوا أنه لا ينبغي تطبيق إطار الرقابة متعددة الأطراف المتضمن في القرار على نحو يؤدي إلى التفحص المفرط للسياسات الداخلية في البلدان الأعضاء.

ورأى المديرون التنفيذيون أنه من المهم ضمان سلاسة تطبيق القرار واتفقوا على أن السماح بفترة ستة أشهر بين اعتماد القرار ودخوله حيز التنفيذ سوف يتيح وقتا كافيا لخبراء الصندوق والسلطات القُطرية للإلمام الكامل بالإطار الجديد. وقد دخل القرار الجديد حيز التنفيذ في يناير ٢٠١٣.

التقدم في تنفيذ أولويات مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات لعام ٢٠١١

في جلسة نقاش عُقدت في نوفمبر ٢٠١٢،[٨] رحب المديرون التنفيذيون بالتقدم المحرز في تنفيذ الأولويات المحددة في مراجعة عام ٢٠١١ لأعمال الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات. وأشاروا إلى أن العديد من المبادرات المتخذة خلال السنة السابقة حققت تحسنا كبيرا في درجة تركيز الرقابة على الروابط المتبادلة، والمخاطر، والاستقرار المالي، والاستقرار الخارجي.

الروابط المتبادلة: رحب المديرون التنفيذيون بالتقدم المحرز في مجال تحليل الروابط المتبادلة. واتفقوا على ضرورة دعم العمل في هذا الاتجاه لتحسين القدرة على تحديد قنوات انتقال المخاطر والاستفادة أكثر من تحليل التداعيات والعمل المقارن بين البلدان في مجال الرقابة.

المخاطر: اتفق المديرون التنفيذيون على أن مستوى تركيز رقابة الصندوق على المخاطر قد تحسن كثيرا (على سبيل المثال، راجع «عملية الإنذار المبكر المشتركة بين الصندوق ومجلس الاستقرار المالي» لاحقا في هذا القسم) وأن استخدام مصفوفات تقييم المخاطر في تقارير الخبراء ساهم في هذا التحسن، مما ساعد في ضمان اتساق الرسائل بين مختلف منتجات الرقابة. واتفقوا على ضرورة إدراج بند المناقشات الصريحة حول المخاطر في جميع التقارير القُطرية. وأيد معظم المديرين العمل على تحقيق مزيد من التقدم في إطار تحديد حجم المخاطر العالمية، مما يوفر أساسا ترتكز إليه فرق العمل القُطرية في تحديد أثر المخاطر العالمية على الاقتصادات المنفردة.

الاستقرار المالي: شدد المديرون التنفيذيون على الحاجة إلى مواصلة الجهود لدمج أعمال الرقابة المالية في مشاورات المادة الرابعة وفي الرقابة متعددة الأطراف، وفقا لما أبرزته استراتيجية الصندوق بشأن الرقابة المالية (التي تجري مناقشتها لاحقا في هذا القسم). وأشاروا إلى التقدم المحرز في متابعة توصيات تقرير «برنامج تقييم القطاع المالي» في تقارير الخبراء بشأن مشاورات المادة الرابعة، لكنهم ذكروا أن هناك المزيد مما يمكن عمله لدمج تقييمات الروابط المالية والاقتصادية الكلية ضمن أعمال الرقابة.

الاستقرار الخارجي: أشار المديرون التنفيذيون إلى أن التقييم التجريبي للأرصدة الخارجية والتقرير التجريبي بشأن القطاع الخارجي (راجع القسم السابق) ربما يكونا قد أسهما في زيادة التركيز على الاستقرار الخارجي في عدد محدود من البلدان وأوصوا بتوسيع نطاق المنهجين الجديدين ليشمل عددا أكبر من البلدان الأعضاء. ولتعزيز موثوقية هذه الجهود، أشار المديرون إلى ضرورة إدخال مزيد من التنقيحات

على أساليب التقييم، بما في ذلك عن طريق مراعاة كافة العوامل ذات الخصوصية القُطرية، وضرورة تحسين عملية التقييم الخارجي للبلدان التي لا تشملها المنهجية الجديدة.

الفعالية: أكد المديرون التنفيذيون على أهمية جودة أعمال الصندوق الرقابية وأهميتها النسبية عند توخي الفعالية. ودعوا إلى إجراء متابعة منتظمة للقضايا التي أثيرت في مشاورات المادة الرابعة السابقة مع البلد العضو وأشاروا إلى إمكانية الاستفادة من زيادة التواصل مع صناع السياسات بشأن أهم الرسائل والمخاطر المتضمنة، بما في ذلك من خلال جدول أعمال مدير عام الصندوق بشأن السياسات العالمية.

الموارد: أفاد المديرون بأن تنفيذ التوصيات المقترحة من خبراء الصندوق ليست على الأرجح بلا ثمن، رغم أن بعضهم ذهب إلى ضرورة إتاحة الموارد عن طريق تحقيق وفورات في التكاليف. وأكد كثيرون أهمية التعاون الوثيق فيما بين الإدارات لتعزيز كفاءة الرقابة وجودتها.

مراجعة التقدم المحرز في تقديم بيانات البلدان الأعضاء إلى الصندوق لأغراض الرقابة

في نوفمبر ٢٠١٢ أيضا، نظر المجلس التنفيذي في دراسة بشأن السياسات حول تقديم البيانات إلى الصندوق لأغراض الرقابة. وبالإضافة إلى مراجعة الاتجاهات العامة الأخيرة في تقديم البيانات إلى الصندوق، تناولت هذه الدراسة مناقشة مبادرات سد فجوات البيانات وكيفية معالجتها للمجالات ذات الأولوية التي حددتها مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات لعام ٢٠١١. واقترحت الدراسة أيضا معالجة جوانب القصور في إبلاغ البيانات وزيادة التركيز على بيانات القطاع المالي. وأخيرا، ناقشت الدراسة كيفية ضمان مزيد من الاتساق بين خطط تحسين البيانات في سياق «النظام العام لنشر البيانات» (راجع «البيانات ومبادرات معايير البيانات» في الفصل الرابع)، والمساعدة الفنية، وأوجه قصور البيانات التي تم تحديدها أثناء مشاورات المادة الرابعة.

ولدى مناقشة هذه الدراسة،[٩] أعرب المديرون التنفيذيون عن رأيهم بأن الإطار القائم بشأن تقديم البيانات إلى الصندوق لا يزال ملائما. ومع ذلك، فقد اتفقوا على أن المجال يتسع لدعم تطبيق هذا الإطار في حدود اعتمادات الموارد الحالية، استنادا إلى النتائج التي خلصت إليها « مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات» لعام ٢٠١١ وفجوات البيانات التي تكشفت بفعل الأزمة العالمية.

ورأى المديرون التنفيذيون أنه من المفيد زيادة الوضوح والصراحة في تقدير مدى كفاية عملية تقديم البيانات إلى الصندوق وجودتها ودرجة حداثتها والإعلام بها، على النحو المقترح في الدراسة. وأيدوا الاقتراحات الواردة في الدراسة بضرورة أن تتضمن تقارير الخبراء عن مشاورات المادة الرابعة تحديدا واضحا لأهم جوانب القصور في البيانات التي تعيق أعمال الرقابة، ومسار التقدم في تنفيذ التوصيات السابقة، ومصادر البيانات.

وشدد المديرون التنفيذيون على أهمية بيانات القطاع المالي بالنسبة للصندوق والبلدان الأعضاء على حد سواء، مشيرين على أن نقص البيانات قد يعيق من عمليات تقييم الاستقرار المالي والخارجي. وأيدوا إدخال تعديلات على ملحق القضايا الإحصائية في تقارير الخبراء بشأن مشاورات المادة الرابعة بغية زيادة التركيز على البيانات اللازمة للرقابة على القطاع المالي، وإحراز تقدم، حسب الاقتضاء، في تنفيذ مبادرة مجموعة العشرين واللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية بشأن فجوات البيانات، وزيادة التركيز على الالتزام بالصيغة المعززة للمعيار الخاص لنشر البيانات (SDDS PLUS) المعتمدة مؤخرا (راجع «البيانات ومبادرات معايير البيانات» في الفصل الرابع) بالنسبة للبلدان التي أعلنت عزمها الالتزام بالمبادرة، مع تحقيق مزيد من التقدم أيضا في المجالات التي تتطلب تطوير الإطار الإحصائي المفاهيمي.

وأيد المديرون التنفيذيون عموما بذل مزيد من الجهود لتحسين مجموعات البيانات الرئيسية، وهي بيانات وضع الاستثمار الدولي، وتكوين عملات الاحتياطيات الرسمية، ومؤشرات السلامة المالية،

إلى اليمين: توابل للبيع في إحدى الأسواق في مدينة القدس.
إلى اليسار: باعة في إحدى الأسواق العائمة في نهر ميكونغ في فييت نام.

ودين الحكومة العامة، والبيانات النقدية والمالية، بما في ذلك من خلال اعتماد نماذج موحدة للإبلاغ بالبيانات.

وشدد المديرون التنفيذيون على أهمية التعاون الوثيق مع الهيئات الدولية الأخرى لسد فجوات البيانات مع الحد من أعباء الإبلاغ على البلدان. وشجعوا الخبراء، على وجه التحديد، على مواصلة تعاونهم الوثيق مع «مجلس الاستقرار المالي» في إعداد مجموعة من البيانات عن المؤسسات المالية المؤثرة على النظام العالمي، مع اتخاذ إجراءات ملائمة لتبادل البيانات بين المؤسسات الرسمية على أساس من السرية التامة.

واتفق المديرون على إجراء المراجعة التالية لعملية تقديم البيانات إلى الصندوق في عام ٢٠١٧.

استراتيجية الرقابة على القطاع المالي

رغم المزايا الكبيرة التي تحققت نتيجة التعميق المالي والعولمة، فإن ازدياد حجم النظم المالية وتشعبها، مقترنا باتساع نطاق التدفقات الرأسمالية وتسارع وتيرتها، جعل الاقتصادات الوطنية ترتبط ببعضها البعض ارتباطا وثيقا كما جعلها معرضة للصدمات المالية. وقد اعتمد المجلس التنفيذي في سبتمبر ٢٠١٢ استراتيجية للرقابة المالية، تماشيا مع إحدى التوصيات الرئيسية لمراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات لعام ٢٠١١ وخطة عمل المدير العام بشأن الرقابة.[١٠]

وذكر المديرون التنفيذيون أن الاستراتيجية تتسم بقدر ملائم من الطموح، وإن كانت مركزة لضمان فعالية استخدام الموارد الشحيحة، وأعربوا عن ترحيبهم بأنشطتها المرتبة حسب الأولوية وبأطرها الزمنية المحددة بهدف تعزيز الرقابة المالية. وقد أيدوا عموما ركائز هذه الاستراتيجية الثلاثة، وهي (١) تحسين طرق تحديد المخاطر وتحليل السياسات الاقتصادية الكلية والمالية، و(٢) تحديث أدوات الرقابة المالية ومنتجاتها لتشجيع القيام بتحرك موحد على مستوى السياسات لمواجهة المخاطر، و(٣) زيادة فعالية الرقابة المالية وتأثيرها عن طريق زيادة المشاركة الفعالة في جهود الأطراف المعنية.

وأكد المديرون التنفيذيون أهمية تعزيز الركائز التحليلية لتقييم المخاطر الاقتصادية الكلية والمالية والمشورة بشأن السياسات وأقروا عموما بمجالات السياسات التي حددتها الاستراتيجية لتحليلها. وفي ظل سرعة انتقال الصدمات عبر النظم المالية شديدة الترابط في مختلف أنحاء العالم، أكد المديرون على وجه التحديد أهمية تعميق فهم طبيعة الروابط ومواطن الضعف والتداعيات عبر الحدود وما لها من انعكاسات. ورحبوا عموما بعمل خبراء الصندوق حول وضع إطار موحد للجوانب الاقتصادية الكلية والمالية، ليبحث أوجه الاعتماد المتبادل بين القطاعين العيني والمالي وتحسين فهم الروابط والتفاعلات بين السياسات الاقتصادية الكلية والسياسات الاحترازية الكلية.

وأعرب المديرون التنفيذيون عن رأيهم بأن هناك أولوية لدعم وتعميم الرقابة المالية في مشاورات المادة الرابعة. وأكدوا أيضا أهمية متابعة التوصيات الصادرة عن برنامج تقييم القطاع المالي في هذه المشاورات. وأبدى معظم المديرين تأييدهم للاقتراح الوارد في الاستراتيجية بزيادة تواتر تقييمات برنامج تقييم القطاع المالي في البلدان التي تطلبها، على أن يتم تحديد أولوياتها وفقا لمعايير واضحة تتماشى من السياسات الحالية.

وأشار المديرون إلى ما تضمنته الاستراتيجية من عزم على تكليف الصندوق، بحكم عضويته التي تشمل جميع أنحاء العالم، بالقيام بدور المنسق في جهود السياسة الاحترازية الكلية. وقالوا إنهم يتطلعون إلى زيادة التعاون بين الصندوق ومجلس الاستقرار المالي على نحو يتفق مع نطاق اختصاص كل منهما. وأيدوا أيضا تعميق التعاون مع البنك الدولي في العمل المعني بالقطاع المالي.

وأقر المديرون التنفيذيون بالتحديات التي تواجه تنفيذ الاستراتيجية، بما في ذلك العقبات التحليلية، وفجوات المعلومات والبيانات، ونقص الموارد، والقيود أمام تحقيق الفعالية. وقالوا إنهم يتطلعون إلى فرصة لمراجعة ما تم إحرازه من تقدم، بما في ذلك في سياق مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات لعام ٢٠١٤.

المذكرة التوجيهية بشأن الرقابة في ظل مشاورات المادة الرابعة

أصدر الصندوق في أكتوبر ٢٠١٢ مذكرة توجيهية بشأن الرقابة في ظل مشاورات المادة الرابعة لمساعدة خبرائه في إجراء أعمال الرقابة الثنائية ومتعددة الأطراف في سياق هذه المشاورات.[١١] وتركز هذه المذكرة على الأولويات التشغيلية المستقاة من مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات لعام ٢٠١١ ومن قرار الرقابة الموحدة. وبالنسبة لهذا القرار، أكدت المذكرة استمرار تركيز الرقابة على سياسات أسعار الصرف المطبقة في البلدان الأعضاء مع توضيح كيفية مشاركة الصندوق على نحو أكثر فعالية في جهود بلدانه الأعضاء المتعلقة بسياساتها الاقتصادية والمالية المحلية. وتعبر المذكرة أيضا عن جهود الصندوق لمتابعة النتائج التي خلص إليها تقرير «مكتب التقييم المستقل» لعام ٢٠١١ حول أداء الصندوق في فترة ما قبل الأزمة العالمية.[١٢] وقد أحيط المجلس التنفيذي علما بهذه المذكرة التوجيهية في اجتماع غير رسمي في سبتمبر ٢٠١٢.

عملية الإنذار المبكر المشتركة بين صندوق النقد الدولي ومجلس الاستقرار المالي

استحدث الصندوق في عام ٢٠٠٩ «عملية الإنذار المبكر» — لتحديد وتقييم المخاطر شديدة التأثير وإن كانت بعيدة الاحتمال التي تهدد الاقتصاد العالمي — كما وضع أطرا تحليلية لتقييم مواطن الضعف والمخاطر الناشئة في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل. وتجري عملية الإنذار المبكر في المعتاد (بالتعاون مع «مجلس الاستقرار المالي») مرتين سنويا، وقد أحيط المجلس التنفيذي علما بنتائج هذه العملية في أكتوبر ٢٠١٢ وإبريل ٢٠١٣. وتُرفع النتائج المستخلصة بشأن عملية الإنذار المبكر إلى كبار المسؤولين في أعقاب المناقشات التي تجُرى في المجلس التنفيذي للصندوق ومع مجلس الاستقرار المالي، وذلك خلال اجتماعات الربيع والاجتماعات السنوية للصندوق.

استمرارية أوضاع المالية العامة والإصلاحات الهيكلية

الشفافية والمساءلة والمخاطر في مجال المالية العامة

شهد العقد ونصف العقد الماضي تضافرا في الجهود لوضع مجموعة من المعايير المقبولة دوليا لشفافية المالية العامة ولمراقبة وتطوير تنفيذها. وقد شهدت هذه الفترة أيضا تحسنا مطردا أيضا في إبلاغ

بيانات المالية العامة في مختلف البلدان من حيث نطاق التغطية والجودة والحداثة. ومع ذلك، لا يزال هناك قصور في فهم مركز المالية العامة الأساسي لدى الحكومات وما تتعرض له هذه المراكز من مخاطر.

وفي أغسطس ٢٠١٢ اجتمع المجلس التنفيذي بصفة غير رسمية للنظر في دراسة بشأن السياسات المتعلقة بشفافية المالية العامة والمساءلة بشأنها والمخاطر التي ترتبط بها.[١٣] وتدعو هذه الدراسة إلى بذل جهود جديدة في مجال الشفافية المالية لمعالجة ما كشفت عنه الأزمة من قصور في المعايير والممارسات، وللوقاية من عودة الغموض المالي إزاء الضغوط المتنامية على مالية الحكومة. وتحدد الإجراءات اللازمة على ثلاثة مستويات. أولا، يتعين تحديث معايير شفافية المالية العامة لمعالجة الثغرات ونقاط عدم الاتساق في المعايير. ثانيا، ينبغي أن يعتمد الصندوق منهجا أكثر معيارية وتحليلا وتدرجا لتقييم مدى امتثال البلدان لمعايير شفافية المالية العامة. ثالثا، ينبغي أن تقوم المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية بزيادة الحوافز لتحسين ممارسات الشفافية في المالية العامة. ومنذ اجتماع المجلس التنفيذي تم بذل الجهود لتحديث ميثاق ودليل شفافية المالية العامة (المقرر استكمالهما قبل الاجتماعات السنوية لعام ٢٠١٣)، بما في ذلك جولات التشاور العامة حول تعديل الميثاق وتقييمات الشفافية على أساس تجريبي بالنسبة لثلاثة بلدان، على أساس الإطار المعدل.

سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية في البلدان النامية الغنية بالموارد الطبيعية

هناك انعكاسات مهمة لإيرادات الموارد الطبيعية على أطر السياسات الاقتصادية الكلية وسياسات المالية العامة في البلدان النامية الغنية بالموارد الطبيعية نظرا لتقلب إيرادات هذه الموارد وإمكانية نفادها. وتواجه هذه البلدان تحديات متمثلة في تحويل ثروة الموارد إلى أصول أخرى تدعم التنمية القابلة للاستمرار، مع الحفاظ في ذات الوقت على آليات لتجنب دورات الرواج والكساد الناتجة عن تقلبات الإيرادات. كذلك، فإن السمات المميزة لهذه البلدان — مثل انخفاض دخل الفرد، وقلة رأس المال المحلي، والقدرة المحدودة على النفاذ إلى أسواق رأس المال الدولية — تجعل المشورة القائمة على النظريات التقليدية للاستهلاك — الادخار/الاستثمار غير كافية. وفي هذا السياق، فإن زيادة إمكانات تحقيق الإيرادات من الصناعات الاستخراجية في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية أصبحت عاملا متزايد الأهمية في مشورة الصندوق بشأن السياسات ومساعدته الفنية.

وفي اجتماع غير رسمي عُقِدَ في سبتمبر ٢٠١٢، نظر المجلس التنفيذي في دراستين بشأن السياسات تعالجان قضايا متعلقة بالبلدان النامية الغنية بالموارد الطبيعية. وتتعلق الدراسة الأولى بأطر السياسات الاقتصادية الكلية والمالية العامة وأدوات تحليل السياسات في هذه البلدان والتي يمكن أن تعزز من مشورة الصندوق بشأن السياسات.[١٤] وتطرح الدراسة خمسة ابتكارات، هي (١) إطار لاستمرارية أوضاع المالية العامة يساهم في أثر الاستثمارات العامة الداعم للنمو — والإيرادات، و(٢) أداة لدعم الاستثمار القابل للاستمرار عن طريق تحليل انعكاسات سيناريوهات زيادة الادخار/الاستثمار على المالية العامة والاقتصاد الكلي، و(٣) مجموعة من مؤشرات المالية العامة المقترحة لقياس وفورات تدفقات الموارد واستخدام هذه التدفقات (الاستهلاك والاستثمار)، و(٤) مجموعة جديدة من الأدوات لتصميم قواعد المالية العامة التي تخفف من حدة تقلب الإيرادات ولتقييم استمرارية المالية العامة على المدى الطويل، و(٥) إطار لوضع معايير حدية للحساب الجاري من أجل تحليل استمرارية الأوضاع الخارجية لهذه البلدان.

وتركز الدراسة الثانية على تصميم وتنفيذ نظم المالية العامة للصناعات الاستخراجية.[١٥] وتحدد هذه الدراسة الإطار التحليلي الذي ترتكز عليه المشورة المقدمة حسب الظروف القُطرية، وعناصرها الأساسية، وتقترح أفضل السبل لتحقيق إمكانات الإيرادات، لا سيما في البلدان النامية. وتشير الدراسة إلى أن تصميم نظم للمالية العامة للصناعات الاستخراجية ينطوي على مفاضلات معقدة بين توفير فرص العمل، والآثار البيئية، والأهداف المتعلقة بالإيرادات.

الدروس المستقاة والانعكاسات من إصلاح دعم الطاقة

تفرض إعانات دعم الطاقة تكاليف مالية واقتصادية باهظة في معظم مناطق العالم، مع آثار سلبية معادلة على أرصدة المالية العامة والدين العام. وكانت التكاليف باهظة بالنسبة للعديد من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط كما أنها تفرض مخاطر أكبر على المالية العامة إذا استمرت أسعار الطاقة الدولية في الارتفاع.

وفي فبراير ٢٠١٣ أحيط المجلس التنفيذي علما في جلسة غير رسمية بما جاء في دراسة بشأن السياسات تستعرض تجربة أحد البلدان فيما يتعلق بدعم الطاقة وتبحث في انعكاسات إصلاح نظام الدعم.[١٦] واستنادا إلى التجارب القُطرية، تحدد الدراسة العناصر الأساسية في إصلاح الدعم:

- وضع خطة شاملة لإصلاح قطاع الطاقة، بحيث تتضمن أهدافا واضحة طويلة الأجل وتحليلا لتأثير الإصلاحات وتشاورا مع الأطراف المعنية؛
- ووضع استراتيجية تواصُل واسع النطاق تدعمها تحسينات في الشفافية؛
- وإجراء زيادات سعرية تدريجية بالشكل الملائم بحيث يمكن تسلسلها لكل منتج من منتجات الطاقة؛
- ورفع كفاءة المؤسسات المملوكة للدولة بغية تخفيض الاعتماد على الدعم؛
- واتخاذ تدابير موجهة للمستحقين لحماية الفقراء؛
- وإجراء الإصلاحات المؤسسية التي تهدف إلى إبعاد تسعير الطاقة عن الاعتبارات السياسية.

إدارة التدفقات الرأسمالية والسياسة الاحترازية الكلية

تناولت مناقشات المجلس التنفيذي في مجال السياسة النقدية على مدار السنة التدفقات الرأسمالية وتفاعلات السياسة النقدية والسياسة الاحترازية الكلية.

التدفقات الرأسمالية

تتسم التدفقات الرأسمالية بمزايا مهمة بالنسبة للبلدان المنفردة والاقتصاد العالمي، بما في ذلك عن طريق قدرتها على تعزيز القدرة

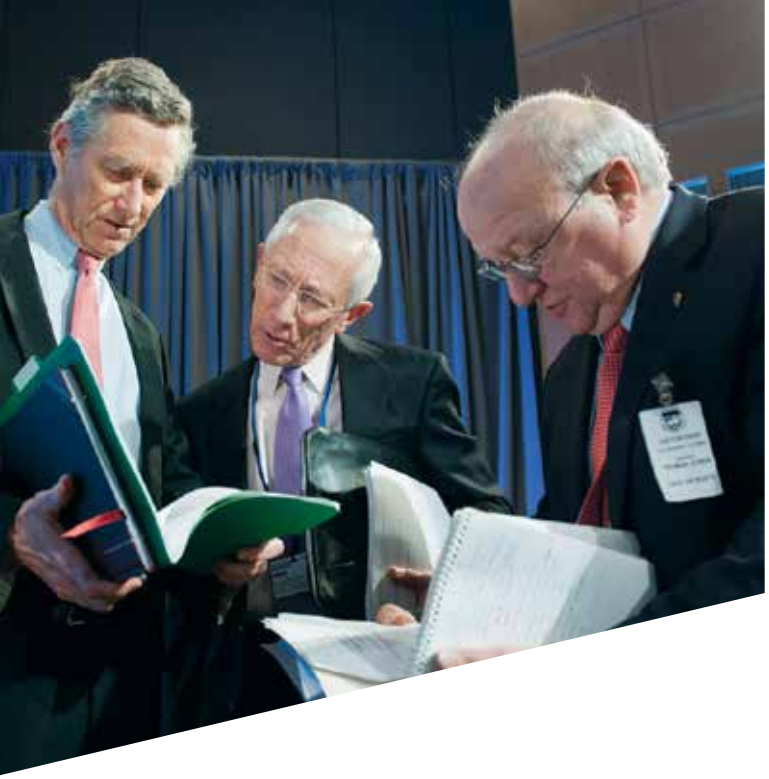

إلى اليمين: مصفاة للنفط في فيينا، النمسا. **إلى اليسار**: السيد أوليفييه بلانشار، المستشار الاقتصادي للصندوق (إلى اليسار) مع السيد ستانلي فيشر، محافظ بنك إسرائيل المركزي (في الوسط)، والسيد تيد ترومان، الخبير الاقتصادي (إلى اليمين) في ندوة «تحرير وإدارة التدفقات الرأسمالية» المنعقدة على هامش اجتماعات الربيع لعام ٢٠١٣

التنافسية للقطاع المالي، وتيسير الاستثمار الإنتاجي، وتخفيف حدة تصحيح الاختلالات. غير أن حجم التدفقات وتقلبها، على النحو المشاهد في السنوات الأخيرة، يفرض أيضا تحديات على مستوى السياسة الاقتصادية. ومن ثم ينبغي أن يكون الصندوق في موضع يؤهله لتقديم المشورة الواضحة والمتسقة إلى بلدانه الأعضاء فيما يتعلق بالتدفقات الرأسمالية والسياسات المرتبطة بها. وفي هذا الخصوص، طلبت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية في عام ٢٠١١ العمل على وضع «منهج شامل ومرن ومتوازن لإدارة التدفقات الرأسمالية استنادا إلى التجارب القُطْرية.»

تحرير التدفقات الرأسمالية وإدارتها

في اجتماعين منفصلين في نوفمبر ٢٠١٢ اختتم المجلس التنفيذي مناقشاته المتعلقة بتحرير وإدارة التدفقات الرأسمالية.[١٧] وفي الدراسة بشأن السياسات التي شكلت الأساس لهذه المناقشات، اقترح خبراء الصندوق رؤية مؤسسية تستند إلى تجارب البلدان في السنوات الأخيرة، ودراسات الصندوق السابقة بشأن السياسات ومناقشات المجلس التنفيذي حول التدفقات الرأسمالية،[١٨] والبحوث التحليلية التي أجريت مؤخرا.

واتفق معظم المديرين التنفيذيين على أن الرؤية المؤسسية المقترحة في الدراسة توفر أساسا جيدا لمشاورات الصندوق بشأن السياسات، وللرقابة الثنائية ومتعددة الأطراف حسب اقتضاء الحال، وللتقييمات المتعلقة بتحرير وإدارة التدفقات الرأسمالية. وأكد كثير من المديرين التنفيذيين ضرورة دمج دور بلدان المَصْدر في هذه الرؤية المؤسسية وعلى النحو الكافي. وأكد المديرون أن هذه الرؤية المؤسسية لا تتعارض بأي حال مع حقوق والتزامات البلدان الأعضاء في ظل أي اتفاقيات دولية، بما فيها اتفاقية تأسيس الصندوق.

وأشار المديرون التنفيذيون إلى أن المزايا الصافية المتحققة لأي بلد نتيجة التحرير، وبالتالي درجة التحرير الملائمة لهذا البلد، تتوقف على ظروفه الخاصة، وأهمها مرحلة تطوره المؤسسي والمالي. واتفقوا على أنه لا ينبغي الافتراض مسبقا بأن التحرير الكامل هو الهدف الملائم لكل البلدان في جميع الأوقات، رغم أن عددا منهم رأى أن تحرير الحساب الرأسمالي هو هدف طويل الأجل وجدير بالاهتمام لكل البلدان.

وشدد المديرون التنفيذيون على أن لتحرير التدفقات الرأسمالية يستلزم التخطيط الجيد وتوخي الدقة في اختيار توقيته وتحديد تسلسله للحد من التبعات السلبية المحتملة على المستويين المحلي ومتعدد الأطراف. وأعرب معظم المديرين عن رأيهم بملاءمة «المنهج الموحد» في تحرير التدفقات الرأسمالية،[١٩] حسب ظروف كل بلد على حدة، لا سيما مستوى التطور المؤسسي والمالي، ومع مراعاة السياسات الاحترازية في قطاع الاقتصاد الكلي والقطاع المالي.

وشدد المديرون التنفيذيون على ضرورة تولي السياسات الاقتصادية الكلية — السياسات النقدية والمالية العامة وسياسات إدارة أسعار الصرف — دور رئيسي في معالجة طفرات التدفقات الداخلة أو التدفقات الخارجة المُربْكة، بدعم من قواعد التنظيم والرقابة المالية السليمة والمؤسسات القوية. واتفقوا على أن تدابير إدارة التدفقات الرأسمالية، وهي تدابير مصممة للحد من التدفقات الرأسمالية، يمكن أن تكون مفيدة وملائمة في ظروف معينة. وأكدوا على أنه لا ينبغي معاملة هذه التدابير باعتبارها بديلا للتصحيح الاقتصادي الكلي الذي له مبرراته.

واتفق المديرون التنفيذيون عموما على ضرورة توخي الدقة في تحديد أهداف تدابير إدارة التدفقات الرأسمالية والعمل على ضمان شفافيتها واستمرار تنفيذها بصفة مؤقتة على أن يوقف العمل بها بمجرد تراجع طفرة التدفقات الداخلة أو انحسار ضغوط التدفقات الخارجة المُرْبكة؛ وضرورة توخي عدم التمييز على أساس الإقامة عند استخدام مثل هذه التدابير؛ وضرورة تفضيل أقل هذه التدابير تمييزا مع ضمان فعاليتها. واتفقوا على أن هناك بعض تدابير إدارة التدفقات الرأسمالية يمكن أن تظل مفيدة على المدى الأطول في حماية الاستقرار المالي.

و أيد معظم المديرين الدور المهم الذي تمارسه السياسات في بلدان المَصْدر في تشجيع استقرار النظام النقدي الدولي، وأنه يتعين على صناع السياسات بالتالي العمل على تحسين قدراتهم في تحمل المخاطر المصاحبة لسياساتهم. وشدد المديرون التنفيذيون على أن تحسين التنسيق بين السياسات ذات الصلة عبر الحدود، بما في ذلك

على المستوى الإقليمي، يمكن أن يساهم في التخفيف من مخاطر التدفقات الرأسمالية.

وأشار المديرون التنفيذيون إلى أن إطار الرقابة القانوني في الصندوق أقر منذ زمن طويل بأهمية التدفقات الرأسمالية وبالسياسات التي تنظم إدارتها، رغم أن اختصاصات المؤسسة فيما يتعلق بتحركات رؤوس الموال الدولية محدودة أكثر من اختصاصاتها فيما يتعلق بأداء المدفوعات والتحويلات لأغراض المعاملات الدولية الجارية. ومن هذا المنطلق، أشار معظم المديرين التنفيذيين إلى أن الصندوق مؤهل لتقديم المشورة بشأن السياسات، وإجراء التقييمات للقضايا المتعلقة بالتدفقات الرأسمالية، حسب الاقتضاء ووفقا لقرار الرقابة الموحد (راجع المناقشة التي وردت سابقا في هذا الخصوص)، ومن خلال التعاون الوثيق مع السلطات القُطرية. وعلى وجه التحديد، ايد معظم المديرين التنفيذيين الاقتراح الوارد في دراسة السياسات حول استخدام رؤية مؤسسية في تقديم المشورة بشأن السياسات والقيام بأعمال الرقابة الثنائية ومتعددة الأطراف. وعلاوة على ذلك، شدد العديد من المديرين التنفيذيين على الحاجة إلى الرقابة في بلدان المصدر المهمة من أجل التقييم السليم لأثر السياسات المحتمل على التدفقات الرأسمالية العابرة للحدود.

المذكرة التوجيهية حول تحرير التدفقات الرأسمالية وإدارتها

نظرا لأهمية توضيح طبيعة الرؤية المؤسسية على المستوى العملي، فقد تم إعداد مذكرة توجيهية حول تحرير وإدارة التدفقات الرأسمالية، وأحيط المجلس التنفيذي علما بها في جلسة إحاطة عُقدت في إبريل ٢٠١٣. [٢٠] وتقدم المذكرة التوضيحية تفسيرا للرؤية المؤسسية باعتبارها توفر أساسا للمشورة والتقييمات المتسقة عندما تتعلق بالرقابة، ولكن لا توجد لها انعكاسات إلزامية فيما يتعلق بالبرامج التي يدعمها الصندوق.

وتشير المذكرة التوجيهية إلى ضرورة مراعاة الظروف القُطرية عند تطبيق الرؤية المؤسسية. وتحث خبراء الصندوق على إدراج الدروس المستخلصة من دراسات الحالة القُطرية بشأن السياسات، والتفاعلات مع السلطات، والتحليلات الجديدة حول تحرير وإدارة التدفقات الرأسمالية، ضمن تقارير الخبراء والعمل على إيجاد الطرق الكفيلة بنشرها بين خبراء الصندوق.

التفاعل بين السياسة النقدية والسياسات الاحترازية الكلية

كشفت الأزمة العالمية أن استقرار الأسعار لا يضمن الاستقرار الاقتصادي الكلي. ومن ثم فإن إدراج الاستقرار المالي كهدف إضافي يقتضي أدوات احترازية كلية يمكن أن تستهدف مصادر اختلالات مالية محددة. وبالتالي فإن السياسات الاحترازية الكلية الفعالة (التي تتضمن مجموعة من القيود على مدى فاعلية ومكونات الميزانيات العمومية) قد تؤدي إلى الحد من المخاطر مسبقا والمساهمة في بناء الاحتياطيات الوقائية لاستيعاب الصدمات لاحقا.

وفي يناير ٢٠١٣، عقد المجلس التنفيذي مناقشة غير رسمية حول التفاعل بين السياسة النقدية والسياسات الاحترازية الكلية. وتخلُص دراسة السياسات التي رفعت إلى المجلس للمناقشة إلى أنه في الوقت الذي تركز فيه السياسات الاحترازية الكلية في الظروف المثالية على مصادر الخطر التي تهدد الاستقرار المالي، ينبغي أن يبقى تركيز السياسة النقدية منصبا على الأسعار والناتج — وإن كان ينبغي عند تطبيق السياستين مراعاة ما يترتب عليهما من آثار على أهداف بعضهما البعض الرئيسية. [٢١]

وإضافة إلى ذلك، تشير الدراسة إلى أن التفاعل بين السياسة النقدية والسياسات الاحترازية الكلية له انعكاسات على التصميم المؤسسي، وأقرت بأن التفاعلات بين السياسات ليست معروفة تماما، كما أن المؤسسات تتسم بالقصور، وقد تنشأ قيود على مستوى الاقتصاد السياسي وغيره. ومع ذلك، فمن الممكن أن يسهم تنسيق السياسات في تحسين النتائج، بحيث يصبح تكليف البنك المركزي بالسياستين إجراء مجزيا. غير أن تركيز الأهداف المتعددة في مؤسسة واحدة يمكن أن يربك اختصاصاتها، ويتسبب في تعقيد نظام المساءلة فيها، ويحد من موثوقيتها. وبالتالي يتعين توفير الضمانات الوقائية للتمييز بين وظائف السياستين من خلال الهياكل المستقلة لصنع القرار والمساءلة والتواصل.

البلدان منخفضة الدخل

ظل الصندوق ملتزما طوال الأزمة العالمية بتلبية الاحتياجات المتغيرة للبلدان منخفضة الدخل. فإلى جانب زيادة الدعم المالي المتاح لهذه البلدان، شملت الإصلاحات الأخرى إجراء إصلاح شامل في إطار الإقراض المعتمد لدى المؤسسة، وترشيد الشرطية المصاحبة للقروض، وخفض رسوم الفائدة إلى الصفر على قروض الصندوق الميسرة للبلدان منخفضة الدخل حتى نهاية ٢٠١٤. [٢٢]

وتتناول الأقسام الفرعية التالية جهود الصندوق المستمرة في دعم هذه البلدان على مدار السنة. غير أن الفصل الرابع يتناول بالنقاش اجتماع المجلس التنفيذي في مارس ٢٠١٣ حول حدود المديونية في البرامج التي يدعمها الصندوق مع البلدان منخفضة الدخل.

مراجعة تسهيلات الصندوق المخصصة للبلدان منخفضة الدخل وحالة الأهلية للاستفادة من التمويل الميسر

عندما قام الصندوق بإصلاح تسهيلاته المخصصة للبلدان منخفضة الدخل في عام ٢٠٠٩، طلب المجلس التنفيذي مراجعة هذه التجربة مع الهيكل الجديد بعد ثلاث سنوات. وقد أتيحت الفرصة لإجراء مثل هذا التقييم من خلال مناقشات المجلس التنفيذي في جلستين على مدار السنة.

مراجعة التسهيلات

في المرحلة الأولى من هذه المراجعة، في سبتمبر ٢٠١٢، [٢٣] أعرب المديرون التنفيذيون عن رأيهم بأن إصلاحات عام ٢٠٠٩ نجحت عموما في إقامة هيكل مبسط لتسهيلات الإقراض ويتمتع بتصميم يتناسب إلى حد كبير مع احتياجات البلدان منخفضة الدخل. وأشاروا إلى أن التحدي الرئيسي في المرحلة المقبلة سيتمثل في الحفاظ على قدرة الصندوق على تقديم الدعم المالي لهذه البلدان في مواجهة الانخفاض الحاد المحتمل في طاقته لتقديم القروض بشروط ميسرة بعد عام ٢٠١٤. [٢٤]

وإذ لاحظ المديرون التنفيذيون أثناء هذه المناقشات أن مستويات الاستفادة من الموارد بدت ملائمة بوجه عام في المتوسط، رأى معظمهم أنه من المفيد إبقاء الاستفادة من الموارد بدون تغيير من

حيث حقوق السحب الخاصة عندما تدخل المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص حيز التنفيذ، مما قد سينطوي على حدوث انخفاض مقابل في الاستفادة من الموارد كنسبة مئوية من الحصص.[٢٥] وأقر المديرون التنفيذيون بضرورة زيادة حدود الاستفادة من الموارد في المستقبل مع ازدياد الاحتياجات التمويلية، استنادا إلى تقييم دقيق للاحتياجات التمويلية المتوقعة والموارد المتاحة. ورغم أن شروط اتفاقات التمويل من خلال الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر كانت في المتوسط تبدو محققة التوازن المطلوب بين مستوى التيسير في التمويل والطاقة التمويلية، رأى معظم المديرين أن هناك جدوى من زيادة التمييز بين الشروط التمويلية، لا سيما من خلال زيادة استخدام المزج بين التمويل الميسر وغير الميسر.

وأعرب المديرون عن رأيهم بأنه من المفيد النظر في إدخال بعض التنقيحات لزيادة مرونة الأدوات الحالية لتوفير التمويل الطارئ والدعم على مستوى السياسات للبلدان ذات الدخل المنخفض، بدلا من إنشاء أداة جديدة. ورأوا أيضا أن هناك حيزا بوجه عام لإدخال التحسينات على بعض جوانب تصميم هذه التسهيلات — بما في ذلك التنقيحات المقترحة التي تهدف إلى إعادة تركيز «استراتيجية الحد من الفقر» على الغاية وليس الوسيلة، وذلك بالتشاور مع البنك الدولي.

وفي المرحلة الثانية من المراجعة، في إبريل ٢٠١٣،[٢٦] نظر المجلس التنفيذي في إدخال تنقيحات معينة في مجالات المزج وحدود الاستفادة، والدعم الوقائي، وإطار «أداة دعم السياسات»،[٢٧] والاتفاقات في ظل «تسهيل الاستعداد الائتماني» و«التسهيل الائتماني الممدد». فقد أيد معظم المديرين تحسين سياسة المزج بما يتوافق مع المنهج الأول الذي أوردته دراسة السياسات ذات الصلة، والذي يعزز من إمكانية المزج تدريجيا مع المحافظة بوجه عام على القواعد القائمة لتحديد البلدان المفترض فيها المزج.[٢٨] وأعرب معظم المديرين عن رأيهم بأن معايير وحدود الاستفادة بالموارد، التي ازدادت بواقع الضعف في عام ٢٠٠٩، كانت ملائمة عموما بالقيمة الاسمية. وبالتالي، ومع مراعاة طبيعة وندرة موارد الصندوق للتمويل الميسر، اتفق هؤلاء المديرون على أنه بمجرد دخول زيادة الحصص بموجب المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص حيز التنفيذ ينبغي خفض معايير وحدود الاستفادة بالموارد كنسبة مئوية من الحصص ومستويات الحصص التي تحدد تطبيق الضمانات الوقائية الإجرائية بواقع النصف. ورأى المديرون التنفيذيون أن هناك حاجة لمراجعة هذه الحدود بصفة دورية في ظل الاحتياجات التمويلية المتطورة للبلدان منخفضة الدخل. وأيدوا الزيادة المقترحة في الحد الأقصى التراكمي للاستفادة من الموارد بموجب «تسهيل الائتمان السريع».

ورحب المديرون التنفيذيون عموما باقتراحات تعزيز حدود الاستفادة من الموارد بين المراجعات المقررة بالنسبة للاتفاقات على المسار الصحيح في إطار «التسهيل الائتماني الممدد» و«تسهيل الاستعداد الائتماني» في حالة الزيادة الحادة في المشكلات الأساسية في موازين مدفوعات البلدان الأعضاء التي لا يمكنها الانتظار حتى موعد المراجعة التالية. وأيدوا تيسير القواعد في ظل «تسهيل الاستعداد الائتماني» لتشجيع استخدامه على أساس وقائي، بما في ذلك السماح بقدر أكبر من الدعم في البداية وتيسير القيود الزمنية على الاستخدام المتكرر للاتفاقات التي تعامل باعتبارها وقائية. واستشعر المديرون أن تيسير الشروط المتعلقة بتقديم المستندات، وبتوقيت إصدار تقارير الخبراء، ومراجعة الجداول الزمنية، إلى جانب تمديد الفترة الزمنية المبدئية، سيساعد في ازدياد جاذبية « أداة دعم السياسات».

وأيد المديرون التعديلات المقترحة في الاتفاقات بمقتضى التسهيل الائتماني الممدد بهدف السماح بإطالة الفترة الزمنية وزيادة المرونة في تحديد الجداول الزمنية لمراجعاتها. ورحبوا أيضا بالاقتراحات الرامية إلى تبسيط الإجراءات. وذكروا أن سلامة توقيت إنهاء الاتفاقات غير المستخدمة في ظل التسهيل الائتماني الممدد سوف تساعد على تحرير موارد الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر التي سيظل الصندوق بخلاف ذلك ملزما بقيدها تحت تصرف البلدان المعنية.[٢٩] وأبدى معظم المديرين التنفيذيين أيضا تفضيلهم تيسير الشروط الإجرائية المتعلقة باستراتيجية الحد من الفقر.

الإطار ٣-٣

دعوة لزيادة التنسيق بشأن التنمية العالمية

يتمثل الغرض من أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية الثالثة في القضاء على الفقر والجوع وزيادة فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية، وزيادة المساواة بين الجنسين، وكفالة الاستمرارية البيئية. ولتأكيد الحاجة إلى تنسيق الجهود من أجل تحقيق هذه الأهداف بحلول عام ٢٠١٥، أصدر قادة صندوق النقد الدولي وبنك التنمية الإفريقي والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير وبنك التنمية للبلدان الأمريكية ومجموعة البنك الدولي بيانا مشتركا في فبراير ٢٠١٣، تعهدوا فيه بالتعاون الوثيق لدعم التنمية والنمو.[أ] وتزامن هذا البيان مع انطلاق مؤتمر «الأهداف الإنمائية للألفية» لعام ٢٠١٣ في بوغوتا، كولومبيا.

وتعهد القادة أيضا بتقديم دعم قوي والتعاون على نحو وثيق فيما يتعلق بالعملية التي تقودها الأمم المتحدة لتحديد إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مؤيدين اتباع منهج يحقق التكامل بين استمرارية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتعهدوا بالعمل معا لوضع بدائل للاستثمار على المدى الطويل لتقوية أسس النمو ودعوا إلى تجديد التركيز على تمويل التنمية، مع رفع كفاءة الاستفادة من المساعدة الإنمائية الرسمية واستثمارات القطاع الخاص، فضلا على تحسين كفاءة تعبئة وإدارة الموارد المحلية وتقوية المؤسسات. وأعربوا عن التزامهم بتسخير قدرات مؤسساتهم التحليلية وطاقتها لإيجاد حلول لقضايا النمو الشامل، والاستمرارية البيئية، والتمويل طويل الأجل.

أ راجع البيان الصحفي رقم 13/60، بعنوان "International Financial Institutions Call for More Coordination on Global Development" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2013/pr1360.htm).

واتفق المديرون التنفيذيون على إجراء المراجعة التالية لتسهيلات البلدان منخفضة الدخل على أساس الدورة الاعتيادية البالغة مدتها خمس سنوات، مشيري إلى إمكانية تقديم موعد المراجعة إذا استدعى الأمر، مع مراجعة معايير وحدود الاستفادة بالموارد حسب الاقتضاء، في ظل التحديثات الدورية لاستخدام موارد الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر والاحتياجات المتوقعة، وزيادات حصص العضوية في المستقبل.

مراجعة حالة الأهلية للاستفادة من التمويل الميسر

وفي إبريل ٢٠١٣، وقام المجلس التنفيذي أيضا بمراجعة إطار الصندوق لتحديد أهلية استخدام موارده للتمويل الميسر، بما في ذلك معايير تحديد أهلية الاستفادة من موارد «الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر» وقائمة البلدان المؤهلة للاستفادة من «الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر». وأيد المديرون التنفيذيون عموما الاقتراحات في هذا الشأن، بما في ذلك الترتيبات الانتقالية.

وأبرز المديرون التنفيذيون ضرورة الحفاظ على إطار يتسم بالشفافية ويستند إلى قواعد ثابتة لتحديد أهلية الاستفادة من «الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر» بحيث يضمن المساواة في معاملة كافة الأعضاء في الظروف المماثلة. كذلك جددوا تأكيدهم على أهمية المحافظة على موارد الصندوق الشحيحة التي تقدم بشروط ميسرة للبلدان الأعضاء ذات مستويات الدخل المنخفضة ومواطن الضعف ذات الصلة، فضلا على مواصلة العمل على توافق معايير الأهلية إلى حد كبير مع أهداف الصندوق الاستئماني وممارسات المؤسسة الدولية للتنمية. ورحبوا عموما بالشروط الخاصة المقترحة للدول الصغيرة جدا (الدول متناهية الصغر) في إطار أهلية الاستفادة من موارد الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر،[٣٠] في ظل التحديات الفريدة التي تواجه هذه الدول.

واتفق المديرون التنفيذيون على إجراء المراجعة القادمة لحالة أهلية الاستفادة من موارد الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر في عام ٢٠١٥، مشيرين إلى أن الإطار يسمح بإجراء تحديثات مرحلية إذا ما اقتضت المعايير والمتطلبات الجارية ذلك.

عملية تقدير المخاطر في البلدان منخفضة الدخل

أعد صندوق النقد الدولي في عام ٢٠١١ إطارا تحليليا لتقدير مواطن الضعف والمخاطر الناشئة في البلدان منخفضة الدخل. ويستخدم الصندوق هذا الإطار في إجراء عملية سنوية لتقدير المخاطر في البلدان منخفضة الدخل.

وفي نوفمبر ٢٠١٢، اجتمع المجلس التنفيذي لمناقشة تقرير حول نتائج هذه العملية لعام ٢٠١٢.[٣١] وأعرب المديرون عن رأيهم بأن تركيز التقرير على المخاطر التي تهدد البلدان منخفضة الدخل نتيجة الهبوط الحاد في النمو العالمي، والتباطؤ المطول في النمو، والارتفاع الحاد في أسعار الغذاء والوقود كان ملائما وجاء في الوقت المناسب. واتفقوا على توصيات خبراء الصندوق بشأن السياسات، مشددين أهمية إجراء تحليل أكثر تمييزا يقوم على أساس الفروق على مستوى البلدان المنفردة والمستوى الإقليمي. ودعوا الخبراء إلى اتخاذ إجراءات حاسمة لدمج هذه التوصيات في رقابة الصندوق، وبرامجه التمويلية، ومساعدته الفنية.

وشجع المديرون التنفيذيون البلدان منخفضة الدخل على مواصلة بناء مصدّات السياسة الواقية، مع تحقيق التوازن بين الحاجة للمحافظة على مستويات النمو أو رفعها والإبقاء على بنود الإنفاق ذات الأولوية. وقد سلطوا الضوء على عدة أولويات عامة لتقوية محركات النمو المحلية لتحل محل الطلب العالمي الأضعف والحد من أثر الصدمات الخارجية: وهي تعميق تنمية التعميق المالي، وتطوير أسواق الدين المحلية، وتعزيز التنظيم والرقابة الماليين، وتحسين مناخ الأعمال، وتوجيه الاستثمارات في البنية التحتية بصورة أفضل بهدف زيادة الإنتاجية والنمو الشامل على المدى الطويل.

واتفق المديرون التنفيذيون على أنه يتعين على البلدان التي تتوافر لها مساحة كافية للإنفاق من المالية العامة أن تعمل على الحفاظ على مستويات الإنفاق الداعمة للنمو، لا سيما في مشروعات البنية التحتية، وذلك للحيلولة دون تفاقم الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية للتباطؤ الحاد في النمو العالمي. غير أنهم أشاروا إلى احتمال مواجهة بعض البلدان منخفضة الدخل صعوبة في تمويل عجوزاتها المتزايدة، نظرا لشدة قيود الموازنة في بعض البلدان المانحة، الأمر الذي سيحدوها بل ويحتم عليها اتخاذ بعض الإجراءات التصحيحية. وأكد المديرون أن أثر تباطؤ النمو العالمي المطول سيكون كبيرا على المدى المتوسط، نظرا لاحتمالات تحقيق خسائر مستمرة في الناتج تأخذ في التراكم مع مرور الوقت.

وأشار المديرون التنفيذيون إلى أن العديد من البلدان منخفضة الدخل ظلت معرضة بشدة لصدمات أسعار السلع الأولية العالمية. أشاروا إلى إمكانية تحقيق خفض كبير في درجة انكشاف المالية العامة لصدمات أسعار السلع الأولية عن طريق إلغاء ضوابط أسعار الغذاء والوقود المحلية مع بناء شبكات الأمان الاجتماعي الفعالة. وأشاروا أيضا إلى ضرورة تحرك السياسة النقدية سريعا لمواجهة هذه الصدمات بهدف كبح الآثار غير المباشرة للضغوط التضخمية.

وأشار المديرون التنفيذيون إلى احتمال زيادة الطلب على موارد الصندوق إذا تحققت هذه المخاطر. وفي هذا الصدد، أكدوا مجددا أهمية توافر موارد التمويل الميسر الكافية للمؤسسة (راجع «الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر» في الفصل الرابع).

الرقابة المعززة للقطاع المالي في البلدان منخفضة الدخل

في اجتماع غير رسمي عُقد في مايو ٢٠١٢، نظر المديرون التنفيذيون في دراسة بشأن السياسات تتناول الرقابة المعززة للقطاع المالي في البلدان منخفضة الدخل. وتؤيد الدراسة زيادة الاهتمام بالتفاعل بين التعميق المالي والاستقرار الاقتصادي الكلي في رقابة الصندوق، وفقا لما دعت إليه «مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات» لعام ٢٠١١.[٣٢] ويبين التحليل العراقيل على مستوى السياسة والعوائق المؤسسية في البلدان منخفضة الدخل والتي تؤثر على فعالية السياسات الاقتصادية الكلية، والاستقرار المالي والاقتصادي الكلي، والنمو، مع التركيز على دور السياسات في تيسير التعميق المالي القابل للاستمرار.

وتشير الدراسة إلى تحقيق توازن بين اتخاذ الإجراءات الداعمة للسوق، وممارسة الإشراف باستخدام التدابير الاحترازية الكلية الملائمة لتلافي مصادر الاختلالات الجديدة، وتوخي الدقة في ضبط التدخلات على مستوى السياسات العامة. ومن خلال تسليط الضوء على جوانب النظم المالية التي يتعين مراعاتها عند صياغة المشورة بشأن السياسة الاقتصادية الكلية، تقطع الدراسة خطوة أولى نحو اعتماد منهج للرقابة المالية في البلدان

منخفضة الدخل بحيث يتجاوز التركيز على الملاءة المؤسسية وفعالية البنية التحتية للأسواق لينظر في أبعاد التعميق المالي.

مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون/المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون

أطلق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي «مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون» ("هيبيك") في عام ١٩٩٦ في إطار منهج شامل لتخفيف أعباء الديون مُصمَّم لضمان عدم مواجهة أي بلد منخفض الدخل أعباء ديون لا يقدر على تحملها. وحتى ينظر في منح المساعدة لبلد ما بموجب هذه المبادرة، يجب أن يستوفي معايير محددة.[٣٣] وتقدم مساعدة التخفيف من أعباء الديون في عملية مؤلفة من خطوتين: المساعدات المرحلية لتخفيف أعباء الديون في المرحلة المبدئية، ويشار إليها باسم نقطة اتخاذ القرار، وعندما يستوفي البلد التزاماته يحصل على المساعدات الكاملة لتخفيف أعباء الديون عند نقطة الإنجاز. وخلال هذه السنة لم تبلغ أي بلدان أخرى نقاط اتخاذ القرار، بينما بلغت ثلاثة بلدان — هي جزر القمر وكوت ديفوار وغينيا — نقاط الإنجاز في إطار المبادرة.

وفي ٣٠ إبريل ٢٠١٣، هناك ٣٦ بلدا من مجموع البلدان البالغ عددها ٣٩ بلدا المؤهلة أو المحتمل أن تكون مؤهلة للاستفادة من مساعدات تخفيف أعباء الديون بمقتضى مبادرة «هيبيك»، بلغت نقطة اتخاذ القرار، منها ٣٥ بلدا وصلت إلى نقطة الإنجاز. وفي المجمل، بلغ مجموع مساعدات تخفيف أعباء الديون بموجب مبادرة «هيبيك» المقدمة لهذه البلدان ٢,٦ مليار وحدة حقوق سحب خاصة.[٣٤]

وفي عام ٢٠٠٥، جاءت «المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون» لتكمل مبادرة «هيبيك» بغية المساعدة في تعجيل وتيرة التقدم نحو إحراز أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية الثالثة. وتغطي المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون الرصيد الكامل للدين المستحق للصندوق في نهاية ٢٠٠٤ وظل قائما وقت تأهل البلد المعني لمثل هذه المساعدات لتخفيف أعباء الديون. وبلغ مجموع المساعدات التي قدمها الصندوق لتخفيف أعباء الديون ٢,٣ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٣,٤ مليار دولار أمريكي) في ظل المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون، بما في ذلك مساعدات تخفيف أعباء الديون لبلدين من خارج فئة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ورغم وصول أفغانستان وجزر القمر وهايتي وتوغو إلى نقطة الإنجاز بموجب مبادرة «هيبيك»، فلم تكن على أي منها ديون مستحقة للصندوق تؤهلها للاستفادة من مساعدات تخفيف أعباء الديون بمقتضى المبادرة متعددة الأطراف، ومن ثم لم تحصل على مساعدات من الصندوق لتخفيف أعباء الديون في ظل هذه المبادرة. وبالإضافة إلى ذلك، تمكنت كوت ديفوار وغينيا من سداد كامل ديونها المؤهلة لمساعدات تخفيف أعباء الديون بمقتضى المبادرة متعددة الأطراف في الوقت الذي بلغت فيه نقطة الإنجاز ولم تحصلا على مساعدات لتخفيف أعباء الديون من الصندوق بموجب المبادرة.[٣٥]

الدول الصغيرة

تشترك أصغر البلدان الأعضاء في الصندوق في عدد من الصفات الجوهرية التي تعتبر بمثابة مجموعة من التحديات الإنمائية. ونظرا لصغر حجم هذه البلدان، فإنها تعاني من ارتفاع التكاليف الثابتة والمتغيرة، مع ضيق الحيز المتاح للاستفادة من وفورات الحجم. ويتضح ذلك في ارتفاع تكاليف الخدمات المقدمة في القطاع العام وانخفاض حجمها؛ وفي القطاع الخاص، يزداد تركز الأسواق وتتراجع درجة التنوع؛ وفي التجارة، ترتفع تكاليف النقل (التي تتفاقم في معظم الدول الصغيرة النائية). ويؤثر صغر الحجم أيضا على القطاع المالي وكيفية معالجة الدول الصغيرة لانكشافها للكوارث الطبيعية. ونظر المجلس التنفيذي في القضايا المتعلقة بالدول الصغيرة — في أول دراسة مستفيضة حول هذا الموضوع منذ عام ٢٠٠٠ — في جلسة إحاطة غير رسمية في ديسمبر ٢٠١٢ وفي مناقشة رسمية في مارس ٢٠١٣.

قضايا الاقتصاد الكلي في الدول الصغيرة وانعكاساتها على مشاركة الصندوق

ناقش المجلس التنفيذي في اجتماعه المنعقد في شهر مارس ٢٠١٣ دراسة بشأن السياسات حول قضايا الاقتصاد الكلي في الدول الصغيرة وانعكاساتها على مشاركة الصندوق.[٣٦] وتبحث الدراسة في التحديات الاقتصادية الكلية التي تنفرد بها الدول متناهية الصغر، وتستعرض مشاركة الصندوق في الدول الصغيرة وتقدم المقترحات لتعزيز فعاليتها.

إلى اليمين: مزارع يقود جرارا زراعيا ليحرث التربة خارج منطقة بورت–أو–برنس في هايتي. **إلى اليسار:** السيد من زو، نائب مدير عام الصندوق يتحدث في ندوة جزر المحيط الهادئ بعنوان «الصدمات العالمية، والتحديات قريبة الأجل، والنمو القابل للاستمرار»، المنعقدة على هامش الاجتماعات السنوية لعام ٢٠١٢.

أقر المديرون التنفيذيون بأن الدول الصغيرة لم تواكب تحسن الأداء الاقتصادي في البلدان الأكبر منذ أواخر التسعينات. ونتيجة لبطء النمو وزيادة تقلبه في هذه الدول مقارنة بنظرائها الأكبر وارتفاع الإنفاق العام أثناء هذه الفترة، فقد أشار المديرون إلى أن عددا من الدول الصغيرة واجه ارتفاعا في أعباء الديون وانخفاضا في مصدات السياسة الواقية. كذلك أدى ضعف النظم المالية في هذه الدول الصغيرة إلى إعاقة قدرتها على التصدي للصدمات الاقتصادية. وتواجه الدول متناهية الصغر تحديات خاصة، أبرزها زيادة تقلب النمو والحسابات الخارجية وارتفاع تكاليف الخدمات المصرفية.

وذكر المديرون التنفيذيون أن الأدلة تشير إلى استفادة الدول الصغيرة عموما من أعمال الرقابة والمساعدة الفنية والتسهيلات التمويلية التي يتيحها الصندوق، وخاصة منذ إصلاحات عام ٢٠٠٩ المعنية بالتسهيلات المتاحة للبلدان منخفضة الدخل. واتفقوا على أن مشورة الصندوق بشأن السياسات ينبغي أن تساعد الدول الصغيرة على إعادة بناء مصدات السياسة الواقية قدر الإمكان وتقوية المؤسسات وتعزيز الحوكمة. واقترح عدد كبير من المديرين التنفيذيين النظر في زيادة تواتر التواصل مع خبراء الصندوق في الفترات الفاصلة بين مشاورات المادة الرابعة، فضلا على زيادة تواتر هذه المشاورات. ورأى المديرون التنفيذيون أن المجال متاح لإعداد مذكرة توجيهية إلى الخبراء حول مشاركة الصندوق في جهود الدول الصغيرة أو إضافة ملحق للمذكرة التوجيهية الحالية عن مشاورات المادة الرابعة.

واتفق المديرون التنفيذيون على أن وضع جدول أعمال تحليلي قوي، وكذلك إجراء حوار فعال مع مجموعات الدول الصغيرة سيكون مرشدا للصندوق في مشورته بشأن السياسات إلى الدول الصغيرة ويساعد على تعزيز عملية تصميم برامج التصحيح الاقتصادي وزيادة فعاليتها. وشجعوا خبراء الصندوق على مناقشة تحليلاتهم مع الدول الصغيرة وشركاء التنمية المعنيين. وبعد القيام بهذا التواصل الخارجي، قال المديرون إنهم يتطلعون إلى مناقشة مجموعة منقحة من النتائج التشغيلية وانعكاساتها على الموارد.

تصميم البرامج

يتألف البرنامج الذي يدعمه الصندوق من مجموعة من التدابير على مستوى السياسات، مقترنة بالتمويل المعتمد، ويتمثل الغرض منها في تنفيذ أهداف محددة، مثل التصحيح الخارجي المنظم، والنمو الشامل واسع النطاق، والحد من الفقر. وتتولى البلدان المعنية صياغة البرامج بالتشاور مع الصندوق ويتم دعمها في معظم الحالات باتفاق تمويلي معتمد من المجلس التنفيذي.

وقد نظر المجلس التنفيذي في بعض جوانب تصميم برامج الصندوق في عدة مناسبات خلال السنة الماضية. فإلى جانب مراجعة الشرطية في البرامج المدعمة من الصندوق، والتي يتناولها القسم الفرعي التالي، عقد المجلس التنفيذي في يوليو ٢٠١٢ مناقشات غير رسمية حول برامج الصندوق المرتبطة بالأزمة كما ناقش سياسة الصندوق بشأن حدود المديونية في البرامج المدعمة من الصندوق (راجع الفصل الرابع).

مراجعة الشرطية لعام ٢٠١١

تشمل شرطية الصندوق كلا من تصميم البرامج التي يدعمها الصندوق — أي السياسات الاقتصادية الكلية والسياسات الهيكلية الأساسية . والأساليب المحددة التي تستخدم في متابعة التقدم نحو تحقيق الأهداف التي تحددها البلدان المرتبطة ببرامج مع الصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، تسهم الشرطية في وضع ضمانات وقائية للاستخدام المؤقت لموارد الصندوق. ويجري الصندوق مراجعة دورية للشرطية في إطار جهوده لتقييم السياسات والتواؤم مع البيئة الاقتصادية المتغيرة. وقد أجريت آخر مراجعة للشرطية في الفترة من ٢٠٠٤–٢٠٠٥.

وفي سبتمبر ٢٠١٢، ناقش المجلس التنفيذي مجموعة من دراسات السياسات تتناول مراجعة شرطية البرامج التي يدعمها الصندوق وتصميم هذه البرامج وآثارها خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى سبتمبر ٢٠١١. [٣٧] واتفق المديرون التنفيذيون عموما على أن المبادئ التوجيهية بشأن شرطية الصندوق لا تزال ملائمة بوجه عام، رغم أنه من الممكن تحسين مستوى تنفيذها في عدة مجالات. وأيدوا عموما المقترحات المحددة التي وردت في الدراسات وأعربوا عن ترحيبهم بتعديل «المذكرة التوجيهية التشغيلية بشأن الشرطية» في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها في الاجتماع، وتكملها الجهود المتواصلة لتحسين تحليلات استمرارية القدرة على تحمل الديون.

وأكد المديرون التنفيذيون ضرورة الالتزام بقوة بمعيار الحاجة الماسة على مستوى الاقتصاد الكلي في تحديد شرطية الصندوق، مع الفحص الدقيق لبنود الشرطية خارج نطاق مسؤوليات الصندوق الرئيسية. وأيدوا وضع منهج لتحسين وسائل تشخيص المخاطر في مجموعة من الأبعاد المختلفة وإعداد اختبارات الثبات في كل بلد على حدة وفقا لهذا التقييم. ورأوا كذلك أن المجال متاح لتعزيز مناقشات المخاطر المؤثرة على النظام المالي ومخاطر انتقال العدوى في البرامج التي تنطوي على الاستفادة الاستثنائية من الموارد، لا سيما إذا كانت هذه المخاطر تؤثر على ثبات استمرارية القدرة على تحمل الديون.

ورحب المديرون بإجراء مزيد من التحليلات للأثر الاجتماعي لتدابير السياسات في البرامج، وذلك بالتعاون الوثيق مع السلطات القُطرية والمؤسسات الشريكة. وأيدوا كذلك، حيثما كان ذلك ملائما ومجديا، إدماج تدابير على مستوى السياسات للتخفيف من حدة الآثار المعاكسة قصيرة الأجل على فئات المجتمع الضعيفة، وخاصة في البرامج عالية المخاطر والتي تنطوي على تصحيحات كبيرة في المالية العامة.

وأبرز المديرون التنفيذيون أهمية التنسيق والتعاون مع المؤسسات الدولية الأخرى، والجهات المانحة حسب الاقتضاء، لضمان كفاية التمويل واتساق الشرطية مع تجنب الازدواجية في الجهود.

وذكر المديرون التنفيذيون أن تنفيذ التوصيات التي انتهت إليها المراجعة سوف ينطوي على الأرجح على بعض الانعكاسات على الموازنة. وقالوا إنهم يتطلعون إلى استعراض اقتراح محسوب التكاليف في سياق مناقشات الموازنة، مع مراعاة مناقشات المجلس والنتائج التي خلص إليها بشأن تقرير الخبراء حول «مجموعة العمل المعنية بالوظائف والنمو الشامل».[٣٨]

٤ مواجهة الأزمة العالمية الراهنة

مواجهة الأزمة العالمية الراهنة

جدول أعمال مدير عام الصندوق بشأن السياسات العالمية

قدمت السيدة مدير عام الصندوق في أكتوبر ٢٠١٢ «جدول أعمال السياسات العالمية» الأول إلى اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية أثناء فترة انعقاد الاجتماعات السنوية. وحدد جدول الأعمال مجموعة من التدابير التي يتعين اتخاذها على مستوى البلدان الأعضاء لضمان التعافي من الأزمة العالمية الراهنة ووضع الأسس لتشييد بنيان مالي عالمي أقوى.[٣٩] كذلك يتضمن جدول الأعمال تفاصيل دور صندوق النقد الدولي في مساعدة البلدان الأعضاء في الاضطلاع بهذه المهام الكبيرة، بناء على الإصلاحات الداعمة لإطار المؤسسة.

ورحب بيان اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية[٤٠] بالاتجاهات المحددة في جدول الأعمال، وأشار إلى تأييد ما ورد فيه من ضرورة مواجهة الأزمة الراهنة وبناء أساس قوي للنمو في المستقبل. وتم تحديد أهم الأولويات والتي تتمثل في اعتماد سياسات لتوفير فرص العمل وتحقيق النمو، واستمرارية تحمل الدين، وإصلاح النظم المالية، والحد من الاختلالات العالمية. وستقوم اللجنة بمراجعة التقدم المحرز في تنفيذ هذه التدابير خلال اجتماعها القادم.

ولدى مراجعة التقدم الذي تحقق أثناء انعقاد اجتماعات الربيع في إبريل ٢٠١٣، حظي «جدول أعمال السياسات العالمية[٤١]» الذي عرضته السيدة مدير عام الصندوق في إبريل ٢٠١٣ بترحيب اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية. وحث هذا الجدول صناع السياسات على مواصلة تغذية التعافي، وإصلاح النظم التي تضررت من الأزمة، وتقوية أدوات الدفاع لمنع تكرارها، وتَوَقُّع ظهور تحديات جديدة من الاتجاهات الاقتصادية العالمية الناشئة. ونبه جدول الأعمال إلى أن تأخر زخم السياسات في بعض أنحاء هذا العالم المترابط سوف يؤثر في وقت قريب على العالم أجمع.

دعم توفير فرص العمل وتحقيق النمو

صندوق النقد الدولي ملتزم بموجب اتفاقية تأسيسه بالعمل على «زيادة فرص العمل ورفع مستوى الدخل الحقيقي.» ففي أعقاب الأزمة العالمية بلغت البطالة مستويات غير مسبوقة في كثير من البلدان، الأمر الذي أبرز الحاجة إلى تهيئة الظروف لإيجاد فرص العمل وتحقيق النمو الشامل للجميع.

ولهذا السبب، أيد صندوق النقد الدولي وقت بدء الأزمة اعتماد مجموعة من السياسات، حسب ظروف كل بلد على حدة، لدعم الطلب — من ثم فرص العمل — بما في ذلك التنشيط المالي المؤقت وخفض أسعار الفائدة الأساسية. وعلى المدى الأطول، فإن دفع النمو وإيجاد فرص العمل قد يقتضيان إجراء تغييرات في مجموعة أوسع من السياسات والمؤسسات التي تؤثر على أداء أسواق العمل ومدى ما يمكن توفيره من فرص عمل.

وناقش المجلس التنفيذي أثناء السنة الاعتبارات التحليلية والتشغيلية المرتبطة بدور صندوق النقد الدولي في إسداء المشورة حول الوظائف والنمو، وكذلك العمل بشأن سياسة المالية العامة وتوفير فرص العمل في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة.

الوظائف والنمو: اعتبارات تحليلية وتشغيلية

أجرى المجلس التنفيذي في مارس ٢٠١٣ مناقشة غير رسمية حول إحدى الدراسات بشأن السياسات تناولت الدور الذي يمكن لصندوق النقد الدولي القيام به في مساعدة البلدان على وضع استراتيجيات لمواجهة التحديات المتشابكة والكامنة في توفير فرص العمل

الإطار ٤-١

الموازنة بين النمو والضبط المالي

ظهرت مشكلتان مزدوجتان مع استمرار الأزمة تمثلتا في انخفاض النمو وارتفاع مستويات الدين فأصبحتا أكثر إلحاحا، وازدادتا تشابكا. وفي هذا السياق، كانت وتيرة التصحيح المالي هي موضوع الساعة في الحوار بشأن السياسات، وخاصة في الاقتصادات المتقدمة. وكان صندوق النقد الدولي يؤكد باستمرار أن هذا الخيار بين التقشف والنمو ليس خيارا بسيطا، وإنما المسألة هي تحقيق التوازن الصحيح.

وعمد كثير من الاقتصادات المتقدمة إلى تخفيض عجز المالية العامة باطراد، واقترب بعضها من تحقيق فوائض أولية تحقق استقرار نسب الدين. وحتى في حالة الاستقرار، فإن ارتفاع معدلات العجز والمديونية يقلل النمو المحتمل ويجعل الاقتصادات عرضة للصدمات. وقد أكد هذا الأمر ضرورة الاستمرار في التصحيح المالي. وفي نفس الوقت، لا تزال آفاق توفير فرص العمل وتحقيق النمو تشكل مصدر قلق.[أ]

وعلى هذه الخلفية، بحث عدد أكتوبر ٢٠١٢ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» الموجات السابقة لارتفاع الدين العام، وخلُص إلى ثلاثة استنتاجات رئيسية. أولا، تخفيض الدين العام يستغرق وقتا، لا سيما في سياق ضعف البيئة الخارجية. وثانيا، النجاح في تخفيض الدين يقتضي ضبط أوضاع المالية العامة وتوافر مزيج من السياسات الداعمة للنمو. وثالثا، لا بد أن يؤكد الضبط المالي على أهمية إجراء إصلاحات هيكلية مستمرة في الموارد العامة أكثر من تدابير المالية العامة المؤقتة أو قصيرة الأمد.[ب]

وبناء على ذلك، ارتكزت المشورة التي قدمها الصندوق بشأن السياسات في هذا المجال على عدة مبادئ عامة هي:[ج]

- أهم عنصر هو الالتزام بخطة واضحة ومحددة متوسطة الأجل لتخفيض الدين.
- يتعين معايرة وتيرة التصحيح على أساس ظروف كل بلد على حدة — زيادة تركيزها في نهاية الفترة إذا سمح التمويل، وزيادة تركيزها في بداية الفترة إذا كان البلد المعني واقعا تحت ضغوط من السوق، – لتقليل الضرر الذي يلحق بالنمو إلى أدنى حد.
- مزيج إصلاحات الإنفاق والضرائب يكتسب أهمية بالغة في تخفيض عبء الفئات الأضعف وضمان زيادة دعم سياسة المالية العامة للنمو على المدى الأطول.
- سياسة المالية العامة يتعين أن تكون جزءا من مجموعة سياسات شاملة، بما فيها السياسات النقدية والهيكلية، الأمر الذي من شأنه أن يساعد في تعزيز النمو مع تصحيح العجز.

وانعكاسا لهذه المبادئ، فإن المشورة بشأن المالية العامة التي يقدمها صندوق النقد الدولي للبلدان الأعضاء، بما فيها البلدان التي لديها برامج يدعمها الصندوق، قد خضعت للمراجعة المستمرة وللتعديل حسب الاقتضاء. على سبيل المثال، في سياق مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٢ مع البرتغال، أعرب المديرون التنفيذيون عن رأيهم بأن أهداف المالية العامة ستكون ملائمة إذا ظلت التطورات الاقتصادية حسب التوقعات، ولكنهم أكدوا أهمية تحقيق التوازن الصحيح بين ضبط أوضاع المالية العامة والتدابير الداعمة للنمو الاقتصادي.[د] ويكتسب هذا المنهج العملي أهمية بالغة في تلبية الاحتياجات المختلفة للبلدان الأعضاء ومواكبة الظروف المتغيرة بمرور الوقت، بما في ذلك حينما يكون هناك احتمال بتفاقم آثار ضبط الأوضاع في حالات الهبوط الاقتصادي.[هـ]

أ راجع «جدول أعمال السياسات العالمية» التي أعلنت عنها السيدة مدير عام الصندوق في إبريل ٢٠١٣ (www.imf.org/exter nal/np/pp/eng/2013/042013.pdf) وعدد إبريل ٢٠١٣ من تقرير «الراصد المالي» (www.imf.org/external/pubs/ft/fm/2013/01/pdf/fm1301.pdf).

ب راجع الفصل الثالث في عدد أكتوبر ٢٠١٢ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» (www.imf.org/exter nal/pubs/ft/weo/2012/02/pdf/c3.pdf). ويتوصل عدد إبريل ٢٠١٣ من تقرير «الراصد المالي» (www.imf.org/external/pubs/ft/fm/2013/01/pdf/fm1301.pdf) إلى نتائج مماثلة حول الضبط المالي.

ج راجع الملحق الثامن في تقرير السياسات بعنوان "Jobs and Growth: Ana-lytical and Operational Considerations for the Fund" (www.imf.org/external/np/pp/eng/2013/031413.pdf)، وعدد إبريل ٢٠١٣ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» (www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2013/01/pdf/text.pdf)، والبيان الصحفي رقم ١٢٩/١٣، بعنوان «بيان اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية في اجتماعها السابع والعشرين»، (www.imf.org/external/np/sec/pr/2013/pr13129.htm).

د راجع نشرة المعلومات المعممة رقم ٠٧/١٣، بعنوان "IMF Executive Board Concludes 2012 Article IV Consultation with Portugal"، (www.imf.org/external/np/sec/pn/2013/pn1307.htm).

هـ عدد أكتوبر ٢٠١٣ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» (www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2012/02/pdf/text.pdf).

وتحقيق النمو.[٤٢] ومن خلال استعراض أحدث ما توصلت إليه الدراسات النظرية والتجريبية في مجال بحوث السياسات ذات الصلة، يحاول صندوق النقد الدولي أن يسدي للبلدان الأعضاء أفضل مشورة تقوم على الأدلة. وتفيد النتيجة الرئيسية التي خلُصت إليها الدراسة بأنه ليس ثمة استراتيجية «كاملة واحدة» لأي بلد من البلدان، كما لا يوجد أي «حل واحد مناسب للجميع» يمكن أن تنتهجه جميع البلدان. ومع هذا، وكما تشير الدراسة، هناك قدر يسير من عدم الاتفاق على أن الاستقرار الاقتصادي الكلي – انخفاض التضخم وتقلب الناتج – هو الركيزة الأساسية لأي استراتيجية معنية بالنمو.

وتستعرض الدراسة عمل الصندوق مع البلدان وبشأن السياسات وتجد مجالا لتحسين التحليل والمشورة بشأن السياسات، حيثما كان ذلك مناسبا ومتسقا مع اختصاصات الصندوق، وبعدة طرق هي:

- إجراء تحليل أكثر انتظاما للتحديات أمام تحقيق النمو وتوظيف العمالة، وتحديد أكثر القيود الملزمة على تحقيق النمو الشامل للجميع وتوفير فرص العمل.
- دمج المشورة بشأن إصلاح السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق بطريقة أكثر منهجية لتهيئة الظروف التي تشجع مشاركة القوى العاملة، بما فيها مشاركة المرأة، والعمل بقوة أكبر لتوفير فرص العمل، وزيادة العدالة في توزيع الدخل، وتوفير مزيد من الحماية للفئات الأضعف.
- تعزيز المشورة بشأن سياسات سوق العمل استنادا إلى الأدلة التجريبية المتوافرة حاليا وزيادة التعاون مع المؤسسات الدولية الأخرى.

سياسة المالية العامة وتوفير فرص العمل في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة

ناقش المجلس التنفيذي في يوليو ٢٠١٢ دراسة بشأن سياسة المالية العامة وتوفير فرص العمل في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة.[٤٣] وتحدد الدراسة أبرز مواطن الضعف الهيكلية في أسواق العمل في هذه الاقتصادات وتناقش تأثير سياسات المالية العامة على توفير فرص العمل، وتعرض قائمة من التدابير في مجالي الضرائب والإنفاق لزيادة توظيف العمالة. وبالنسبة للاقتصادات المتقدمة، تشير الدراسة إلى أن سياسات الضرائب والإنفاق المصممة بصورة أفضل يمكن أن تحقق زيادة كبيرة في فرص توظيف العمالة. أما بالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة، فتخلُص الدراسة إلى أن دور الإصلاحات الهيكلية لأسواق العمل ورأس المال والمنتجات غالبا ما تكون أهم من دور إصلاحات المالية العامة في تعزيز نتائج توظيف العمالة.

وكما جاء في الدراسة، قد تختلف فعالية الإصلاحات بشكل كبير بين الاقتصادات، وتتوقف على مؤسسات سوق العمل، وطبيعة البطالة، والقدرات الإدارية. وتقول الدراسة إن سياسات تشجيع توظيف العمالة قد تنطوي في بعض الأحيان على مفاضلات مع أهداف السياسات العامة الأخرى، ويجب تقدير المسألة بناء على قيود المالية العامة.

استمرارية تحمل الدين

يشهد الدين العام ارتفاعا منذ عام ٢٠٠٨، ولا سيما في الاقتصادات المتقدمة حيث وصل إلى مستويات بالغة الارتفاع. ويؤدي فرط أعباء المديونية الناجم عن هذا الارتفاع إلى نشأة تحديات أمام الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي. وعلى هذه الخلفية، كانت القضايا المرتبطة بتقييم استمرارية تحمل الدين والحد من مواطن الضعف المقترنة بارتفاع المديونية هي أهم ما ركز عليه عمل صندوق النقد الدولي خلال العام.

مراجعة سياسة حدود المديونية في البرامج المدعمة بموارد الصندوق

قام المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في مارس ٢٠١٣ بمراجعة سياسة حدود المديونية[٤٤] التي اعتُمِدت في ٢٠٠٩، من أجل ضمان استمرار البرامج المدعمة بموارد الصندوق في مساعدة البلدان منخفضة الدخل على تحقيق التوازن الملائم بين استمرارية تحمل الدين وإتاحة حيز للاقتراض لأغراض الاستثمارات المنتجة التي تدعم النمو. ونظرا لتركيز هذه المراجعة بالدرجة الأولى على البلدان منخفضة الدخل، فلم تُدخل أي تغيير يُذكر على سياسة حدود المديونية المطبقة على بقية البلدان الأعضاء. وكان تقرير السياسات الذي أُعد لمناقشته في اجتماع المجلس يمثل المرحلة الأولى في المراجعة، ويُتوقع إعداد تقرير ثانٍ في مطلع عام ٢٠١٤ يتضمن اقتراحات محددة في هذا الشأن.

واتفق معظم المديرين التنفيذيين على أن مراجعة عملية تطبيق إصلاح عام ٢٠٠٩ أشارت إلى ضرورة إدخال مزيد من التعديلات على السياسة للحد من تباين النتائج ومعالجة مسائل التعقيد وتقليص احتمالات تشويه قرارات الاستثمار والتمويل التي تثيرها السياسة الراهنة. وخلُص معظمهم إلى أن إنشاء إطار موحد لحدود المديونية عن طريق توسيع نطاق سياسة حدود المديونية ليضم كل القروض، بغض النظر عن شروطها، سيوفر ضمانات أقوى لاستمرار القدرة على تحمل الديون دون أن يؤدي دونما داع إلى تقييد قدرة البلدان على تأمين قدر كافٍ من التمويل الخارجي لدعم برامجها الإنمائية.

وأكد المديرون أهمية الحفاظ على الحوافز التي تسمح للبلدان منخفضة الدخل الاقتراض بشروط ميسرة وكذلك لمقرضيها كي يقدموا هذا التمويل كلما أمكن. وأعرب كثير من المديرين عن رأيه بأن هذا الهدف سيتحقق من خلال الهدف الإرشادي المقترح لمتوسط درجة التيسير في عمليات التمويل الجديدة، على النحو المقترح في تقرير السياسات، إلى جانب الحد الأقصى المقترح لإجمالي الاقتراض، ورحبوا بما سيحققه الإصلاح المقترح من منح البلدان منخفضة الدخل مزيد من المرونة في إدارة سياساتها المعنية بالاقتراض.

واتفق معظم المديرين على أنه ليس هناك ما يدعو إلى إدخال تغييرات على تصميم حدود المديونية في البرامج المدعمة بموارد الصندوق والممولة من خلال حساب الموارد العامة (برامج حساب الموارد العامة –"GRA ").

وشجع المديرون خبراء الصندوق على التواصل الخارجي مع الدوائر الانتخابية الرئيسية، بما في ذلك سلطات البلدان، والمقرضين،

الإطار ٤–٢

نظم تقاعد قابلة للاستمرار ماليا وتحقق العدالة في آسيا

اجتمع في طوكيو في يناير ٢٠١٣ خبراء ومهنيون بارزون من أنحاء العالم معنيون بقضايا التقاعد مع صناع السياسات من ١٦ بلدا آسيويا للمشاركة في مؤتمر انعقد لمدة يومين بعنوان: « تصميم نظم تقاعد قابلة للاستمرار ماليا وتحقق العدالة في آسيا في عالم ما بعد الأزمة.»[أ] وتولى تنظيم المؤتمر إدارة شؤون المالية العامة والمكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في صندوق النقد الدولي، بدعم من الحكومة اليابانية.

ويتمثل التحدي أمام الاقتصادات المتقدمة في احتواء الزيادات المستقبلية في نظم معاشات التقاعد العامة مع زيادة شيخوخة السكان، بينما يتعين على اقتصادات الأسواق الصاعدة توسيع نطاق تغطية نظم التقاعد على نحو قابل للاستمرار من منظور المالية العامة مع الزيادة السريعة في شيخوخة السكان. كذلك ركز المؤتمر على قضايا تحقيق العدالة، ولا سيما تأثير الخيارات المختلفة لإصلاح نظام التقاعد على العدالة ضمن الجيل الواحد وبين الأجيال.

وتذهب إحدى الرسائل الرئيسية للمؤتمر إلى أن نظم معاشات التقاعد يتعين أن تقدم دعما كافيا لدخل الفقراء المسنين بينما تظل تكلفتها معقولة وقابلة للاستمرار من منظور المالية العامة. وناقش المشاركون المزايا التي تترتب على رفع أعمار التقاعد، في تحسين مقومات البقاء في نظم التقاعد ودفع النمو الاقتصادي من خلال زيادة عرض العمالة. وفي آسيا الصاعدة على وجه الخصوص، من الضروري كذلك زيادة نسبة السكان المسنين الذي يحصلون على معاشات تقاعد وتحسين إدارة صناديق التقاعد الخاصة. ومن أجل تحقيق فعالية إصلاحات نظم التقاعد ، يجب أن يُنظر إليها على أنها عادلة، وأن يكون معلوما أنها متى طُبِّقت لن تُلغى.

أ راجع البيان الصحفي رقم ١٣/٠٨، بعنوان "IMF Gathers Experts to Discuss Design of Fiscally Sustainable and Equitable Pension Systems in Asia"، (www.imf.org/external/np/sec/pr/2013/pr1308.htm).

إلى اليمين: صائد سمك يحيك شبكة صيد جديدة في مرفأ بونفي بمدينة كوناكري، غينيا. **إلى اليسار**: تاجر مضارب في سوق العقود المستقبلية في شيكاغو، ولاية إلينوي.

والأطراف الأخرى المعنية بالتنمية للتعرف على آرائها في تصميم اقتراح الإصلاح النهائي.

مذكرة توجيهية عن تحليل استمرارية تحمل الدين العام في البلدان القادرة على النفاذ إلى السوق

على خلفية تزايد المخاوف بشأن استمرارية تحمل الدين العام في الاقتصادات المتقدمة، أجرى المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في أغسطس ٢٠١١ مراجعة لإطار تحليل سياسة المالية العامة واستمرارية تحمل الدين العام في البلدان القادرة على النفاذ إلى السوق.[٤٥] وحددت المراجعة عددا من المجالات التي يمكن فيها تحسين تحليلات استمرارية تحمل الدين في البلدان القادرة على النفاذ إلى السوق، ومنها مدى واقعية افتراضات السيناريو الأساسي، والمخاطر المقترنة بخصائص الديون، وتحليل المخاطر المالية الكلية، ومواطن الضعف المرتبطة بمستوى الدين العام، ونطاق تغطية مجملات المالية العامة والدين العام.

ووضع خبراء الصندوق بعد ذلك مبادئ توجيهية مبنية على هذه المراجعة، وأحيط المجلس التنفيذي علما في إبريل ٢٠١٣ بما ورد في «المذكرة التوجيهية عن تحليل استمرارية تحمل الدين العام في البلدان القادرة على النفاذ إلى السوق».[٤٦] واتساقا مع مراجعة المجلس في أغسطس ٢٠١١ و«مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات» والتي أُجريت في عام ٢٠١١، تضع المذكرة التوجيهية منهجا يقوم على مستوى المخاطر ويقتضي إجراء مزيد من التحليل في البلدان التي تواجه مخاطر أكبر وتحليلا أقل على نحو متناسب في البلدان التي تواجه مخاطر أقل. وتعالج المذكرة مسألة نطاق تغطية البيانات وقضايا أخرى متعلقة بالتصميم، وتعرض عناصر التحليل الأساسي لاستمرارية تحمل الدين، وتناقش الوحدات النموذجية التي تُستخدم عندما يقتضي الأمر إجراء تحليل أعمق، وتضع شروط الإبلاغ والإجراءات التي تُتبع في تحليلات استمرارية تحمل الدين.

تقوية النظم المالية

في أعقاب الأزمة العالمية، أصبحت تقوية النظم المالية أحد أولويات العمل في صندوق النقد الدولي نظرا للدور الذي قامت به المؤسسات المالية الضعيفة، وعدم كفاية التنظيم والرقابة، ونقص الشفافية. وهناك احتمال قائم بأن يفضي ذلك إلى إضعاف فعالية السياسة النقدية في دعم التعافي مما يؤكد الحاجة إلى إحراز تقدم في هذا المجال.

وبالإضافة إلى العمل الواردة تفاصيله في الأقسام الفرعية التالية، أحيط المجلس التنفيذي علما بصورة غير رسمية في ديسمبر ٢٠١٢ بالتقدم في تنفيذ جدول أعمال إصلاح القطاع المالي والذي كان نتاج الجهود المبذولة للتعلم من الأزمة واتخاذ خطوات لتجنب وقوع أزمة أخرى. كذلك أجرى المجلس مناقشة غير رسمية حول الرقابة المعززة على القطاع المالي في البلدان منخفضة الدخل فيما يتعلق بالتعميق المالي والاستقرار الكلي (راجع الفصل الثالث).

المواصفات الأساسية لنظم التسوية الفعالة لأوضاع المؤسسات المالية

أُحيط المجلس التنفيذي علما بصورة غير رسمية في أكتوبر ٢٠١٢ بالجهود الدولية لتحديد الممارسات السليمة فيما يتعلق بنظم تسوية أوضاع المؤسسات المالية. وتمثل «المواصفات الأساسية لنظم التسوية الفعالة»، التي اعتمدها مجلس الاستقرار المالي وأيدتها مجموعة العشرين، معيارا دوليا غير ملزم، وتحدد إطارا فعالا لتسوية أوضاع المؤسسات المالية عبر الحدود. وتحدد المواصفات الأساسية السمات الجوهرية التي ينبغي أن تكون جزءا من إطار التسوية على المستويين القُطْري والدولي، لكي يتسنى تسوية الأوضاع دون حدوث اضطرابات نظامية حادة ودون تعريض المكلفين الضريبيين لخسائر. وتتضمن هذه السمات مجموعة أدوات شاملة من صلاحيات التسوية التي تُمنح للسلطات القُطْرية لكي تتولى زمام السيطرة على المؤسسة المالية بدلا من المديرين والملاك القائمين، أوبيع المؤسسة أو دمجها، أو تحويل أصولها وخصومها إلى أطراف ثالثة، أو إعادة هيكلة ديونها من جانب واحد؛ ودعم تسوية أوضاع المؤسسة من خلال وقف مؤقت لتنفيذ حقوق الإنهاء التي نصت عليها من قبل في العقود المالية. وقُدِّمت الدراسة بشأن السياسات إلى المجلس لتقديم معلومات موجزة عن مشاركة صندوق النقد الدولي بفعالية في عمل مجلس الاستقرار المالي لتطبيق المواصفات الأساسية، كما أن الخبراء

سيسعون، عند انتهاء هذا العمل، إلى الحصول على صلاحية ملائمة في ظل إطار الحوكمة في الصندوق لاستخدام المواصفات الأساسية كمعيار جديد في ظل برنامج «تقارير مراعاة المعايير والمواثيق».[٤٧]

المبادئ التوجيهية المنقحة لإدارة احتياطيات النقد الأجنبي

صادق المجلس التنفيذي في فبراير ٢٠١٣ على «المبادئ التوجيهية لإدارة احتياطيات النقد الأجنبي» المنقحة التي وضعها خبراء صندوق النقد الدولي بدعم من مجموعة عمل صغيرة تتألف من مسؤولين في بنوك مركزية وسلطات نقدية في عدد من البلدان، وكذلك في البنك المركزي الأوروبي، وبنك التسويات الدولية.[٤٨] وجاءت عملية تنقيح المبادئ التوجيهية مدفوعة بالتغيرات الهيكلية الأساسية المُشاهدة في تراكم الاحتياطيات والتغيرات التي تطرأ على ممارسات إدارة الاحتياطيات كرد فعل لمواجهة التطورات الجارية في الأسواق المالية والتصدي للأزمة العالمية. ويركز التنقيح على أهداف إدارة الاحتياطيات واستراتيجيتها، والشفافية والمساءلة، وقضايا الأطر المؤسسية والتنظيمية، وإطار إدارة المخاطر.

ويُتوقع أن يؤدي تطبيق المبادئ التوجيهية المنقحة إلى تقوية البنيان المالي العالمي، وتشجيع السياسات والممارسات التي تسهم في تحقيق الاستقرار والشفافية في القطاع المالي، وتقليص مواطن تعرض البلدان الأعضاء للخطر الخارجي. وسيستخدم خبراء الصندوق المبادئ التوجيهية المنقحة كإطار لتقديم المساعدة الفنية ولإجراء المناقشات في سياق أنشطة الرقابة التي يمارسها الصندوق.

الاختلالات العالمية وانتشار التداعيات

كما أشار الفصل الثالث، فإن صندوق النقد الدولي بمثابة منتدى للحوار بين البلدان الأعضاء حول نتائج سياساتها الاقتصادية والمالية على المستويين الإقليمي والدولي. وقد غطى هذا التقرير في أجزاء سابقة التقدم بشأن العناصر الأساسية لعمل الصندوق في هذا المجال خلال العام — مثل «تقرير القطاع الخارجي التجريبي» و«تقرير التداعيات». والعديد من المجالات ذات الأولوية التي حددتها «مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات» والتي أُجريت في عام ٢٠١١ — وخاصة الترابط والمخاطر والاستقرار الخارجي — تؤثر تأثيرا مباشرا أيضا على الاختلالات العالمية وانتشار التداعيات.

أما تقلب التدفقات الرأسمالية فيمكن أن يفرض مخاطر جسيمة على استقرار البلدان المنفردة والعالم ككل، وكانت قضية تحديد توقيت وحجم وسرعة تحرير التدفقات الرأسمالية من أهم القضايا الخلافية في الجدل العالمي حول السياسات الاقتصادية على مدى عقود. وخلال هذه السنة، أقر المجلس التنفيذي رؤية مؤسسية لإدارة التدفقات الرأسمالية العالمية للمساعدة على إعطاء البلدان مشورة واضحة ومتسقة بشأن السياسات (راجع القسم بعنوان «تحرير التدفقات الرأسمالية وإدارتها» في الفصل الثالث).

ولا يزال العمل مستمرا بشأن انعكاسات الترابط على السياسات والرقابة. وقد تعزز بصفة خاصة تحليل اتساق السياسات متعددة الأطراف وانتشار التداعيات عبر الحدود معتمدا على إطار الرقابة المعدل.

الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر

عندما يقوم صندوق النقد الدولي بتقديم تمويل ميسر إلى البلدان الأعضاء منخفضة الدخل، فإنه يسحب من الموارد المتوافرة لهذا النوع من التمويل من خلال «الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر». ويحدد الصندوق البلدان الأعضاء المؤهلة للاستفادة من الموارد المالية المتاحة بشروط ميسرة من «الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر» وذلك باستخدام إطار تم إعداده لهذا الغرض في عام ٢٠١٠. ويقدم هذا الإطار، الذي تتم مراجعته مرة كل عامين (للاطلاع على نتائج أحدث المراجعات راجع القسم بعنوان «مراجعة حالة الأهلية للاستفادة من التمويل الميسر » في الفصل الثالث)، معايير شفافة يستند إليها المجلس التنفيذي عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالتأهل والخروج من قائمة البلدان المؤهلة.[٤٩] ويتضمن الإطار كذلك معايير خاصة لتأهل وخروج البلدان الصغيرة والدول الأصغر وهي أقل تشددا فيما يتعلق بحصة الفرد من الدخل لمراعاة مواطن الخطر الأشد التي تواجهها.

وأضاف المجلس التنفيذي في أغسطس ٢٠١٢ جنوب السودان، أحدث أعضاء صندوق النقد الدولي، إلى قائمة البلدان الأعضاء المؤهلة للحصول على تمويل ميسر من الصندوق.[٥٠] وبتطبيق الإطار المعدل الذي يحدد أهلية الاستفادة من موارد «الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر» والذي تمت الموافقة عليه في إبريل ٢٠١٣ (راجع القسم بعنوان «مراجعة حالة الأهلية للاستفادة من التمويل الميسر » في الفصل الثالث) أيد المديرون التنفيذيون كذلك اقتراح تأهُّل كل من جزر مارشال، وميكرونيزيا، وتوفالو للدخول ضمن قائمة البلدان المؤهلة للاستفادة من موارد «الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر»، وكذلك اقتراح خروج كل من أرمينيا وجورجيا. وأدت هذه القرارات إلى وصول عدد البلدان منخفضة الدخل المؤهلة للاستفادة من التمويل الميسر إلى ٧٣ بلدا.

وعندما كان صندوق النقد الدولي يقوم بإصلاح تسهيلاته التمويلية المتاحة للبلدان منخفضة الدخل في ٢٠٠٩، كانت التوقعات تشير في ذلك الوقت إلى أن إجمالي الطلب على القروض من «الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر» على امتداد الفترة من ٢٠٠٩ – ٢٠١٤ سيصل إلى ١١,٣ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (١٧ مليار دولار أمريكي). ومن أجل توفير موارد إضافية لتمويل البلدان منخفضة الدخل، وافق المجلس التنفيذي في فبراير ٢٠١٢ على توزيع ٧٠٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ١,١ مليار دولار أمريكي) من احتياطيات الصندوق العامة على بلدانه الأعضاء، كجزء من الأرباح الاستثنائية التي تحققت من مبيعات الذهب. وأُجري هذا التوزيع في أكتوبر ٢٠١٢ (راجع القسم بعنوان «مبيعات الذهب» في الفصل الخامس).

توزيع الأرباح الاستثنائية المتبقية من حصيلة مبيعات الذهب

كجزء من استراتيجية وُضعت لضمان استمرارية «الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر» على المدى الأطول، وافق المديرون التنفيذيون في سبتمبر ٢٠١٢ على توزيع ١,٧٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٢,٧ مليار دولار أمريكي) من توزيع الاحتياطيات العامة التي تمثل الأرباح الاستثنائية من بيع الذهب، وذلك على نحو يتناسب مع أنصبة البلدان الأعضاء من الحصص (راجع الفصل الخامس). وينص القرار على أنه لكي يتم التوزيع، يجب أن يقدم الأعضاء ضمانات مرضية بتحويل مبلغ يعادل ٩٠٪ على الأقل من المبلغ الموزّع (١,٥٧٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، أو ٢,٤٣ مليار دولار أمريكي) إلى «الصندوق الاستئماني للنمو والحد

من الفقر». وفي ٣٠ إبريل ٢٠١٣، كان الصندوق قد تلقى ضمانات من البلدان الأعضاء بتقديم ١,٣ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٢ مليار دولار أمريكي) من التوزيع في شكل موارد جديدة للمساهمة في دعم «الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر».

كذلك وافق المجلس التنفيذي على اقتراح طرحه خبراء الصندوق بوضع استراتيجية لضمان توافر مقومات البقاء في «الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر» تهدف إلى ضمان توافر موارد كافية لدى المؤسسة لتلبية الطلب المتوقع على التمويل الذي تقدمه بشروط ميسرة على المدى الأطول. وتقوم هذه الاستراتيجية على ثلاثة ركائز:

- طاقة تمويل يبلغ مجموع مواردها الأساسية المتاحة حوالي ١,٢٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (١,٩٣ مليار دولار أمريكي) كمتوسط لطاقة التمويل السنوية التي يُتوقع أن تغطي احتياجات التمويل الميسر خلال الفترات العادية.

- تدابير للطوارئ، تتضمن بذل جهود ثنائية لتعبئة الأموال، وتعليق سداد المبالغ المستحقة لحساب الموارد العامة نظير المصروفات الإدارية المتعلقة بتشغيل «الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر»، يمكن تفعيلها عندما يتجاوز متوسط احتياجات التمويل مستوى الموارد الأساسية المتاحة بفارق كبير لفترة زمنية ممتدة.

- مبدأ مقومات البقاء الذاتي، أي تَوَقُّع أن يتم إدخال أي تعديلات على التسهيلات التمويلية المتاحة للبلدان منخفضة الدخل بطريقة تراعي تلبية الطلب على الإقراض الميسر من الصندوق اعتمادا على الموارد المتاحة في ظل أول ركيزتين لهذه الاستراتيجية وفي ظل مجموعة معقولة من السيناريوهات.[٥١]

وخلال مناقشة المجلس لهذا القرار،[٥٢] أعرب بعض المديرين التنفيذيين عن قلقهم من أن تطبيق الإطار يمكن أن يؤدي إلى الحد من تقليل الاستفادة و/أو تقييد أهلية الحصول على موارد من التسهيلات المتاحة للبلدان منخفضة الدخل، فشددوا على أن أي قرارات تُتخذ بشأن هذه الجوانب ينبغي أن توجه العناية الواجبة لاحتياجات هذه البلدان للحصول على تمويل. وأكد عدد من المديرين التنفيذيين أن تعزيز عملية جمع الأموال من مجموعة كبيرة من المانحين سيساعد أيضا على ضمان إكساب «الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر» مقومات البقاء على المدى البعيد.

تمديد فترة الإعفاء المؤقت من أسعار الفائدة على قروض البلدان منخفضة الدخل

كان المجلس التنفيذي قد صادق في ٢٠٠٩ على منح تخفيف مؤقت من مدفوعات الفائدة على كافة القروض الميسرة القائمة للبلدان الأعضاء المؤهلة للاستفادة من «الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر»، ومن ثم الإعفاء من جميع مدفوعات الفائدة على قروض «الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر» حتى ديسمبر ٢٠١١. وتم لاحقا تمديد فترة الإعفاء من أسعار الفائدة حتى ديسمبر ٢٠١٢.

وفي ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية، وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في ديسمبر ٢٠١٢ على تمديد فترة الإعفاء الاستثنائية من أسعار الفائدة على قروض ميسرة لمدة عامين حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٤,[٥٣] ووافق المجلس أيضا على تأجيل المراجعة القادمة لأسعار الفائدة على قروض «الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر» لمدة عام واحد، حتى نهاية ٢٠١٤.

التمويل

أنشطة التمويل غير الميسر خلال السنة

وافق المجلس التنفيذي خلال السنة على عقد خمسة اتفاقات جديدة بموجب تسهيلات الصندوق للتمويل غير الميسر، بإجمالي كلي قدره ٧٥,١ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (١١٣,٣ مليار دولار أمريكي).[٥٤] وخُصِّص أكثر من ٩٠٪ من إجمالي الالتزامات الجديدة (٦٩,٣ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، أو ١٠٤,٦ مليار دولار أمريكي) لاتفاقين لاحقين بموجب «خط الائتمان المرن» مع كل من المكسيك وبولندا. ووافق المجلس أيضا على عقد اتفاقين للاستعداد الائتماني (مع الأردن والبوسنة والهرسك) بقيمة تصل إلى ١,٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٢,٦ مليار دولار أمريكي). وبالإضافة إلى ذلك، تمت الموافقة على عقد اتفاق جديد بقيمة ٤,١ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٦,٢ مليار دولار أمريكي) بموجب خط الوقاية والسيولة مع المغرب، والذي عاملته السلطات باعتباره وقائيا.

إلى اليمين: مزارع يقطع ثمرة كاكاو في ديفو، كوت ديفوار. **إلى اليسار**: عمال يشتغلون في مصنع بمدينة أيوتايا، تايلند.

الجدول ٤-١
التسهيلات التمويلية في صندوق النقد الدولي

التسهيل الائتماني (سنة الاعتماد)[١]	الغرض	الشروط	التقسيم المرحلي والمراقبة
الشرائح الائتمانية وتسهيل الصندوق الممدد[٣]			
اتفاق الاستعداد الائتماني (١٩٥٢)	مساعدة متوسطة الأجل للبلدان التي تعاني من مشكلات متعلقة بميزان المدفوعات ذات طابع قصير الأجل.	اعتماد سياسات تقوم بتوفير الثقة لإمكانية حل مشكلات ميزان المدفوعات في البلد العضو خلال فترة زمنية معقولة.	عمليات شراء رُبع سنوية (مبالغ منصرفة) مرتهنة بمراعاة معايير الأداء وغيرها من الشروط.
تسهيل الصندوق الممدد (١٩٧٤) (اتفاق ممدد)	مساعدة أطول أجلا لدعم الإصلاحات الهيكلية في البلدان الأعضاء لمعالجة المشكلات المتعلقة بميزان المدفوعات ذات الطابع طويل الأجل.	إعتماد برنامج لمدة تصل إلى أربع سنوات، بجدول أعمال هيكلي، مع بيان سنوي تفصيلي للسياسات المتبعة في الاثني عشر شهرا التالية.	عمليات شراء رُبع سنوية أو نصف سنوية (مبالغ منصرفة) مرتهنة بمراعاة معايير الأداء وغيرها من الشروط.
خط الائتمان المرن (٢٠٠٩)	أداة مرنة في سياق الشرائح الائتمانية لمعالجة جميع المشكلات المتعلقة باحتياجات ميزان المدفوعات، سواء المحتملة أو الفعلية.	أساسيات اقتصادية كلية سابقة، وأطر للسياسات الاقتصادية، وسجلات أداء على مستوى السياسات تتسم بالقوة البالغة.	الموافقة على الاستفادة من موارد الصندوق متاحة مقدما طوال مدة الاتفاق شريطة استكمال مراجعة منتصف الفترة بعد عام واحد.
خط الوقاية والسيولة (٢٠١١)	أداة للبلدان التي تتميز بأساسيات وسياسات اقتصادية سليمة..	قوة أطر السياسات والمركز الخارجي والقدرة على النفاذ إلى الأسواق، بما في ذلك سلامة أوضاع القطاع المالي	صرف موارد كبيرة في بداية الفترة، ويخضع لمراجعات نصف سنوية (بالنسبة لخط الوقاية والسيولة لمدة تتراوح بين سنة وسنتين).
التسهيلات الخاصة			
أداة التمويل السريع (٢٠١١)	مساعدة مالية سريعة لجميع البلدان الأعضاء التي تواجه احتياجات ملحة في ميزان المدفوعات.	الجهود المبذولة لحل مشكلات ميزان المدفوعات (ربما تتضمن إجراءات مسبقة)	عمليات شراء مباشرة دون الحاجة إلى برنامج كامل أو مراجعات.
التسهيلات الموجهة للبلدان الأعضاء منخفضة الدخل في ظل الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر			
التسهيل الائتماني الممدد (٢٠١٠)[٥]	مساعدة متوسطة الأجل لمواجهة المشكلات المزمنة المتعلقة بميزان المدفوعات.	الدخول في اتفاقات في إطار التسهيل الائتماني الممدد لمدة من ٣-٤ أعوام. وتستند البرامج المدعمة بموارد هذا التسهيل إلى»تقرير استراتيجية الحد من الفقر» من إعداد البلدان المعنية في سياق مشاركتها ويتضمن سياساتها الاقتصادية الكلية والهيكلية والمتعلقة بالحد من الفقر.	صرف مبالغ نصف سنوية (أو ربع سنوية أحيانا) مشروطة بمراعاة معايير الأداء واستكمال المراجعات المطلوبة
تسهيل الاستعداد الائتماني (٢٠١٠)	لحل مشكلات ميزان المدفوعات وتلبية الاحتياجات الوقائية على المدى القصير.	عقد اتفاقات في ظل تسهيل الاستعداد الائتماني تتراوح مدتها بين ١٢ و٢٤ شهرا.	صرف مبالغ نصف سنوية (أو ربع سنوية أحيانا) مشروطة بمراعاة معايير الأداء واستكمال المراجعات (في حالة السحب)
التسهيل الائتماني السريع (٢٠١٠)	مساعدة سريعة لتلبية احتياجات ملحة في ميزان المدفوعات حيث لا تكون هناك حاجة فيها إلى برنامج يفي بشروط الشريحة الائتمانية العليا أو لا يكون ذلك ممكنا.	لا يلزم وضع برنامج قائم على أساس المراجعة أو الشرطية اللاحقة.	عادة دفعة واحدة.

[١] باستثناء القروض الممولة من «الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر»، تُموَّل القروض المقدمة من الصندوق أساسا من رأس المال الذي تكتتب فيه البلدان الأعضاء؛ وتخصص لكل بلد حصة معينة تمثل التزامه المالي. ويدفع البلد العضو جزءا من حصته في شكل عملات أجنبية مقبولة للصندوق – أو حقوق السحب الخاصة – ويدفع الباقي بعملته المحلية. ويصرف القرض المقدم من الصندوق أو يسحب عن طريق قيام المقترض بشراء أصول بالعملات الأجنبية أو بحقوق السحب الخاصة من الصندوق بعملته المحلية. ويتم سداد مبلغ القرض عن طريق قيام المقترض بإعادة شراء عملته المحلية من الصندوق بعملات أجنبية أو بحقوق السحب الخاصة. أما القروض الميسرة بموجب التسهيل الائتماني الممدد، والتسهيل الائتماني السريع، وتسهيل الاستعداد الائتماني فتمول بصفة مستقلة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر. وفيما يخص الإقراض من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، اتفق المجلس التنفيذي في إبريل ٢٠١٣ على أنه بمجرد تفعيل زيادة الحصص في إطار المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص، ينبغي تخفيض معايير وحدود الاستفادة من الموارد كنسبة مئوية من حصة العضوية إلى النصف (راجع الفصل الخامس).

[٢] يقرر معدل الرسم على المبالغ المنصرفة من «حساب الموارد العامة» بهامش يزيد على سعر الفائدة الأسبوعي على حقوق السحب الخاصة. ويطبق معدل الرسم على الرصيد اليومي لجميع السحوبات القائمة من حساب الموارد العامة في كل ربع سنة مالية في الصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، يتم تحصيل رسم خدمة بنسبة ٠,٥٪ على كل عملية سحب من موارد الصندوق في «حساب الموارد العامة»، بخلاف عمليات السحب من شريحة الاحتياطي. ويطبق رسم التزام يدفع مقدما (١٥ نقطة أساس للمبالغ الملتزم بها حتى ٢٠٠٪ من حصة العضوية؛ و٣٠ نقطة أساس على المبالغ التي تزيد على ٢٠٠٪ وحتى ١٠٠٠٪ من حصة العضوية؛ و٦٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ١٠٠٠٪ من حصة العضوية) على المبلغ المحتمل سحبه خلال كل فترة زمنية (سنويا) في إطار اتفاق للاستعداد الائتماني، أو اتفاق بموجب «خط الائتمان المرن»، أو «خط الوقاية والسيولة»، أو اتفاق ممدد؛ ويتم رد هذا الرسم على أساس تناسبي مع إجراء عمليات السحب لاحقا في الاتفاق الائتماني المعني. وبالنسبة لتسهيلات الإقراض الميسر للبلدان منخفضة الدخل في إطار الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، تم استحداث آلية لسعر الفائدة في عام ٢٠٠٩ بحيث تربط بين أسعار الفائدة الميسرة وأسعار الفائدة على حقوق السحب الخاصة والمراجعات المنتظمة. وفي هذه المراجعات، يتم تحديد أسعار الفائدة المطبقة على النحو التالي: إذا كان متوسط سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة في آخر فترة زمنية تبلغ اثني عشر شهرا أقل من ٢٪، فإن سعر الفائدة على القروض بموجب التسهيل الائتماني الممدد، والتسهيل الائتماني السريع سوف تحدد بنسبة صفر٪ سنويا، وبنسبة ٠,٣٥٪ سنويا بالنسبة لقروض تسهيل الاستعداد الائتماني؛ أما إذا كان متوسط سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة هو ٢٪ أو أكثر، حتى ٥٪، فإن سعر الفائدة على

حدود الاستفادة من الموارد[١]	الرسوم[٢]	الجدول الزمني (سنوات)	الأقساط
سنويا: ٢٠٠٪ من حصة العضوية؛ تراكميا: ٦٠٠٪ من حصة العضوية.	معدل الرسم مضافا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ٣٠٠٪ من حصة العضوية؛ و١٠٠ نقطة أساس إضافية عندما يبقى الائتمان القائم أكثر من ٣٠٠٪ من حصة العضوية لمدة تتجاوز ثلاث سنوات)[٤]	٥–٣,٢٥	رُبع سنوية
سنويا: ٢٠٠٪ من حصة العضوية؛ تراكميا: ٦٠٠٪ من حصة العضوية.	كما في الفقرة أعلاه	١٠–٤,٥	نصف سنوية
لا توجد حدود مسبقة	كما في الفقرة أعلاه	٥–٣,٢٥	رُبع سنوية
يُتاح ٢٥٠٪ من حصة العضوية لمدة ٦ أشهر؛ ويُتاح ٥٠٠٪ من حصة العضوية عند صدور الموافقة على اتفاقات مدتها بين عام وعامين؛ ويصل المجموع ١٠٠٠٪ من قيمة الحصة بعد ١٢ شهرا بشرط تحقيق تقدم مرضٍ.	كما في الفقرة أعلاه	٥–٣,٢٥	رُبع سنوية
سنويا: ٥٠٪ من حصة العضوية؛ تراكميا: ١٠٠٪ من حصة العضوية.	كما في الفقرة أعلاه	٥–٣,٢٥	رُبع سنوية
سنويا: ١٠٠٪ من حصة العضوية؛ تراكميا: ٣٠٠٪ من حصة العضوية.	حتى نهاية ٢٠١٤	١٠–٥,٥	نصف سنوية
سنويا: ١٠٠٪ من حصة العضوية؛ تراكميا: ٣٠٠٪ من حصة العضوية؛ الوقاية: سنويا ٧٥٪ من حصة العضوية ومتوسط سنوي ٥٠٪ من الحصة	كما في الفقرة أعلاه	٨–٤	نصف سنوية
سنويا: ٢٥٪ (نافذة مواجهة الصدمات، ٥٠٪ من حصة العضوية)؛ تراكميا: (بدون مدفوعات السداد المجدولة): ١٠٠٪ (نافذة مواجهة الصدمات، ١٢٥٪ من حصة العضوية).	كما في الفقرة أعلاه	١٠–٥,٥	نصف سنوية

القروض بموجب التسهيل الائتماني الممدد، والتسهيل الائتماني السريع سوف تحدد بنسبة ٠,٢٥٪ سنويا، وبنسبة ٠,٥٪ سنويا للقروض بموجب تسهيل الاستعداد الائتماني. وإذا كان متوسط سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة أعلى من ٥٪، يحدد سعر الفائدة على قروض التسهيل الائتماني الممدد والتسهيل الائتماني السريع بنسبة ٠,٥٪ سنويا وبنسبة ٠,٧٥٪ سنويا بالنسبة لقروض تسهيل الاستعداد الائتماني. ويخضع أي اتفاق وقائي في ظل تسهيل الاستعداد الائتماني لرسم إتاحة قدره ١٥ نقطة أساس سنويا على الجزء المسحوب من المبالغ المتوافرة خلال كل ستة أشهر، ونظرا للأزمة الاقتصادية العالمية، اتفق المجلس التنفيذي في ديسمبر ٢٠١٢ على تمديد فترة الإعفاء المؤقت من أسعار الفائدة على قروض ميسرة لمدة عامين حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٤.

[٣] الشرائح الائتمانية تشير إلى حجم عمليات الشراء (المبالغ المنصرفة) من حيث تناسبها مع حصة عضوية البلد العضو في الصندوق؛ على سبيل المثال، المبالغ المنصرفة حتى ٢٥٪ من حصة عضوية البلد العضو هي مبالغ منصرفة في إطار شريحة الائتمان الأولى وتقتضي من البلدان الأعضاء إبداء ما تبذله من جهود معقولة للتغلب على مشكلاتها المتعلقة بميزان المدفوعات. أما طلبات صرف مبالغ تتجاوز نسبة ٢٥٪ فيطلق عليها سحوبات في الشرائح الائتمانية العليا؛ ويتم صرفها في شكل أقساط مع تحقيق المقترض بعض أهداف المقررة المتعلقة بالأداء. وعادة ما تقترن مثل هذه المبالغ المنصرفة باتفاق للاستعداد الائتماني أو اتفاق ممدد. أما الاستفادة من موارد الصندوق بدون أي اتفاق فهو أمر نادر الحدوث ومن المتوقع أن يظل كذلك.

[٤] استُحدث نظام الرسوم الإضافية في نوفمبر ٢٠٠٠، وطُبِّق النظام الجديد للرسوم الإضافية اعتبارا من الأول من أغسطس ٢٠٠٩ ليحل محل الجدول السابق: ١٠٠ نقطة أساس فوق معدل الرسم الأساسي بالنسبة للائتمان القائم الذي يتجاوز ٢٠٠٪ من حصة العضوية، ٢٠٠ نقطة أساس فوق معدل الرسم الأساسي بالنسبة للائتمان القائم الذي يتجاوز ٣٠٠٪ من حصة العضوية. وبالنسبة للبلدان الأعضاء التي كانت لديها ائتمانات قائمة في إطار الشرائح الائتمانية أو بموجب «تسهيل الصندوق الممدد» في الأول من أغسطس ٢٠٠٩، أو صدرت لها الموافقة على اتفاقات فعلية في تاريخ سابق، فقد أتيحت لها حرية اختيار الالتزام بنظام الرسوم الإضافية الجديد أو القديم.

[٥] التسهيل الائتماني الممدد كان يُعرف في السابق باسم تسهيل النمو والحد من الفقر.

وإجمالا، ففي نهاية إبريل ٢٠١٣ بلغت المشتريات[٥٥] من حساب الموارد العامة (GRA) ١٠,٦ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (١٦ مليار دولار أميركي)، وهي مشتريات ثلاثة بلدان مستفيدة من البرامج في منطقة اليورو (اليونان وآيرلندا والبرتغال) وبلغت نسبتها ٩٠٪ من المجموع. ووصلت عمليات إعادة الشراء خلال هذه الفترة إلى ١٤,٦ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٢٢ مليار دولار أمريكي). ويعرض الجدول ٤–١ معلومات عامة عن الأدوات والتسهيلات التمويلية في الصندوق، ويقدم الجدول ٤–٢ والشكل البياني ٤–١ تفاصيل عن الاتفاقات التي صدرت الموافقة بشأنها خلال السنة، والشكل البياني ٤–٢ يعرض معلومات عن مبالغ التمويل التي ظلت قائمة على مدى العشر سنوات الأخيرة.

أنشطة التمويل الميسر خلال السنة

تعهد صندوق النقد الدولي خلال السنة بتقديم قروض تبلغ قيمتها ٠,٤ مليار وحدة حقوق خاصة (٠,٦ مليار دولار أمريكي) للبلدان الأعضاء منخفضة الدخل من خلال «الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر». وفي ٣٠ إبريل ٢٠١٣ بلغ مجموع القروض الميسرة القائمة المقدمة إلى ٦٢ عضوا ٥,٩ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٨,٩ مليار دولار أمريكي). ويعرض الجدول ٤–٣ معلومات مفصلة عن الاتفاقات الجديدة والمعززة للاستفادة من الموارد في إطار التسهيلات التمويلية الميسرة في الصندوق. ويوضح الشكل البياني ٤–٣ المبالغ القائمة التي مُنِحت وفق اتفاقات التمويل الميسر على مدار العقد الأخير.

ويواصل الصندوق تخفيف أعباء الديون عن البلدان المؤهلة في ظل «مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون» («هيبيك») و«المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون» ("MDRI") (راجع الفصل الثالث).

ولم تُقَدَّم مساعدات أثناء السنة من خلال «الصندوق الاستئماني لتخفيف أعباء الديون في مرحلة ما بعد الكوارث»، الذي أنشئ في شهر يونيو ٢٠١٠ ليسمح لصندوق النقد الدولي بالمشاركة في الجهود الدولية لتخفيف أعباء ديون البلدان الفقيرة التي تصاب بأكثر الكوارث الطبيعية جسامة.

الجدول ٤–٢
الاتفاقات بموجب التسهيلات الأساسية والمعتمدة خلال السنة المالية ٢٠١٣
(بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة)

البلد العضو	نوع الاتفاق	تاريخ النفاذ	المبلغ المعتمد
اتفاقات جديدة			
البوسنة والهرسك	اتفاق الاستعداد الائتماني لمدة ٢٤ شهرا	٢٦ سبتمبر ٢٠١٢	٣٣٨,٢
الأردن	اتفاق الاستعداد الائتماني لمدة ٣٦ شهرا	٣ أغسطس ٢٠١٢	١,٣٦٤,٠
المكسيك	خط الائتمان المرن لمدة ٢٤ شهرا	٣٠ نوفمبر ٢٠١٢	٤٧,٢٩٢,٠
المغرب	خط الوقاية والسيولة لمدة ٢٤ شهرا	٣ أغسطس ٢٠١٢	٤,١١٧,٤
بولندا	خط الائتمان المرن لمدة ٢٤ شهرا	١٨ يناير ٢٠١٣	٢٢,٠٠٠,٠
المجموع			**٧٥,١١١,٦**

المصدر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي.

الإطار ٤–٣

تقييم الضمانات الوقائية: السياسات والتواصل الخارجي

عندما يقدم صندوق النقد الدولي تمويلا إلى أحد البلدان الأعضاء، تجرى عملية تقييم للضمانات الوقائية من أجل التأكد من قدرة البنك المركزي في هذا البلد على إدارة الموارد التي يحصل عليها من صندوق النقد الدولي بكفاءة، وعلى توفير معلومات موثوقة. وتقييمات الضمانات الوقائية هي مراجعات تشخيصية للحوكمة وأطر المراقبة في البنوك المركزية وهي مكملة للضمانات الأخرى التي يطلبها الصندوق، وتتضمن وضع حدود للاستفادة من موارده، والشرطية، وتصميم البرامج، وتدابير معالجة عدم الدقة في إبلاغ البيانات، والمراقبة اللاحقة للبرامج. وتجرى عمليات التقييم بصورة مستقلة عن أنشطة الصندوق الأخرى مثل الرقابة، والمناقشات حول البرامج، والمساعدة الفنية. وحتى الآن، استُكملت ٢٤٩ عملية تقييم، منها ١١ عملية استُكملت هذه السنة. ويُجري المجلس التنفيذي للصندوق مراجعات دورية لسياسة الضمانات الوقائية، وأُجريت آخر مراجعة عام ٢٠١٠ في الذكرى العاشرة للسياسة.

واتساقا مع التوصية التي وضعتها مراجعة عام ٢٠١٠ بتعزيز التعاون مع الأطراف المعنية، عقد صندوق النقد الدولي في دبي خلال شهر مارس ٢٠١٣ منتدى رفيع المستوى عن الحوكمة في البنوك المركزية، جمع أكثر من ٩٠ مسؤولا كبير من البنوك المركزية ومدققين خارجيين من إفريقيا وأوروبا والشرق الأوسط. وركز المنتدى على وظيفتين تدعمان الحوكمة في البنوك المركزية: الإشراف على أعمال التدقيق، وهو ضروري لأغراض المساءلة والشفافية، وإدارة المخاطر. وركز الحوار عبر الإقليمي على التحديات والممارسات الرائدة التي حددتها عمليات تقييم الضمانات الوقائية في هذين المجالين. وأعرب المشاركون عن تقديرهم الكبير لهذه الفرصة التي أُتيحت للاستفادة من خبرات مشاركين آخرين، مشيرين إلى عدم وجود «حل واحد يناسب الجميع» في حالة البنوك المركزية وأن تقوية الحوكمة هي عملية مستمرة. وجاء عقد هذا المنتدى مكملا لسلسلة الندوات حول الضمانات الوقائية التي ينظمها صندوق النقد الدولي بانتظام، والتي تمكن المشاركين من تبادل خبراتهم في مجالات تعزيز الحوكمة، وإدارة المخاطر، والشفافية في بنوكهم المركزية. وأُدخل العام الماضي برنامج الندوات حول الضمانات الوقائية ضمن المنهج الدراسي في «مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط» حديث التأسيس.

الشكل البياني ٤–١

الترتيبات المعتمدة خلال السنوات المالية المنتهية في ٣٠ إبريل، ٢٠٠٤ – ٢٠١٣

(بمليارات وحدات حقوق السحب الخاصة)

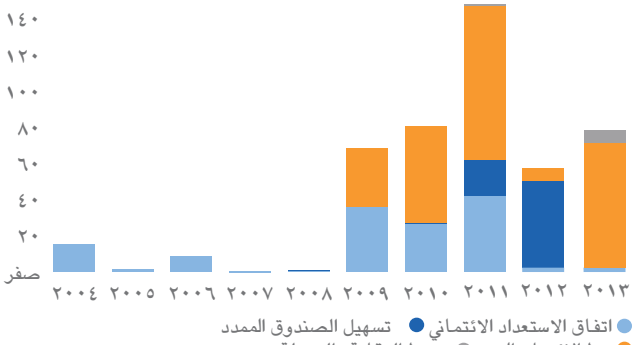

المصدر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٤–٢

التمويل غير الميسر القائم، السنوات المالية ٢٠٠٤ – ٢٠١٣

(بمليارات وحدات حقوق السحب الخاصة)

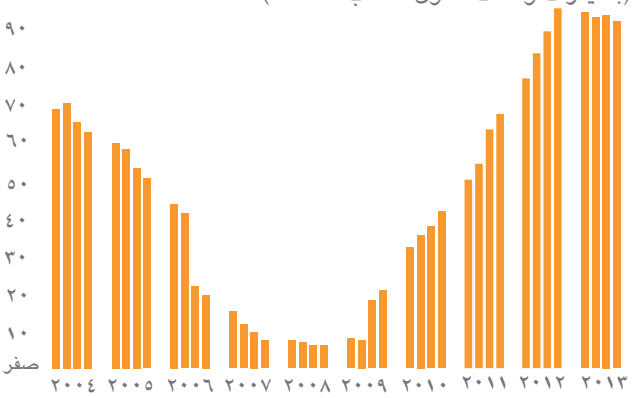

المصدر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي.

العمل مع مؤسسات أخرى

يعمل الصندوق بالتعاون مع عدد من المؤسسات الأخرى معنية هي أيضا بالقضايا الاقتصادية العالمية، ينفرد كل منها بمسؤوليات ومجالات تخصص معينة.

المفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي

أدت مشاركة الصندوق في وقت مبكر من الأزمة المالية العالمية في تمويل البلدان أعضاء الاتحاد الأوروبي التي تواجه احتياجات لتمويل ميزان المدفوعات إلى اتساع نطاق تعاون الصندوق مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وخاصة مع المفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي، في وقت لاحق من الأزمة، حينما طلبت بلدان من منطقة اليورو الدعم من الصندوق (راجع الإطار ٣–١). وهذا التعاون الوثيق بين صندوق النقد الدولي، والمفوضية الأوروبية، والبنك المركزي الأوروبي، في البلدان المرتبطة ببرامج مع الصندوق أصبح يُعرف باسم «الهيكل الثلاثي» ("Troika"). وبرغم تنسيق صندوق النقد الدولي على نحو وثيق مع العضوين الآخرين في «الهيكل الثلاثي»، فإن المجلس التنفيذي في نهاية المطاف هو الذي يتخذ قرارات المؤسسة المعنية بالتمويل والمشورة بشأن السياسات. كذلك يعمل الصندوق بالتعاون الوثيق مع المفوضية الأوروبية بشأن القضايا التي تؤثر على البلدان منخفضة الدخل، بما فيها قضايا تمويل أنشطة تنمية القدرات.

الشكل البياني ٤–٣

التمويل الميسر القائم، السنوات المالية ٢٠٠٤ – ٢٠١٣

(بمليارات وحدات حقوق السحب الخاصة)

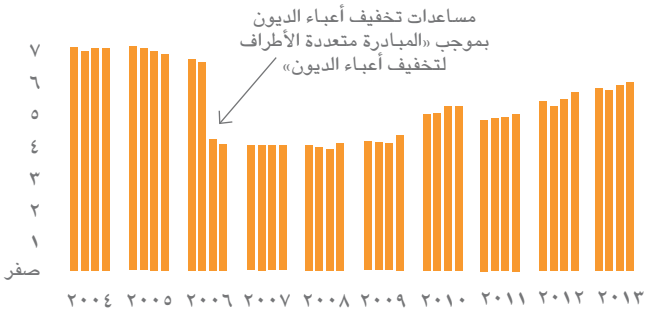

المصدر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي.

الجدول ٤–٣

الاتفاقات المعتمدة والمعززة في إطار الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر خلال السنة المالية ٢٠١٣

(بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة)

البلد العضو	تاريخ النفاذ	المبلغ المعتمد
اتفاقات جديدة بموجب التسهيل الائتماني الممدد[1] تغطي ثلاث سنوات		
جمهورية إفريقيا الوسطى	٢٥ يونيو ٢٠١٢	٤١,٨
غامبيا	٢٥ مايو ٢٠١٢	١٨,٧
ليبريا	١٩ نوفمبر ٢٠١٢	٥١,٧
ملاوي	٢٣ يوليو ٢٠١٢	١٠٤,١
سان تومي وبرينسيبي	٢٠ يوليو ٢٠١٢	٢,٦
جزر سليمان	٧ ديسمبر ٢٠١٢	١,٠
المجموع الفرعي		٢١٩,٨
اتفاقات معززة بموجب التسهيل الائتماني الممدد[2]		
بوركينا فاسو	٨ يونيو ٢٠١٢	٣٦,١
المجموع الفرعي		٣٦,١
اتفاقات جديدة بموجب تسهيل الاستعداد الائتماني		
تنزانيا	٦ يوليو ٢٠١٢	١٤٩,٢
المجموع الفرعي		١٤٩,٢
المبالغ المنصرفة بموجب التسهيل الائتماني السريع		
مالي	٥ فبراير ٢٠١٣	١٢,٠
المجموع الفرعي		١٢,٠
المجموع		**٤١٧,١**

المصدر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي.
[1] تسهيل النمو والحد من الفقر سابقا.
[2] لأغراض بيان التعزيز، لا يظهر سوى مبلغ الزيادة.

مجموعة العشرين

ازداد تعاون الصندوق مع مجموعة العشرين منذ بدء الأزمة العالمية. وبناء على طلب قادة مجموعة العشرين، يقدم الصندوق التحليل الفني الذي يدعم عملية التقييم المتبادل (MAP) التي تضم أطراف متعددة ضمن مجموعة العشرين. وتم تكليف خبراء الصندوق في البداية — بمساهمات من مؤسسات دولية أخرى– بتحليل ما إذا كانت السياسات المتبعة في كل بلد من بلدان مجموعة العشرين تتسق

مجتمعة مع أهداف النمو التي تنشدها المجموعة. ثم طُلب إلى خبراء الصندوق في السنوات الأخيرة المساعدة في إعداد توجيهات إرشادية لتحديد وتقييم الاختلالات الكبيرة على مستوى البلدان الأعضاء كل عامين. وامتد التعاون مع مجموعة العشرين إلى ما هو أكثر من «عملية التقييم المتبادل» ويشمل مجالات أخرى، ومنها «مبادرة مجموعة العشرين بشأن فجوات البيانات» المعنية بطرائق معالجة فجوات البيانات التي كشفت عنها الأزمة العالمية.

وفي نوفمبر ٢٠١٢، أحاط مدير عام الصندوق المجلس التنفيذي بصورة غير رسمية بعمل الصندوق مع مجموعة العشرين، كما يُحاط المجلس بانتظام بمشاركة إدارة الصندوق العليا في اجتماعات مجموعة العشرين. ويُحاط المجلس بصفة دورية بتطورات «عملية التقييم المتبادل» ومشاركة الصندوق فيها.

مجلس الاستقرار المالي

يضم مجلس الاستقرار المالي مسؤولين حكوميين معنيين بتحقيق الاستقرار المالي في المراكز المالية الدولية الكبرى، والأجهزة الدولية المحددة للمعايير، ولجان خبراء البنوك المركزية، والمؤسسات المالية الدولية.

وكان صندوق النقد الدولي قد قبل رسميا العضوية في مجلس الاستقرار المالي في سبتمبر ٢٠١٠. وعقب الاعتراف بمجلس الاستقرار المالي كرابطة في ظل القانون السويسري في يناير ٢٠١٣، دعا المجلس كل أعضاءه إلى الانضمام إلى عضوية الرابطة الجديدة، ووافق المجلس التنفيذي على قبول الصندوق للعضوية في مجلس الاستقرار المالي كرابطة تأسست بموجب القانون السويسري في مارس ٢٠١٣.[٥٦] وذكر المديرون التنفيذيون أن التعاون بين الصندوق والمجلس سيظل يسترشد بصلاحية كل مؤسسة منهما، فيتولى الصندوق قيادة أعمال الرقابة على النظام المالي العالمي، ويتولى المجلس القيادة في المسائل التنظيمية والإشرافية. وأشار المديرون إلى أن عضوية الصندوق في المجلس لن تؤثر على استقلالية الصندوق وأنه سيظل متمتعا بحماية الامتيازات والحصانات الممنوحة له بموجب القانون السويسري. وذكروا أيضا أن قبول العضوية في الرابطة لن يُنشئ التزامات قانونية محددة على الصندوق، برغم أنه يجب على الأعضاء بطبيعة الحال توخي العمل على أساس النية الحسنة في تعاملاتهم مع الرابطة.

وبموافقة المجلس التنفيذي على قبول عضوية الصندوق في مجلس الاستقرار المالي، أكد المديرون (١) مشاركة الصندوق في الرابطة وفقا للإطار القانوني للصندوق وسياساته، و(٢) احتفاظ الصندوق بحقه في عدم المشاركة في صنع قرارات الرابطة المتعلقة بصناعة السياسات والأنشطة ذات الصلة، أو عدم الالتزام بها، في حالة عدم اتساق هذه المشاركة مع الإطار القانوني أو إطار السياسات في الصندوق، و(٣) في حالة توصل الرابطة إلى قرار حول أمر يتعلق بالسياسات، سيكون الصندوق مستعدا لدعم هذا القرار فقط إذا كان يتسق مع الإطار القانوني للصندوق وإطار سياساته.

كذلك يتعاون صندوق النقد الدولي مع مجلس الاستقرار المالي في إعداد «عملية الإنذار المبكر» و«قائمة الإنذار المبكر» مرتين في السنة (راجع القسم بعنوان «عملية الإنذار المبكر المشتركة بين صندوق النقد الدولي ومجلس الاستقرار المالي» في الفصل الثالث). « وصندوق النقد الدولي مُمَثَّل أيضا في اللجنة التوجيهية لمجلس الاستقرار المالي. ويشارك الصندوق بانتظام في مجموعات العمل المختلفة، ويتعاون أيضا مع مجلس الاستقرار المالي فيما يخص مبادرة مجموعة العشرين بشأن فجوات البيانات؛ كما شارك في إعداد تقرير مشترك بين مجلس الاستقرار المالي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتقديمه إلى مجموعة العشرين حول آثار الإصلاحات التنظيمية على اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية.

مجموعة البنك الدولي

يواصل خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التعاون الوثيق في مجالات تقديم المساعدة القُطْرية وقضايا السياسات ذات الصلة بعمل المؤسستين. وتمثل التقييمات التي يجريها الصندوق للأوضاع والسياسات الاقتصادية العامة في البلدان الأعضاء عنصرا من العناصر الداخلة في تقييمات البنك الدولي لمشاريع التنمية أو الإصلاحات المحتملة. وبالمثل، يراعي الصندوق فيما يقدمه من مشورة بشأن السياسة الاقتصادية للبلدان الأعضاء مشورة البنك لها بشأن الإصلاحات الهيكلية والقطاعية. وفي ظل «خطة العمل المشتركة للتعاون بين إدارتي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي»، تناقش فرق العمل القُطْرية في الصندوق والبنك الدولي برامج عملها على المستوى القُطْري، والتي تحدد القضايا القطاعية الحاسمة بالنسبة للاقتصاد الكلي، وتقسيم المهام بين المؤسستين، والعمل المطلوب من كل منهما في العام التالي.

ويتعاون الصندوق والبنك الدولي معا أيضا في تخفيف أعباء الديون الخارجية التي تتحملها معظم البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وذلك من خلال المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC) والمبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون (MDRI)، (راجع الفصل الثالث). وتتعاون المؤسستان على تخفيف وطأة الفقر اعتمادا على منهج مشترك لإعداد «تقارير استراتيجية الحد من الفقر»— وهي خطة تقودها البلدان الأعضاء للربط بين سياساتها الوطنية والدعم المقدم من الجهات المانحة ونتائج التنمية اللازمة للحد من الفقر في البلدان منخفضة الدخل. ويُجري «تقرير الرصد العالمي» الذي يتعاونان على إعداده تقييما للتقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة؛ وكان الموضوع المحوري الذي تناوله عدد ٢٠١٣ من التقرير هو الديناميكيات بين المناطق الريفية والمناطق الحضارية. كذلك تتعاون المؤسستان من خلال «برنامج تقييم القطاع المالي» لإكساب القطاعات المالية في البلدان الأعضاء درجة من الصلابة في مواجهة الصدمات وضمان خضوعها لمستوى جيد من التنظيم.

الأمم المتحدة

صندوق النقد الدولي لديه ممثل خاص في الأمم المتحدة ويحتفظ بمكتب له في نيويورك. ويغطي التعاون بين الصندوق والأمم المتحدة عددا من المجالات ذات الاهتمام المشترك منها التعاون في مجال القضايا الضريبية والخدمات الإحصائية التي يقدمانها، وكذلك الحضور والمشاركة على أساس متبادل في الاجتماعات المنتظمة وفي مؤتمرات وأنشطة محددة. وشارك صندوق النقد الدولية بفعالية في «مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المُستدامة» الذي عُقد في ريو دي جانيرو في يونيو ٢٠١٢. ويشارك خبراء من صندوق النقد الدولي أيضا في فرقة العمل التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والتي تأسست بغرض تقديم الدعم الفني والتحليل للعملية التي يقودها البلدان الأعضاء وأُطْلقت لمتابعة الالتزامات التي قُطعت في المؤتمر وتحديد جدول أعمال الأمم المتحدة بشأن التنمية بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك «أهداف التنمية المستدامة» للفترة التي تعقب انتهاء «الأهداف الإنمائية للألفية».

شراكة دوڤيل

يشارك صندوق النقد الدولي في «شراكة دوڤيل» التي أُطلقت في مايو ٢٠١١ بين البلدان العربية التي تمر بمرحلة انتقالية، والبلدان

الشريكة في المنطقة، ومجموعة الثمانية، ومؤسسات مالية إقليمية ودولية. ومن خلال منبر تنسيقي مخصص لشراكة دوفيل، تضمن المؤسسات المالية الإقليمية والدولية الأطراف في هذه الشراكة الدعم الفعال للبلدان الشريكة، وتيسير تبادل المعلومات والفهم المشترك؛ والحوار حول العمليات مع البلدان الشريكة؛ وتنسيق أعمال المراقبة وإعداد التقارير عن تنفيذ الإجراءات المشتركة لدعم الشراكة؛ وتحديد فرص التعاون في التمويل والمساعدة الفنية والسياسة والعمل التحليلي. وتلقت كل من المغرب وتونس بصفة خاصة مساعدة فنية خلال السنة، في مجال تطوير أسواق رأس المال للعملة المحلية، وقُدِّمت بالتعاون بين صندوق التنمية الإفريقي، وصندوق النقد العربي، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، وبنك الاستثمار الأوروبي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي.

تنمية القدرات

تنمية القدرات — وتعني نقل المعرفة الفنية والتعريف بأفضل الممارسات – هي أحد الأنشطة الرئيسية لصندوق النقد الدولي ولها دور متكامل مع أنشطة الرقابة والإقراض. وتسهم أنشطة المساعدة الفنية والتدريب التي يقدمها الصندوق في مساعدة البلدان الأعضاء على اكتساب القدرة على تصميم وإدارة السياسات التي تعزز النمو الاقتصادي القابل للاستمرار.

ولكي يعزز الصندوق منهجه الاستراتيجي في تنمية القدرات، قام في مايو ٢٠١٢ بدمج معهد صندوق النقد الدولي ومكتب إدارة المساعدة الفنية، وأسس «معهد تنمية القدرات» (ICD) الجديد. وخلال عامه الأول، شملت أهم إنجازات معهد تنمية القدرات ما يلي:

- التوصل إلى اتفاق لتأسيس مركز تدريب إقليمي هو «معهد التدريب لصالح إفريقيا» (ATI)، في موريشيوس لخدمة بلدان إفريقيا جنوب الصحراء.[٥٧] وسيقوم معهد التدريب لصالح إفريقيا بتصميم التدريب الذي يقدمه الصندوق على نحو يتلاءم مع الاحتياجات المتنامية والخاصة لبلدان إفريقيا جنوب الصحراء، وبالتالي يصبح حجم التدريب في المنطقة مساو لمستويات التدريب في المناطق الأخرى. ومن خلال اشتراك هذا المركز في المكان مع مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة جنوب إفريقيا(AFRITAC) التابع لصندوق النقد الدولي، فإن معهد التدريب لصالح إفريقيا سيتيح كذلك التكامل بصورة أوثق بين المساعدة الفنية والتدريب ويعزز الوفورات في الجوانب الإدارية.

- وُضعت الأسس لإنشاء مركز إقليمي جديد للمساعدة الفنية في غانا.[٥٨] وسيقوم مركز المساعدة الفنية الإقليمي الثاني لمنطقة غرب إفريقيا (AFRITAC West 2) بدور مكمل للأربعة مراكز الأخرى في إفريقيا (في كوت ديفوار وغابون وموريشيوس وتنزانيا). ويُتوقع أن يبدأ المركز عمله في أواخر عام ٢٠١٣ وسيقدم خدمات لكل من الرأس الأخضر وغامبيا وغانا وليبريا ونيجيريا وسيراليون. وسيكون هذا المركز هو التاسع في شبكة المراكز الإقليمية للمساعدة الفنية على مستوى العالم والتي تعمل بالتعاون الوثيق مع البلدان الأعضاء ويجري تمويلها من خلال شراكات بين المانحين والبلدان المستفيدة من خدماتها وصندوق النقد الدولي. بالإضافة إلى ذلك، اتسع نطاق أنشطة كثير من المراكز الإقليمية للمساعدة الفنية خلال السنة بدعم من الجهات المانحة والبلدان المتلقية للمساعدة الفنية.

- عُقدت في يوليو ٢٠١٢ ندوة اشترك في رعايتها بنك النمسا المركزي، ووزارة المالية في النمسا، وصندوق النقد الدولي، وجمعت معا صناع السياسات والأكاديميين وممثلي المؤسسات الدولية لمناقشة الدروس المستفادة من الأزمة العالمية، ومنها ما يتعلق بالاتجاهات الجديدة لتنمية القدرات. وانعقدت الندوة في الذكرى العشرين لإنشاء معهد فيينا المشترك[٥٩] الذي قام بتأسيسه عام ١٩٩٢ صندوق النقد الدولي وأربعة مؤسسات دولية أخرى، والسلطات النمساوية.

مبادرات المساعدة الفنية

من أجل تلبية الطلب المتزايد، اتسعت أنشطة صندوق النقد الدولي المعنية بتقديم المساعدة الفنية، التي يجري تمويلها من خلال الشراكة مع الجهات المانحة، لمساعدة البلدان الأعضاء على مواجهة الأزمة العالمية بصورة أفضل وبناء القدرات المؤسسية. وتتولى أربع إدارات في صندوق النقد الدولي — هي إدارات شؤون المالية العامة، والشؤون القانونية، والأسواق النقدية والرأسمالية، والإحصاءات — المسؤولية الأساسية عن تقديم المساعدة الفنية. وكانت البلدان الرئيسية المتلقية للمساعدة الفنية أثناء السنة هي البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل (راجع الشكل البياني ٤–٤).[٦٠]

ومنذ أن بدأت الأزمة العالمية ازدادت المساعدة الفنية المقدمة للبلدان التي لديها برامج أو أشرفت على الاتفاق على برامج يدعمها الصندوق (راجع الشكل البياني ٤–٥). وساعد هذا الأمر بلدان مثل اليونان والبرتغال بتقديم مشورة حول تسوية أوضاع البنوك والرقابة المصرفية. وقدم الصندوق مشورة بشأن الموارد العامة لبلدان مثل قبرص، فيما يخص إصلاح سياسة المالية العامة والمؤسسات في مجالات مثل إدارة الإيرادات، والسياسة الضريبية، والإدارة المالية العامة، ومراقبة الإنفاق. كذلك استجاب الصندوق على الفور مع نشأة طلبات جديدة: فقدم على سبيل المثال مشورة حول إدارة نظام الضمان الاجتماعي في اليونان وترشيد النفقات في البرتغال.

وينصب تركيز أنشطة تنمية القدرات بقدر كبير على قضايا المالية العامة وتقوية القطاع المالي. وركزت المساعدة الفنية في قطاع المالية العامة على تقديم المشورة بشأن استراتيجيات إصلاح المالية العامة ودعم الإصلاحات الأساسية لسياسة المالية العامة وإدارتها ومؤسساتها. واستجابت أيضا لمواجهة قضايا المالية العامة الناشئة، مثل تصميم القواعد المالية، وتعزيز إدارة المخاطر على المالية العامة، وقضايا الضرائب الدولية (كالتسعير التحويلي، وتآكل الأوعية الضريبية ونقل الأرباح)، وإدارة الجوانب المالية في نظم الموارد الطبيعية — وسجل الطلب على العمل في هذا المجال

الشكل البياني ٤–٤

تقديم المساعدة الفنية الميدانية خلال السنوات المالية ٢٠٠٨–٢٠١٣ حسب فئة الدخل القُطري

(سنة عمل/شخص)

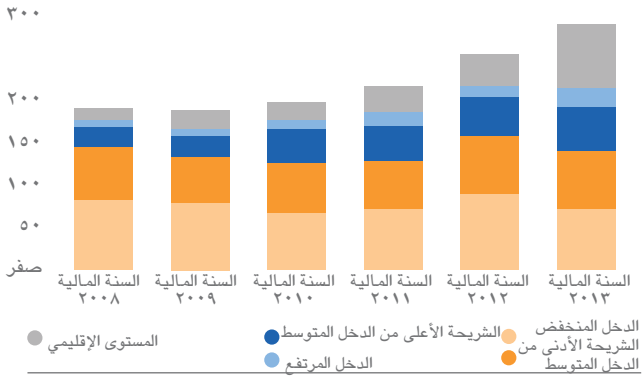

المصدر: معهد تنمية القدرات في صندوق النقد الدولي استنادا إلى البيانات من إدارة شؤون المالية العامة، وإدارة الشؤون القانونية، وإدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، وإدارة الإحصاءات.

إلى اليمين: في اجتماعات الربيع لعام ٢٠١٣، السيدة نعمت شفيق نائب مدير عام الصندوق تصافح وزير مالية غانا، معالي سيث تيركبر بعد توقيع مذكرة تفاهم لإنشاء مركز المساعدة الفنية الإقليمي الثاني لمنطقة غرب إفريقيا (AFRITAC West 2). **إلى اليسار**: صبي صغير يبيع الخبز في بانغي، جمهورية إفريقيا الوسطى.

الأخير نموا سريعا بصفة خاصة. وتركز المساعد الفنية في القطاع المالي على تقديم مشورة بشأن القطاع المالي، والسياسة النقدية، وأعمال البنوك المركزية، وإدارة الدين. وفي هذا السياق، ظل المجلس التنفيذي مطلعا خلال السنة على الجهود المبذولة لمساعدة البلدان النامية على التصدي لتحديات إدارة الدين العام، بما فيها تنفيذ برنامج صندوق النقد الدولي لتنمية القدرات لوضع استراتيجية متوسطة الأجل لإدارة الدين. وحقق هذا البرنامج منافع ملموسة، بما فيها وضع استراتيجيات منهجية وصريحة لإدارة الدين في عدد من البلدان ومنها الرأس الأخضر وغانا وكينيا وملاوي ومولدوفا وموزامبيق وتنزانيا. أما النتائج الملموسة التي حققتها أنشطة المساعدة الفنية في مجال قضايا المالية العامة فتشمل

الشكل البياني ٤-٥

تقديم المساعدة الفنية الميدانية خلال السنوات المالية ٢٠٠٨-٢٠١٣ حسب الوضع القُطْري

(سنة عمل/شخص)

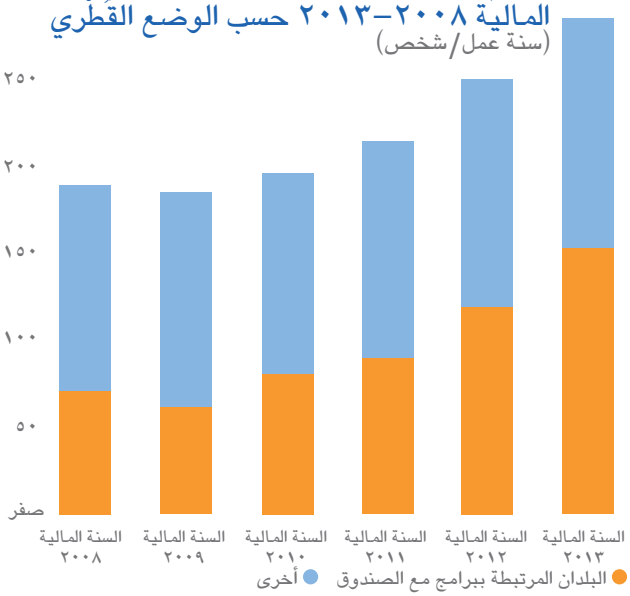

المصدر: معهد تنمية القدرات في صندوق النقد الدولي استنادا إلى البيانات من إدارة شؤون المالية العامة، وإدارة الشؤون القانونية، وإدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، وإدارة الإحصاءات.

زيادة الإيرادات الضريبية (في بلدان مثل إثيوبيا وموزامبيق وبيرو وأوروغواي) وانخفاض مستوى تجاوز حدود الإنفاق والمتأخرات (بما في ذلك في بلدان الأزمة).

كذلك حققت المساعدة الفنية نتائج ملموسة في مجال الإحصاءات، كصدور مطبوعات للمرة الأولى عن إحصاءات الأسعار (بوتان وملديف)، والحسابات القومية ربع السنوية (غانا ورواندا وأوغندا)، وصفحات البيانات القومية الموجزة (بوتسوانا وموريشيوس وموزامبيق وتنزانيا وأوغندا). وبفضل المساعدة الفنية، ارتفع عدد البلدان التي تبلغ بيانات مؤشرات السلامة المالية، والبيانات النقدية في الصيغة الموحدة، وبيانات الحصول على خدمات مالية. علاوة على ذلك، وبفضل المساعدة الفنية، شاركت ستة بلدان في النظام العام لنشر البيانات خلال السنة (راجع «معايير نشر البيانات» في قسم لاحق من هذا الفصل).

وتسعى البلدان الأعضاء في كثير من الأحيان إلى الحصول على مشورة من الصندوق حول قضايا التنظيم والرقابة. ونتيجة للأزمة العالمية، قدم صندوق النقد الدولي مشورة للبلدان المتضررة من الأزمة حول سياسة السلامة الاحترازية الكلية، وتسوية أوضاع البنوك، وإدارة الأزمات. كذلك كان هناك اهتمام متزايد باستحداث وظيفة للاستقرار المالي، بما في ذلك تقارير الاستقرار، واختبارات القدرة على تحمل الضغوط، ونظم الإنذار المبكر. وإضافة إلى ذلك، هناك طلب أيضا على المشورة بشأن القضايا القانونية، وخاصة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كذلك قدم صندوق النقد الدولي مشورة تتعلق بقوانين الضرائب، والموازنات القومية، وإعسار الشركات والأسر، وكفاءة العملية القضائية. وقُدِّمت المشورة أيضا بشأن إصلاح القضاء وتدابير مكافحة غسل الأموال لمحاربة التهرب الضريبي.

وقدم صندوق النقد الدولي مساعدة فنية في عدد من المجالات الجديدة خلال السنة. ومن أجل تسهيل التعميق المالي القابل للاستمرار، وخاصة في البلدان منخفضة الدخل، أُرسلت بعثات على أساس تجريبي لفحص مدى التأثير السلبي الذي يمكن أن يقع على النتائج الاقتصادية الكلية والسياسات النقدية والسياسات الأخرى من جراء ضعف النظم المالية. كذلك أطلق صندوق النقد الدولي أدوات

الشكل البياني ٤–٦

تقديم المساعدة الفنية الميدانية خلال السنة المالية ٢٠١٣ حسب الموضوعات والمناطق

(سنة عمل/شخص)

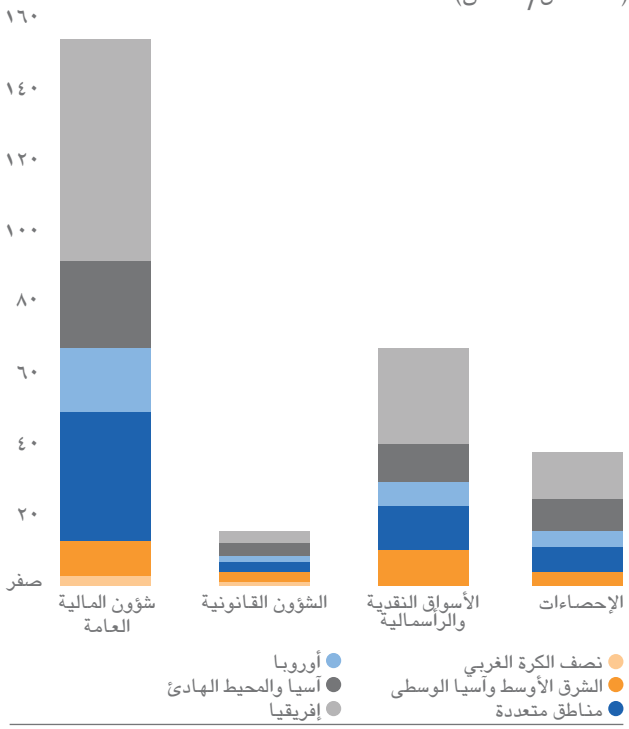

المصدر: معهد تنمية القدرات في صندوق النقد الدولي استنادا إلى البيانات من إدارة شؤون المالية العامة، وإدارة الشؤون القانونية، وإدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، وإدارة الإحصاءات.

الشكل البياني ٤–٧

التوسع في تنمية القدرات من خلال دعم المانحين

(بملايين الدولارات الأمريكية)

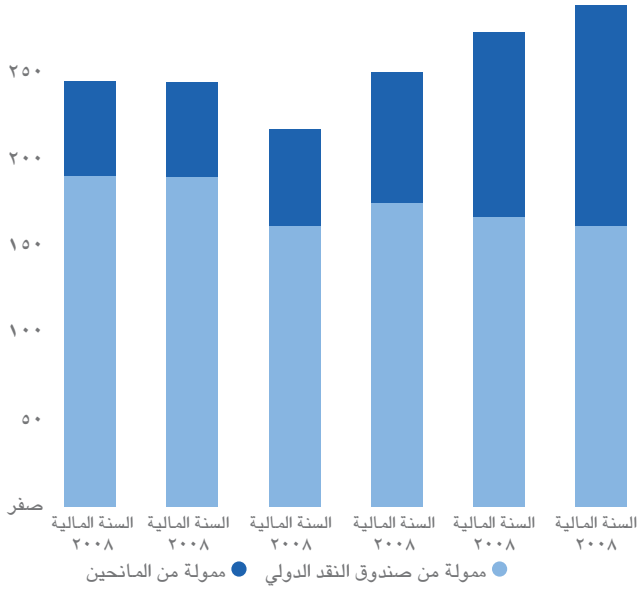

المصدر: مكتب الميزانية والتخطيط ومعهد تنمية القدرات في صندوق النقد الدولي.

تحليلية جديدة على أساس تجريبي، ومنها «أداة معلومات المالية العامة لإدارة الإيرادات» (RA-FIT)، والأدوات التشخيصية لإدارة الإيرادات، وإطار تحليل الفجوة الضريبية (RA-GAP) الذي طُبِّق في البداية على ضرائب القيمة المُضافة. وعلاوة على ذلك، يجري حاليا تنفيذ «برنامج تقييم القدرات» الجديد على أساس تجريبي، بهدف تقييم القدرات المؤسسية على صياغة وتنفيذ سياسات نقدية وسياسات للمالية العامة على أسس سليمة.

وتقدم الأشكال البيانية ٤–٦ و٤–٧ و٤–٨ معلومات عن تقديم المساعدة الفنية الميدانية خلال السنة حسب الموضوعات والمناطق، والتوسع في تنمية القدرات من خلال دعم المانحين، وتقديم المساعدة الفنية الميدانية حسب الموضوعات الرئيسية والفرعية، على التوالي.

التدريب

تمثل الدورات التدريبية والندوات التي تُنظَّم لتدريب المسؤولين في البلدان الأعضاء جزءا أساسيا من جهود الصندوق لتنمية القدرات. وينقل خبراء الصندوق خبراتهم وتجاربهم في طائفة واسعة من الموضوعات التي تكتسب أهمية حاسمة في التحليل الاقتصادي الكلي والتحليل المالي الفعال وصنع السياسات. وينظم معهد تنمية القدرات الدورات التدريبية بالتعاون مع إدارات أخرى وتُنَظَّم بصفة رئيسية في المقر الرئيسي للصندوق، وفي مراكز التدريب الإقليمية والبرامج الإقليمية وكذلك في المراكز الإقليمية للمساعدة الفنية في أنحاء العالم، ومن خلال التعلُّم من بُعد (الشكلان البيانيان ٤–٩ و٤–١٠).

ويواصل صندوق النقد الدولي بذل جهود متزايدة للبحث عن فرص لتعزيز التضافر بين المساعدة الفنية والتدريب. ومن الأمثلة الحديثة على ذلك التنسيق بين ما يقدمه من مساعدة فنية وتدريب في إفريقيا جنوب الصحراء للمساعدة على تحديث أطر السياسة النقدية.

وبدعم من المانحين وشركاء التدريب الخارجيين، قدم الصندوق ما يعادل أعلى بقليل من ١٢ ألف أسبوع تدريب للمشاركين خلال السنة، وحضر الدورات التدريبية أكثر من ٧٧٠٠ مسؤول (لا يوجد تغير يُذكر عن السنة السابقة).[٦١] وحصلت البلدان متوسطة الدخل على القدر الأكبر من التدريب المقدم من الصندوق، حوالي ثلثي مجموع التدريب الذي قدمه خلال السنة (الشكل البياني ٤–١١). وفيما يتعلق بالتوزيع الإقليمي، ففي ظل نمو التدريب في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في السنوات الأخيرة، فإن مستويات التدريب المقدم لهذه المنطقة وإفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ تكاد تكون متعادلة (الشكل البياني ٤–١٢).

ويتواءم المنهج الدراسي للتدريب الذي يقدمه الصندوق دائما مع الاحتياجات المتطورة للبلدان الأعضاء ومع أولويات المؤسسة. ومن أجل توسيع نطاق التغطية وتلبية الطلب المتزايد على الدورات التدريبية، بدأ الصندوق يقدم للمشاركين نماذج للتعلم عبر شبكة الإنترنت لتكمل التدريب وجها لوجه. ولتحقيق هذا الهدف، دخل الصندوق في شراكة مع مؤسسة غير هادفة للربح هي "edX" أسسها كل من معهد ماساتشوسيتس للتكنولوجيا (MIT) وجامعة هارفارد لتقدم دورات تدريبية عبر شبكة الإنترنت.

الشكل البياني ٤-٨

تقديم المساعدة الفنية الميدانية خلال السنوات المالية ٢٠٠٨-٢٠١٣ حسب الموضوعات الرئيسية والفرعية

(سنة عمل/شخص)

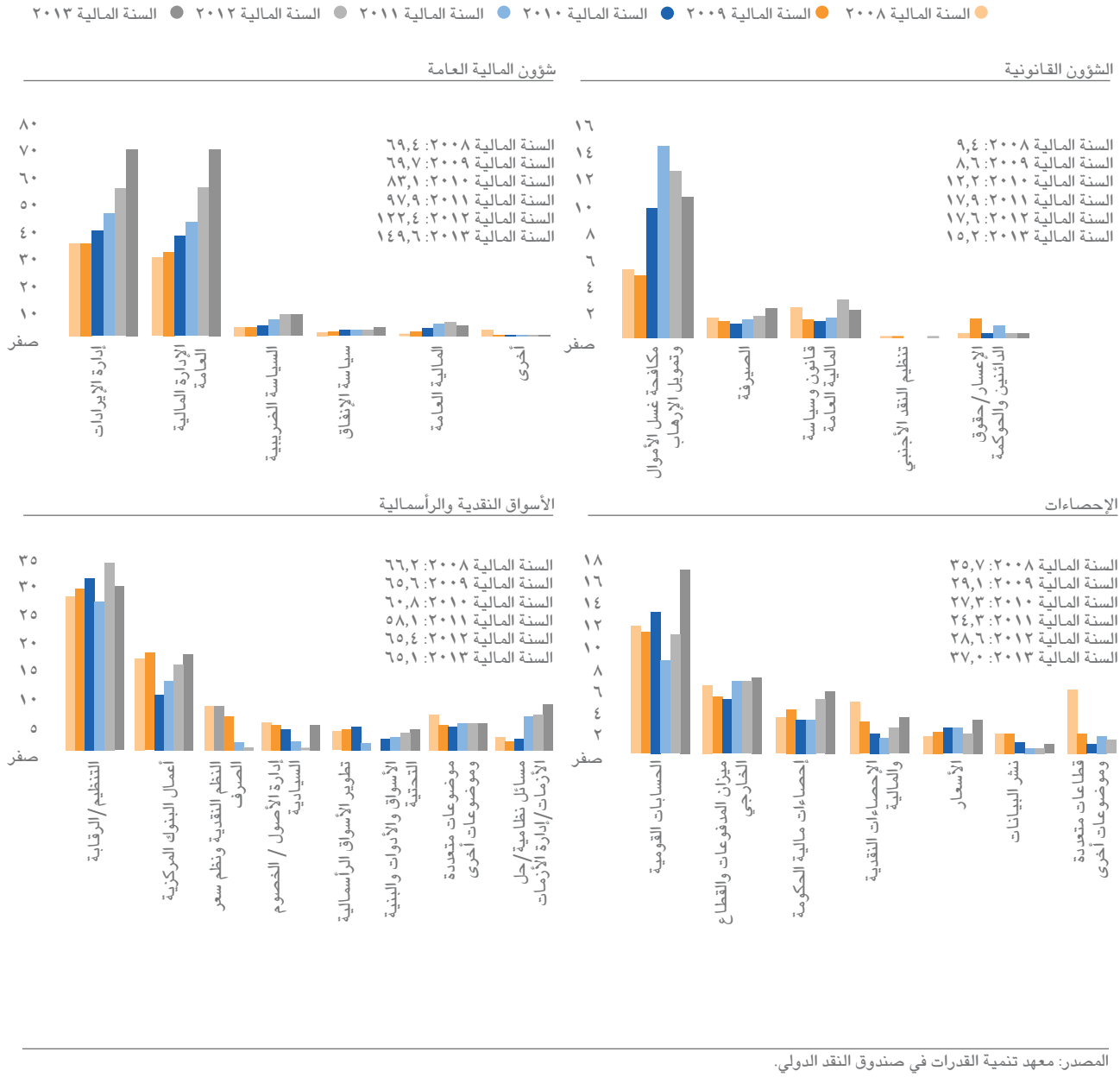

المصدر: معهد تنمية القدرات في صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٤–٩
التدريب حسب الإدارة، السنة المالية ٢٠١٣
(٪ من العدد الكلي لأسابيع المشاركة)

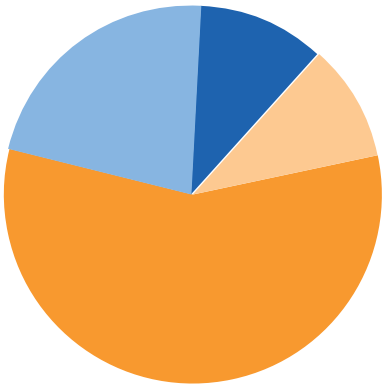

- معهد تنمية القدرات (٥٧٪)
- إدارة الإحصاءات (٢٢٪)
- المراكز الإقليمية للمساعدة الفنية (١١٪)
- إدارات أخرى (١٠٪)

المصدر: معهد تنمية القدرات في صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٤–١٠
التدريب حسب جهة تقديم التدريب، السنوات المالية ٢٠٠٠–٢٠١٣
(٪ من العدد الكلي لأسابيع المشاركة)

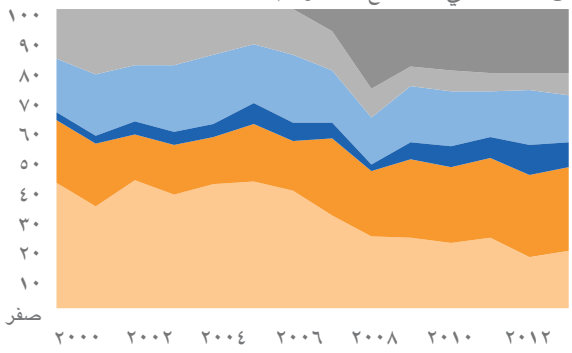

- المراكز الإقليمية للمساعدة الفنية
- إدارات أخرى
- إدارة الإحصاءات
- المالية (معهد تنمية القدرات)
- إدارة الاقتصاد الكلي (معهد تنمية القدرات)
- برمجة وسياسات الاقتصاد الكلي (معهد تنمية القدرات)

المصدر: معهد تنمية القدرات في صندوق النقد الدولي.

الدعم الخارجي

إن الدعم الذي يقدمه المانحون أتاح لصندوق النقد الدولي إمكانية الاستجابة بفعالية لتلبية الطلب المتزايد على تنمية القدرات. وتجاوزت قيمة الأنشطة التي مولها المانحون خلال السنة ١٢٥ مليون دولار أمريكي، أي أعلى بنسبة ١٧٪ من العام السابق. وأكبر الجهات المانحة لتمويل أنشطة المساعدة الفنية منذ عام ١٩٩٠ هي اليابان وكندا والمملكة المتحدة وسويسرا والاتحاد الأوروبي. ويعزز الصندوق الدعم الخارجي لتنمية القدرات من خلال وسائل منها المراكز الإقليمية للمساعدة الفنية، ومراكز التدريب الإقليمية، والبرامج الإقليمية، والصناديق الاستئمانية المواضيعية، والشراكات الثنائية.

وتسمح المراكز الإقليمية للمساعدة الفنية للصندوق بتصميم المساعدة الفنية لتلبية الاحتياجات التي تنفرد بها المنطقة المعنية، والتنسيق على نحو أوثق مع الجهات الأخرى المقدمة للمساعدة الفنية، والاستجابة بسرعة لما يُستجد من احتياجات. ومن بين مراكز المساعدة الفنية الإقليمية الثمانية، يوجد أربعة منها في إفريقيا والبقية في منطقة الكاريبي وأمريكا الوسطى والشرق الأوسط والمحيط الهادئ. وكما ورد آنفا، يجرى العمل حاليا على إنشاء تاسع مركز إقليمي للمساعدة الفنية ومقره غانا وسيبدأ ممارسة عمله في أواخر عام ٢٠١٣.

إلى اليمين: متدربون مستغرقون في جلسة تدريب ينظمها معهد تنمية القدرات في صندوق النقد الدولي في واشنطن العاصمة. **إلى اليسار:** عامل في منجم يقيس درجة حرارة الهواء على بعد ٤٥٠ مترا تحت الأرض في بريزا، البوسنة.

الشكل البياني ٤–١١
التدريب حسب فئة الدخل القُطْري، خلال السنوات المالية ٢٠٠٠ – ٢٠١٣
(العدد الكلي لأسابيع المشاركة)

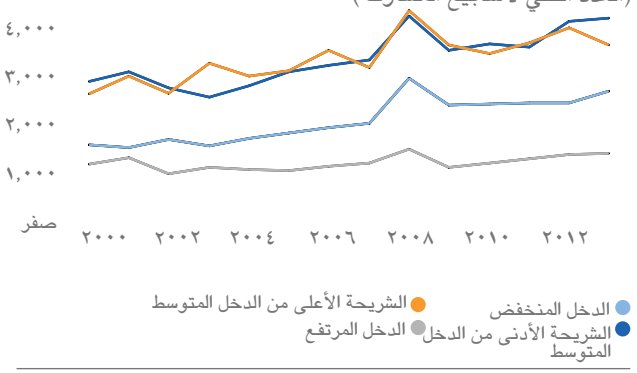

المصدر: معهد تنمية القدرات في صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٤–١٢
التدريب حسب المنطقة، خلال السنوات المالية ٢٠٠٠ – ٢٠١٣
(العدد الكلي لأسابيع المشاركة)

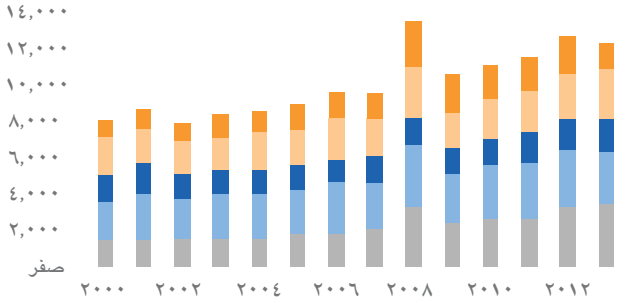

المصدر: معهد تنمية القدرات في صندوق النقد الدولي.

وأُجريت مؤخرا تقييمات خارجية مستقلة للمراكز في شرق إفريقيا وغربها وفي منطقة الكاريبي، فأكدت أن المراكز الإقليمية للمساعدة الفنية تقدم المشورة التي تشتد إليها الحاجة في المناطق التي تخدمها. وذكر المُقَيِّمون أن درجة أداء المراكز في إفريقيا تتراوح بين ممتاز وجيد في كل المعايير، بينما أداء المركز في منطقة الكاريبي يتراوح بين ممتاز وجيد جدا. وتحقق النجاح في جمع المساهمات التمويلية لكي تُتاح للمراكز الإقليمية للمساعدة الفنية الموارد اللازمة لتلبية الطلبات الكبيرة على المساعدة الفنية، ومعظم هذه المراكز قادر اليوم على توسيع نطاق أنشطته.

وتوجه مراكز التدريب الإقليمية أنشطتها لتلبية الاحتياجات المحلية، فتقوم بدور مكمل للتدريب في المقر الرئيسي لصندوق النقد الدولي. وبإضافة معهد التدريب لصالح إفريقيا (ATI)، أصبحت شبكة مراكز التدريب الإقليمية الآن تخدم إفريقيا (بما فيها برنامج التدريب المشترك لصالح إفريقيا ومقره تونس)، وآسيا والمحيط الهادئ (معهد التدريب الإقليمي المشترك بين صندوق النقد الدولي وسنغافورة وبرنامج التدريب المشترك بين الصين والصندوق)، ومنطقة أوروبا وآسيا الوسطى (معهد فيينا المشترك)، والشرق الأوسط (مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط، ومقره مدينة الكويت)، ونصف الكرة الغربي (مركز التدريب الإقليمي المشترك لبلدان أمريكا اللاتينية، ومقره برازيليا). ويحصل كل مركز من مراكز التدريب الإقليمية السبعة على قدر كبير من التمويل من البلد المضيف، بعضها بمساهمات من جهات مانحة أخرى مثل أستراليا والصين واليابان.

وازدادت أنشطة الصناديق الاستئمانية المواضيعية أثناء السنة. فصندوق إدارة ثروة الموارد الطبيعية وصندوق السياسة والإدارة الضريبية لديهما مشروعات في ٢٨ بلدا وعدد من المشروعات الإقليمية والبحثية التي تفيد عدد إضافي من أعضاء صندوق النقد الدولي. وقد أفاد مشروع بحثي حول «أداة المعلومات المالية لإدارة الإيرادات العامة» (RA-FIT) في تجميع قاعدة بيانات للمعلومات ذات الصلة بالإدارة الضريبية، وعقد الصندوق الاستئماني المواضيعي لإدارة ثروة الموارد الطبيعية حلقات تطبيقية لمنتجي النفط الجدد حول إدارة الإيرادات. وتركز أولويات الصندوق الاستئماني المواضيعي لجنوب السودان الذي أُنشئ في سبتمبر ٢٠١٢ على تنمية القدرات في بنك جنوب السودان وتعزيز عملية صياغة الموازنة. وأُجري في الآونة الأخيرة تقييما خارجيا للصندوق الاستئماني المواضيعي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ووجد أن الصندوق حقق إنجازات ملموسة في سنوات عمله الخمسة الأولى، نفذ خلالها ٥٩ مشروعا في ٣٣ بلدا.

وقام صندوق النقد الدولي بتعميق الشراكات الثنائية خلال السنة مع اليابان وكندا والمملكة المتحدة وسويسرا والاتحاد الأوروبي والنرويج وبلجيكا، ويمول كل من هذه الأطراف الشريكة مشروعات قُطرية ومشروعات لبلدان متعددة. والعمل جار بوتيرة سريعة لتوسيع نطاق الشراكة مع الصين وكوريا.

وساهمت اليابان منذ عام ١٩٩٠ بنحو نصف التمويل الخارجي لأنشطة المساعدة الفنية التي يقدمها الصندوق. وبلغت قيمة مشروعات المساعدة الفنية الجارية التي تمولها اليابان حوالي ١١٣ مليون دولار أمريكي خلال هذه السنة وغطت ٦٩ بلدا. وخلال السنة، قدمت كندا، ثاني أكبر المانحين، دعما لأربعة مشروعات جديدة للمساعدة الفنية في منطقة الكاريبي وشمال إفريقيا، تركز على الرقابة والتنظيم في القطاع المصرفي وإدارة الدين. وتقدم المملكة المتحدة دعما لصندوق النقد الدولي في إعداد «برنامج تقييم القدرات» التجريبي الذي سيساعد في تقييم قدرة البلدان التي تشارك طوعا على صياغة وتنفيذ سياسة نقدية وسياسة للمالية العامة تتسم بالفعالية. وتدعم سويسرا ١٤ مشروعا في ١٢ بلدا، وتجُرى في الوقت الحاضر مناقشات حول مشروع جديد لمساعدة تونس. وثبتت الأهمية البالغة للدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي للمراكز الإقليمية للمساعدة الفنية، والصناديق الاستئمانية المواضيعية، ومجموعة من المشروعات التي تركز على المالية العامة بصفة أساسية، كما تحقق تقدم ملموس في تعزيز شراكة استراتيجية بعيدة المدى تنطوي على حوار وثيق حول السياسات وكذلك تنمية القدرات القابلة للاستمرار في أنحاء العالم.

وواصل صندوق النقد الدولي خلال السنة تقديم المساعدة الفنية بالتعاون مع البنك الدولي بشأن قضايا القطاع المالي والإدارة المالية العامة. وتقدم هذه المشروعات مساعدة شاملة للبلدان، بالاستفادة من خبرات المؤسستين المكملة لبعضها.

ومن أجل زيادة الوعي بأنشطة صندوق النقد الدولي لتنمية القدرات وبمساهمات المانحين، نظم الصندوق، بالتعاون مع اليابان، ندوة

إلى اليمين: عمال أرصفة يُحمِّلون أكياس أرز مستورد من فييت نام في شاحنة في ميناء ديلي، تيمور–ليشتي. **إلى اليسار**: بائعات في سوق خضروات في موتسامودو، جزر القمر.

عنوانها «تنمية القدرات: شراكة من أجل النمو القابل للاستمرار» أثناء فترة انعقاد الاجتماعات السنوية لعام ٢٠١٢. وبالإضافة إلى ذلك، قامت حكومة اليابان برعاية فيديو بعنوان «الشراكات من أجل التغيير: اليابان وصندوق النقد الدولي» ويلقي الضوء على الدور الحيوي لليابان كأكبر المانحين لأنشطة تنمية القدرات في الصندوق، ويركز على حالات كمبوديا وكوسوفو وتيمور–ليشتي. وقام الصندوق بدعم من اليابان أيضا بنشر «تنمية القدرات: الشراكة بين اليابان وصندوق النقد الدولي — قصص نجاح بلد (*Building Capacity: The Japan-IMF Partnership—Country Success Stories*) لبيان النجاح الكبير للمساعدة الفنية التي يقدمها الصندوق في ١٨ بلدا في مختلف أنحاء العالم بتمويل من اليابان.

البيانات ومبادرات معايير البيانات

تمثل جودة البيانات التي تقدمها البلدان الأعضاء بموجب اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي مطلبا ضروريا لنجاح أنشطة الرقابة التي يمارسها. وفي هذا السياق، ناقش المجلس التنفيذي في نوفمبر ٢٠١٢ مسألة تقديم البيانات لصندوق النقد الدولي لأغراض الرقابة (راجع الفصل الثالث).

معايير نشر البيانات

تساعد معايير نشر البيانات في تعزيز توافر إحصاءات شاملة في الوقت المناسب وهو ما يسهم في اتباع سياسات اقتصادية كلية سليمة. واتخذ صندوق النقد الدولي عدة خطوات مهمة نحو تعزيز الشفافية والانفتاح، ومنها وضع معايير طوعية لنشر البيانات الاقتصادية والمالية.

وأنشئ المعيار الخاص لنشر البيانات (SDDS) عام ١٩٩٦ لتسترشد به البلدان الأعضاء في إتاحة بياناتها الاقتصادية والمالية للاستخدام العام. أما النظام العام لنشر البيانات (GDDS) الذي أنشئ في العام التالي، فهو يمثل إطارا لمعاونة البلدان الأعضاء في تقييم احتياجاتها وتحديد أولوياتها في تطوير نظمها الإحصائية.[٦٢] وفي عام ٢٠١٢، أُنشئ «المعيار الخاص المعزز لنشر البيانات» (SDDS Plus) للمساعدة على سد ثغرات البيانات التي أبرزتها الأزمة العالمية. ويتضمن معايير لتسع فئات إضافية من البيانات يلتزم البلد الراغب في الاشتراك بمراعاتها مراعاة تامة بنهاية عام ٢٠١٩.

ولم ينضم مشتركون جدد إلى المعيار الخاص لنشر البيانات خلال العام، وظل عدد الاقتصادات المشاركة ٧١ اقتصادا في نهاية العام. وأطلق صندوق النقد الدولي مشروعات بدعم مالي من اليابان لمساعدة بلدان نامية مُختارة من آسيا وجزر المحيط الهادئ والشرق الأوسط وآسيا الوسطى وأوروبا الجنوبية الشرقية على المشاركة في النظام العام لنشر البيانات. وحتى الآن، أدت هذه المشروعات إلى مشاركة كل من البوسنة والهرسك وجزر القمر وجمهورية إيران الإسلامية وساموا وتيمور–ليشتي وتوفالو في النظام العام لنشر البيانات، وبدأت مشاركتها جميعا أثناء السنة.[٦٣] وبنهاية السنة، بلغ عدد المشاركين في النظام العام لنشر البيانات ١٠٨ اقتصادا (مستبعدا منها الاقتصادات التي تأهلت للانتقال من مرحلة النظام العام لنشر البيانات إلى مرحلة المعيار الخاص لنشر البيانات).[٦٤] واليوم تبلغ نسبة البلدان أعضاء صندوق النقد الدولي المشاركة في النظام العام لنشر البيانات أو المعيار الخاص لنشر البيانات أكثر من ٩٠٪.

وفي سياق الجهود المبذولة لالتحاق أول المشاركين في المعيار الخاص المعزز لنشر البيانات، عُقدت في سبتمبر ٢٠١٢ حلقة تطبيقية للبلدان ذات القطاعات المالية المؤثرة نظاميا والمشاركة في المعيار الخاص لنشر البيانات. واستعرضت الحلقة التطبيقية شروط المشاركة في المعيار الخاص المعزز لنشر البيانات فيما يتعلق بفئات البيانات التسعة تحت المعيار، والتي تركز على نطاق تغطية البيانات وحداثتها ودوريتها.

أنشطة أخرى مرتبطة بالبيانات

استنادا إلى العمل السابق الذي ظل مكثفا منذ بداية الأزمة العالمية، واصل صندوق النقد الدولي جهوده الجارية خلال السنة لتعزيز جودة البيانات التي تقدمها البلدان الأعضاء وزيادة سهولة الاطلاع على البيانات التي تنتجها وتديرها.

مطبوعات جديدة ومطبوعات منقحة

تنقيح «دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١»

عقد صندوق النقد الدولي في مايو ٢٠١٢ اجتماعا لأعضاء «اللجنة الاستشارية المعنية بإحصاءات مالية الحكومة»،[٦٥] وتتألف من مجموعة من الخبراء من ١٤ بلدا وثماني منظمات دولية تعمل

بالتعاون مع صندوق النقد الدولي لتحديث «دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١» (GFSM 2001)، الذي يقدم إطار إعداد إحصاءات المالية العامة ذات الأهمية من الناحية التحليلية. وهذا التحديث مُصَمَّمٌ ليحقق اتساق «دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١» مع «نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨»، وهو المعيار الدولي لإعداد الحسابات القومية، وذلك لأغراض تحقيق الاتساق بين مجموعات البيانات الاقتصادية الكلية. ونُشرت في فبراير ٢٠١٣ مسودة فصول النسخة المنقحة في الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي لإبداء التعليقات. وانتهت فترة إبداء التعليقات في منتصف شهر إبريل، ويُتوقع نشر الدليل المنقح في نهاية عام ٢٠١٣.

كتيب إحصاءات الأوراق المالية

اشترك كل من بنك التسويات الدولية والبنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي في نوفمبر ٢٠١٢ في إصدار الجزء الثالث والأخير من «كتيب إحصاءات الأوراق المالية»، الذي يغطي قضايا إصدار سندات الملكية وحيازتها.[٦٦] وصدر الجزء الأول والجزء الثاني من الكتيب، ويغطيان إصدار سندات الدين وحيازة سندات الدين، على التوالي، في مايو ٢٠٠٩ وسبتمبر ٢٠١٠. ويهدف الكتيب إلى مساعدة الهيئات الوطنية والدولية على إنتاج إحصاءات عن الأوراق المالية تكون ذات أهمية نسبية ومترابطة وقابلة للمقارنة دوليا لاستخدامها في صياغة السياسة النقدية وتحليل الاستقرار المالي. ويمكن تحميل الكتيب من المواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت لكل من بنك التسويات الدولية، والبنك المركزي الأوروبي، وصندوق النقد الدولي.

تنقيح تقرير «الإحصاءات المالية الدولية» وقاعدة بيانات إحصاءات ميزان المدفوعات

نشر صندوق النقد الدولي في أغسطس ٢٠١٢ طبعات منقحة من تقرير «الإحصاءات المالية الدولية» وقاعدة بيانات «إحصاءات ميزان المدفوعات»[٦٧] على شبكة الإنترنت. وللمرة الأولى، تضمنت هذه الإصدارات التي تغطي الفترة من ٢٠٠٥–٢٠١١ (لسلاسل البيانات السنوية)، عرضا لبيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي على أساس الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (BPM6).

إصدار نتائج المسوح المحدَّثة

صدرت خلال العام البيانات المُحدَّثة لعدد من مسوح صندوق النقد الدولي الجارية. فأصدر الصندوق في شهري يونيو وديسمبر ٢٠١٢، على التوالي، النتائج المنقحة لعامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ والنتائج الأولية لعام ٢٠١١ من المسح المنسق للاستثمار المباشر (CDIS).[٦٨] والمسح المنسق للاستثمار المباشر هو مسح الأوضاع الثنائية للاستثمار الأجنبي المباشر[٦٩] الذي يُجريه الصندوق سنويا منذ عام ٢٠٠٩. كذلك أصدر صندوق النقد الدولي في سبتمبر ٢٠١٢ نتائج مسح «إمكانية الحصول على الخدمات المالية»[٧٠] السنوي الثالث، وهو المصدر العالمي الوحيد من جانب العرض للبيانات الجغرافية والديمغرافية المقارنة عن حصول الأسر والشركات في أنحاء العالم على الخدمات المالية الأساسية للمستهلكين واستخدامها.[٧١] وأخيرا، أصدر صندوق النقد الدولي في نوفمبر ٢٠١٢ النتائج الأولية من المسح المنسق لاستثمارات الحافظة[٧٢] لعام ٢٠١١، وهو المسح العالمي الوحيد لحيازات استثمارات الحافظة. ويُعنى هذا المسح بجمع معلومات عن رصيد حيازات الأوراق المالية عبر الحدود وسندات الدين طويل الأجل وقصير الأجل، مقسمة حسب الاقتصاد الذي تقيم فيه جهة الإصدار.

إطلاق «عربستات»

وافق مجلس وزراء المالية العرب رسميا في إبريل ٢٠١٣ على إطلاق المبادرة الإحصائية الإقليمية «عربستات»، لتكون بمثابة خطوة جديدة نحو النهوض بالنظم الإحصائية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وبناء على توصية المجموعة الاستشارية المعنية بالشرق الأوسط والتابعة للصندوق، يهدف «عربستات» للمساعدة في الجهود الجارية لتطوير القدرات والنظم الإحصائية ودعم الجهود الوطنية لتحسين إعداد ونشر البيانات في المنطقة. ويأتي إطلاق «عربستات» تتويجا للتعاون الوثيق بين الصندوق والسلطات في المنطقة لتحسين جودة البيانات وتحقيق المزيد من التطور في النظم الإحصائية.[٧٣]

٥ الموارد المالية والهيكل التنظيمي والمساءلة

الموارد المالية والهيكل التنظيمي والمساءلة

إصلاح نظام الحصص والحوكمة

تمثل اشتراكات حصص العضوية (راجع الإطار ٥–١ في الصفحة الإلكترونية) المصدر الرئيسي لموارد الصندوق المالية. ويُجري مجلس محافظي الصندوق مراجعات عامة للحصص على فترات منتظمة (كل خمس سنوات على الأقل)، مما يسمح للصندوق بتقييم مدى كفاية الحصص بالنسبة لاحتياجات البلدان الأعضاء من التمويل، وبتعديل حصص البلدان الأعضاء على نحو يعكس التغيرات في مراكزها النسبية في الاقتصاد العالمي. وتهدف مراجعات الحصص إلى ضمان تمثيل الصندوق لجميع بلدانه الأعضاء ولهيكل الاقتصاد العالمي المتغير. وقد استكملت آخر هذه المراجعات، وهي المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص، في ديسمبر ٢٠١٠، وإن كانت الإصلاحات المقترحة لم تدخل حيز التنفيذ حتى الآن.

مسار التقدم في إصلاحات نظام الحصص والحوكمة لعام ٢٠١٠

باستكمال المراجعة العامة الرابعة عشرة، وافق مجلس المحافظين على إصلاحات نظام الحصص والحوكمة، بما في ذلك إجراء تعديل مقترح في اتفاقية تأسيس الصندوق بشأن إصلاح المجلس التنفيذي.

وتقضي هذه الإصلاحات، متى دخلت حيز التنفيذ، بزيادة حصص العضوية بمقدار الضعف لتصل إلى نحو ٤٧٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، وتحويل ما يزيد على ٦٪ من أنصبة الحصص إلى بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الديناميكية ومن البلدان الممثلة بالزيادة إلى البلدان ناقصة التمثيل، وحماية أنصبة حصص أفقر البلدان الأعضاء وقوتها التصويتية. وإضافة إلى ذلك، ستؤدي إصلاحات عام ٢٠١٠ إلى تشكيل مجلس تنفيذي يُختار كل أعضائه بالانتخاب، وخفض حجم التمثيل المجمع للاقتصادات الأوروبية المتقدمة في المجلس التنفيذي، الذي يضم ٢٤ عضوا، بإلغاء اثنين من مراكز المديرين التنفيذيين لصالح البلدان الأعضاء من الأسواق الصاعدة، كما ستتاح فرصة أكبر لتعيين مدير تنفيذي مناوب ثان لتعزيز تمثيل الدوائر الانتخابية التي تضم بلدانا متعددة.

ويمكن الاطلاع على جدول مقارن لأنصبة الحصص قبل تنفيذ الإصلاحات وبعد تنفيذها في موقع الصندوق الإلكتروني على شبكة الإنترنت.[٧٤] وفي إطار قرار مجلس المحافظين الذي اعتمد زيادات الحصص بموجب المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص، لن تدخل زيادة الحصص حيز التنفيذ إلى حين استيفاء ثلاثة شروط عامة، هي: (١) أن يوافق عدد من الأعضاء لا تقل أصواتهم عن ٧٠٪ من مجموع القوة التصويتية في ٥ نوفمبر ٢٠١٠ على زيادة الحصص؛ (٢) أن تكون تعديلات عام ٢٠٠٨ المعنية بنظام الحصص والعضوية (أو «التعديل السادس» لاتفاقية تأسيس الصندوق) قد دخلت حيز التنفيذ؛ (٣) وأن يكون تعديل عام ٢٠١٠ المقترح لإصلاح المجلس التنفيذي قد دخل أيضا حيز التنفيذ.

وقد أجرى المجلس التنفيذي مراجعات لمسار التقدم نحو تنفيذ مجموعة إصلاحات عام ٢٠١٠ المعنية بنظام الحصص والحوكمة في شهر يونيو وشهر سبتمبر وشهر ديسمبر ٢٠١٢ وكذلك في شهر إبريل ٢٠١٣.[٧٥] وفي ٣٠ إبريل ٢٠١٣، بلغ عدد الأعضاء الذين وافقوا على الزيادة المقترحة في حصصهم ١٤٩ عضوا يمثلون ٧٧,٤٢٪ من حصص عضوية الصندوق (كما في ٥ نوفمبر ٢٠١٠)؛ وبالتالي تم استيفاء الشرط الأول. وتم استيفاء الشرط الثاني مع دخول «التعديل السادس» لاتفاقية تأسيس الصندوق، في إطار إصلاحات عام ٢٠٠٨ المعنية بنظام الحصص والعضوية، حيز التنفيذ في شهر مارس ٢٠١١. (وقد أدى هذا التعديل أساسا إلى زيادة الأصوات الأساسية لأعضاء الصندوق بواقع ثلاثة أضعاف ووضع آلية للحفاظ على

نسبة الأصوات الأساسية في مجموع الأصوات؛ كما نص على تعيين مدير تنفيذي مناوب ثان في الدوائر الانتخابية التي تضم أعداد أكبر من البلدان[٧٦]). ويتطلب الشرط الثالث موافقة ثلاثة أخماس الأعضاء ممن تشكل أصواتهم ٨٥٪ من مجموع القوة التصويتية على إجراء هذا التعديل. وفي ٣٠ إبريل ٢٠١٣، بلغ عدد الأعضاء الذين وافقوا على التعديل المقترح ١٣٦ عضوا يمثلون ٧١,٣١٪ من مجموع القوة التصويتية، وبالتالي لم يُستَّوف هذا الشرط بعد.

انتخابات المجلس التنفيذي لعام ٢٠١٢

بدأ المجلس التنفيذي الجديد فترة عمله البالغة سنتين في نوفمبر ٢٠١٢، بعد إجراء الانتخابات على المقاعد التسعة عشرة المتاحة حاليا بالانتخاب.[٧٧] وبناء عليه، انضم إلى المجلس التنفيذي سبعة مديرين تنفيذيين جدد وعدد من المديرين التنفيذيين المناوبين الجدد، وسوف يباشرون عملهم في المجلس حتى موعد انعقاد الانتخاب الدوري القادم للمديرين التنفيذيين في أكتوبر ٢٠١٤.

ويمثل هذا الانتخاب بداية فصل جديد في تاريخ المجلس التنفيذي. فقد وحد عدد من الأعضاء الأوروبيين حجم تمثيلهم في المجلس، تحسبا لدخول إصلاحات عام ٢٠١٠ لنظامي الحصص والحوكمة حيز التنفيذ. فقد قامت بلجيكا ولكسمبرغ، بالتعاون مع البلدان الأعضاء ضمن المقعد الهولندي، بتشكيل مقعد جديد في المجلس. ومن خلال هذا الإجراء، أتاحت بلجيكا وهولندا الحيز الكافي لتوفير مقعد إضافي للبلدان الأعضاء من الأسواق الصاعدة. وقد شغل هذا الحيز مقعد جديد للبلدان الأعضاء من أوروبا الوسطى، ضم النمسا والجمهورية التشيكية وهنغاريا وتركيا وغيرها من البلدان الأعضاء. ووافقت بولندا وسويسرا على تداول مقعد فيما بينهما، وهو ما فعلته أيضا البلدان الأعضاء من بلدان الشمال الأوروبي وبلدان البلطيق.

وقد أنشأ المجلس لجنة لكي تسترشد بها عملية الانتخاب وتمثلت مهامها في تحقيق التوازن الملائم بين تغيير القواعد التنظيمية على النحو الكافي للسماح باندماج البلدان الأعضاء الأوروبية المتقدمة والحفاظ على القدر المعقول من توزيع القوة التصويتية بين مختلف أعضاء المجلس. وقد اعتمد المجلس التنفيذي ومجلس المحافظين في وقت لاحق توصيات اللجنة بشأن الحدود القصوى للتصويت بالنسبة للدوائر الانتخابية متعددة البلدان والإطار الزمني لعملية الانتخاب.

مراجعة صيغة حصص العضوية

تُخصص لكل بلد عضو «حصة» في الصندوق تكون ممثلة لمركزه النسبي في الاقتصاد العالمي، وفقا لتقديرات توضع من خلال صيغة الحصص.[٧٨] وتحدِّد الحصص حجم التزامات البلد المالية تجاه الصندوق، وتضع الأساس لاتخاذ القرار بشأن حجم استفادة البلدان الأعضاء من موارد الصندوق، كما تحدد أنصبة البلدان الأعضاء في التوزيعات العامة لحقوق السحب الخاصة، فضلا على ارتباطها الوثيق بالقوة التصويتية للبلدان الأعضاء.

وكانت إصلاحات نظام الحصص والحوكمة في عام ٢٠١٠ قد دعت إلى إجراء مراجعة شاملة لصيغة حصص العضوية بحلول شهر يناير ٢٠١٣. وعُقِدَت أولى مناقشات المجلس الرسمية بشأن هذه المراجعة الشاملة في شهر مارس ٢٠١٢.[٧٩] وعقد المجلس مناقشات رسمية أخرى حول هذه المراجعات الشاملة في يوليو وسبتمبر ونوفمبر ٢٠١٢، فضلا على جلسة المناقشات الختامية في يناير ٢٠١٣.[٨٠] كذلك عُقدت جلسة مناقشات غير رسمية في شهر يونيو من عام ٢٠١٢. وفي ختام المراجعات، في يناير ٢٠١٣، رفع المجلس التنفيذي تقريره عن نتائج المراجعات إلى مجلس المحافظين.[٨١]

وأشار المجلس التنفيذي في تقريره إلى إحراز تقدم كبير في تحديد أهم العناصر التي قد تشكل الأساس في التوصل إلى اتفاق نهائي حول الصيغة الجديدة للحصص. وتم الاتفاق على أن الأسلوب الأمثل للتوصل إلى توافق واسع في الآراء حول صيغة جديدة للحصص سيكون في سياق المراجعة الخامسة عشرة وليس على أساس مستقل.

إلى اليمين: السيد ديفيد ليبتون، النائب الأول للمدير العام الصندوق يلقي الكلمة الافتتاحية في منتدى المالية العامة؟ أثناء اجتماعات الربيع لعام ٢٠١٣. **إلى اليسار**: السيد ناويوكي شينوهارا نائب المدير العام مع المجموعة التشاورية الإفريقية أثناء اجتماعات الربيع لعام ٢٠١٣.

وحدد التقرير مجالات الاتفاق بين أعضاء المجلس ومجالات الاختلاف في الآراء التي يتعين إجراء مزيد من المناقشات حولها. وغطت مناقشات المجلس مجموعة واسعة من القضايا التي شملت، من بين أمور أخرى، المبادئ التي ينبغي أن تسترشد بها المراجعة، ودور متغيرات صيغة الحصص الحالية وقياسها، والأوزان الترجيحية النسبية لهذه المتغيرات، والمجال المتاح لإضفاء مزيد من التبسيط على الصيغة، ومزايا إضافة متغيرات جديدة. كذلك استنارت المناقشات بمجموعة كبيرة من عمليات محاكاة الإصلاحات البديلة الممكنة وبالعمل الفني المكثف الذي قام به خبراء الصندوق، بما في ذلك كيفية رصد الاحتياجات المحتملة إلى موارد الصندوق، والانفتاح والترابط، والمقاييس البديلة للانفتاح المالي، وقياس مساهمات البلدان الأعضاء المالية في موارد المؤسسة.

وتم الاتفاق على أن المبادئ التي ارتكزت عليها إصلاحات عام ٢٠٠٨ بشأن نظام الحصص والأصوات[٨٢] لا تزال صالحة للاسترشاد بها في مراجعة صيغة الحصص. ومن ثم، وردت الإشارة إلى ضرورة أن تتسم صيغة الحصص بالبساطة والشفافية، وأن تتسق مع ما تؤديه الحصص من أدوار متعددة، وأن تتمخض عن نتائج تحظى بقبول عام من البلدان الأعضاء، ويكون تنفيذها ممكنا من المنظور الإحصائي استنادا إلى بيانات تتسم بالحداثة والجودة العالية ومتاحة على نطاق واسع. وبالإضافة إلى ذلك، تم الاتفاق على ضرورة الاستمرار في اعتبار إجمالي الناتج المحلي أهم المتغيرات في الصيغة وإعطاؤه أكبر وزن مع إمكانية زيادة هذا الوزن لاحقا. ولاقت مسألة زيادة وزن هذا المتغير تأييدا كبيرا، لاسيما إذا حُذف متغير مدى التغير في المقبوضات الجارية والتدفقات الرأسمالية (راجع أدناه)، بينما فضل مديرون تنفيذيون آخرون إما الإبقاء على الوزن الحالي أو المحافظة عليه بالتناسب مع وزن متغير الانفتاح. وقد وردت الإشارة إلى أنه سينظر في إمكان تعديل وزن إجمالي الناتج المحلي المحسوب على أساس تعادل القوى الشرائية في متغير مزيج إجمالي الناتج المحلي.

وتم الاتفاق كذلك على ضرورة الاستمرار في إعطاء أهمية لدور متغير الانفتاح، الذي يعمل على رصد مدى اندماج البلدان الأعضاء في الاقتصاد العالمي، عند وضع صيغة الحصص، مع مراعاة النظر بتعمق في المشاغل التي يثيرها هذا المتغير ومعالجتها. وتم النظر باستفاضة في دور متغير مدى التغير الذي يعمل على رصد احتمالات احتياج البلدان الأعضاء إلى موارد الصندوق، وقد لاقت فكرة حذف هذا المتغير من الصيغة تأييدا واسعا. وقد ربط بعض المديرين التنفيذيين تأييدهم لحذف هذا المتغير بشرط تنفيذ عناصر أخرى في المجموعة المتكاملة من الإصلاحات، منها كيفية إعادة توزيع الوزن المخصص لهذا المتغير ومدى كفاية التدابير التي تُتخذ لحماية أفقر البلدان الأعضاء. وظل بعض المديرين على رأيه بأهمية دور مقياس مدى التغير.

وأحاط المجلس علما بالنتيجة التي خلُص إليها خبراء الصندوق والتي تفيد بوجود أدلة تجريبية محدودة على العلاقة بين مدى التغير والطلب الفعلي على موارد الصندوق وبأن هناك صعوبة في تحديد مقياس أفضل. وقد أبدى المديرون تأييدا كبيرا لفكرة الإبقاء على متغير الاحتياطيات، بوزنه الحالي، والذي يعد بمثابة مؤشر لقياس القوة المالية لدى البلدان الأعضاء ومدى قدرتها على المساهمة في موارد الصندوق.

وقد نظر المديرون التنفيذيون في الخيارات المتاحة لإدراج مقياس جديد للمساهمات المالية ضمن الصيغة، وجاءت الآراء ما بين مؤيدة ومعارضة لمثل هذا الإصلاح. وتم الاتفاق على النظر، في إطار المراجعة العامة الخامسة عشرة، في إمكانية وكيفية مراعاة المساهمات المالية الطوعية الضخمة التي تتم من خلال التعديلات المخصصة.

وتم الاتفاق بوجه عام على أن تظل صيغة الحصص مشتملة على عامل تقليص للمساعدة على الحد من تأثير الحجم في صيغة الحصص. وتم الاتفاق أيضا على ضرورة اتخاذ التدابير لحماية صوت البلدان الأعضاء الأفقر ومستوى تمثيلها.

المراجعة العامة الخامسة عشرة للحصص

تقرر تقديم موعد مراجعة الصندوق الدورية القادمة لحصص العضوية – أي المراجعة العامة الخامسة عشرة للحصص – بنحو عامين لاستكمالها في يناير ٢٠١٤. وسوف يكون عمل المجلس التنفيذي على مدار العام في مراجعة صيغة الحصص (راجع القسم السابق) بمثابة الأساس الذي يستند إليه المجلس في الاتفاق على صيغة جديدة للحصص في سياق عمله في إطار المراجعة العامة الخامسة عشرة. وينبغي لأي تغييرات في الحصص الحصول على موافقة مجلس المحافظين الأعضاء بأغلبية ٨٥٪ من مجموع القوة التصويتية، ولا يمكن تغيير حصة البلد العضو دون الحصول على موافقته.[٨٣]

الميزانية والدخل

الموارد المتاحة لتوفير التمويل للبلدان الأعضاء

يمكن للصندوق أن يستخدم في تمويل بلدانه الأعضاء ما لديه من عملات الاقتصادات ذات المركز المالي القوي. ويختار المجلس التنفيذي هذه العملات كل ثلاثة أشهر على أساس ميزان المدفوعات ومركز الاحتياطي في البلدان الأعضاء. ومعظم هذه العملات صادر عن البلدان الصناعية، لكن قائمة العملات تتضمن كذلك عملات بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة، وفي بعض الحالات عملات بلدان منخفضة الدخل أيضا. وتشكل حيازات الصندوق من هذه العملات، إلى جانب حيازاته من حقوق السحب الخاصة، موارده الذاتية القابلة للاستخدام. ويجوز للصندوق أن يستكمل هذه الموارد مؤقتا بالاقتراض، إذا دعت الحاجة، من خلال اتفاقات الاقتراض الدائمة والاتفاقات الثنائية.

اتفاقات الاقتراض

توجد لدى الصندوق مجموعتان دائمتان من خطوط الائتمان، وهما «الاتفاقات العامة للاقتراض» (التي أنشئت في عام ١٩٦٢) و«الاتفاقات الجديدة للاقتراض» (التي أنشئت في عام ١٩٩٨). وبموجب هذه الاتفاقات، يعرب عدد من البلدان الأعضاء أو مؤسساتها عن الاستعداد لإقراض أموال إضافية للصندوق من خلال تفعيل هذه الاتفاقات.

والاتفاقات الجديدة للاقتراض هي مجموعة من الاتفاقات الائتمانية بين الصندوق و ٣٨ من البلدان الأعضاء والمؤسسات، [٨٤] بما في ذلك عدد من اقتصادات الأسواق الصاعدة. وفي شهر مارس ٢٠١١ تمت توسعتها وتمديدها بانضمام مشاركين جدد لزيادة الموارد المتاحة لتوفير التمويل. وفي ذلك الوقت، تم استحداث فترات التفعيل العامة للاقتراض بموجب الاتفاقات الجديدة للاقتراض بحد أقصى ستة أشهر لتحل محل أسلوب التفعيل على أساس كل قرض على حدة وفق الشكل الأصلي لهذه الاتفاقات. وأصبح بإمكان هذه الاتفاقات

إلى اليمين: السيدة كريستين لاغارد، المدير العام (إلى اليمين)، والسيد جيم يونغ كيم، رئيس البنك الدولي (في الوسط)، والسيد كوريكي جوجيما، ووزير المالية الياباني (إلى اليسار) يتفقدون مدينة سنداي اليابانية التي تضررت من الزلزال، أكتوبر ٢٠١٢. **إلى اليسار**: الصحفيون يحتشدون في مؤتمر صحفي أثناء الاجتماعات السنوية لعام ٢٠١٢.

بمجرد تفعيلها أن توفر موارد مكملة بحد أقصى ٣٦٦,٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٥٥٣ مليار دولار أمريكي).

ودخلت هذه الاتفاقات في صيغتها الموسعة حيز التنفيذ في مارس ٢٠١١، وتم تفعيلها لأول مرة في إبريل ٢٠١١. وقد تم تفعيل الاتفاقات الجديدة للاقتراض مرتين خلال الفترة الزمنية التي يغطيها هذا التقرير، في أكتوبر ٢٠١٢ وفي إبريل ٢٠١٣، حيث امتدت لتغطي الفترة القصوى البالغة ستة أشهر.

أما الاتفاقات العامة للاقتراض فتسمح للصندوق باقتراض مبالغ محددة من عملات ١١ اقتصادا من الاقتصادات المتقدمة (أو بنوكها المركزية). غير أنه لا يمكن تقديم مقترح بالحصول على الموارد الملتزم بها بموجب الاتفاقات العامة للاقتراض إلا في حالة عدم موافقة المشاركين في «الاتفاقات الجديدة للاقتراض» على اقتراح بتحديد فترة لتفعيل خطوط ائتمانية في ظل الاتفاقات الجديدة للاقتراض.

وتم تجديد الاتفاقات العامة للاقتراض واتفاق ائتماني مصاحب مع المملكة العربية السعودية، بدون أي تعديلات، لمدة خمس سنوات بدءا من ٢٦ ديسمبر ٢٠١٣. ويصل المبلغ المحتمل للائتمان المتاح للصندوق بموجب الاتفاقات العامة للاقتراض إلى ١٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٢٦ مليار دولار أمريكي)، فضلا على مبلغ إضافي قدره ١,٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٢,٣ مليار دولار أمريكي) متاح بموجب الاتفاق المصاحب مع المملكة العربية السعودية. وقد تم تفعيل الاتفاقات العامة للاقتراض ١٠ مرات حتى الآن، آخرها في عام ١٩٩٨.

اتفاقيات الاقتراض الثنائية

وقع الصندوق منذ بداية الأزمة العالمية عددا من اتفاقيات الإقراض وشراء السندات الثنائية مع مقرضين رسميين لتكملة موارده المستمدة من حصص العضوية واتفاقات الاقتراض الدائمة. وكانت الجولة الأولى من عملية الاقتراض الثنائية في الفترة ٢٠٠٩–٢٠١٠، واستخدمت هذه الموارد لتمويل الالتزامات المتعهد بها في ظل الاتفاقات التي يدعمها الصندوق والتي تمت الموافقة عليها قبل تفعيل الصيغة الموسعة من الاتفاقات الجديدة للاقتراض لأول مرة. وقد توقف استخدام موارد الاقتراض الثنائي للفترة ٢٠٠٩–٢٠١٠ اعتبارا من إبريل ٢٠١٣، ويجري حاليا استخدام الموارد المستمدة من حصص العضوية في تمويل ما تبقى من أرصدة غير مستخدمة بموجب الالتزامات المتعهد بها في ظل هذا النوع من الاقتراض.

وفي يونيو ٢٠١٢، وافق المجلس التنفيذي على طرائق لاتفاقيات الاقتراض الثنائية لتعزيز موارد الصندوق.[٨٥] وتستند هذه الطرائق على تلك الطرائق المستخدمة في الاقتراض الثنائي في الفترة ٢٠٠٩–٢٠١٠ وفي الصيغة الموسعة من الاتفاقات الجديدة للاقتراض. ويرى المجلس أن الصندوق لن يقوم بالسحب من الاتفاقيات الجديدة إلا بعد أن يكون قد تعهد بمعظم موارده القائمة والمتاحة من خلال حصص العضوية أو الاتفاقات الجديدة للاقتراض. ويمكن احتساب مطالبات الأعضاء على الصندوق في ظل هذه الاتفاقيات تحت بند الاحتياطيات الدولية، على أن يقوم الصندوق بسداد أي مبالغ مسحوبة مع الفوائد.

وإزاء خلفية تدهور الأوضاع الاقتصادية والمالية في منطقة اليورو، التزم ٣٨ بلدا خلال السنة بزيادة موارد الصندوق بواقع ٤٦١ مليار دولار أمريكي من خلال اتفاقيات الاقتراض الثنائية.[٨٦] وقد اعتمد المجلس التنفيذي اتفاقيات في أكتوبر ٢٠١٢ وفي يناير وفبراير وإبريل ٢٠١٣. وفي ٣٠ إبريل ٢٠١٣، بلغ عدد الاتفاقيات التي اعتمدها المجلس التنفيذي ٢١ اتفاقية، منها ١٨ اتفاقية انتهى وضعها في صيغتها النهائية ودخلت حيز التنفيذ، وبمبلغ إجمالي قدره ٣٥٠ مليار دولار أمريكي.

اتفاقيات لدعم تمويل البلدان منخفضة الدخل

في أعقاب إصلاحات عام ٢٠٠٩ لتسهيلات الصندوق للتمويل بشروط ميسرة، أطلق الصندوق حملة لتعبئة الأموال بغية توفير موارد إضافية للتمويل الثنائي في شكل قروض وكذلك لدعم التمويل بشروط ميسرة في إطار الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر. وقد تم توقيع اتفاقيات اقتراض أو اتفاقيات لشراء السندات لهذا الغرض مع ١٣ بلدا عضوا. ووقع الصندوق خلال العام اتفاقية إضافية للإقراض الثنائي مع البنك الوطني البلجيكي، توافق بلجيكا بموجبها على تقديم ٣٥٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (٥٤٠ مليون دولار أمريكي) في هيئة موارد جديدة تخصص لإقراض البلدان منخفضة الدخل.[٨٧] وفي ٣٠ إبريل ٢٠١٣ بلغ مجموع الموارد الإضافية المخصصة للتمويل بشروط ميسرة ٩,٨١ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (١٤,٨١ مليار دولار أمريكي).

مبيعات الذهب ونموذج الدخل الجديد

مبيعات الذهب

يتضمن نموذج دخل الصندوق الذي تم اعتماده عام ٢٠٠٨ إنشاء صندوق وقف في حساب الاستثمار يُموَّل من أرباح عمليات بيع محدودة لحيازات الذهب لدى المؤسسة. ويهدف هذا الحساب إلى استثمار هذه الموارد وتوليد عوائد للمساهمة في دعم ميزانية الصندوق مع الحفاظ على القيمة الحقيقية للوقف في الأجل الطويل. وقد وافق المجلس التنفيذي في يوليو ٢٠٠٩ على استخدام جانب من عائدات بيع الذهب لزيادة موارد الصندوق المتاحة للتمويل الميسر للبلدان منخفضة الدخل، إلى جانب استخدامه في تمويل الوقف.

وقد وافق المجلس التنفيذي في سبتمبر ٢٠٠٩ على بيع ٤٠٣,٣ أطنان مترية من الذهب، أي ما يعادل ثُمْن مجموع حيازات الصندوق من الذهب. وقد بدأت عمليات بيع الذهب في أكتوبر ٢٠٠٩ وانتهت في ديسمبر ٢٠١٠، وبلغ مجموع عائداتها ٩,٥٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، منها ٢,٦٩ مليار وحدة حقوق سحب خاصة تمثل القيمة الدفترية للذهب و٦,٨٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة تمثل الأرباح. وقد استندت جميع عمليات البيع على أساس الأسعار السوقية، التي كانت أعلى من السعر المفترض البالغ ٨٥٠ دولارا أمريكيا للأوقية في عام ٢٠٠٨ عندما اعتمد المجلس نموذج الدخل المعدل. وقد بلغ متوسط سعر بيع الذهب في ذلك الوقت ١١٤٤ دولارا أمريكيا للأوقية، مما ترتب عليه تحقيق أرباح إضافية «استثنائية» من مبيعات الذهب. ومن أرباح مبيعات الذهب التي بلغت ٦,٨٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة قرر المجلس أن يودع مبلغا قدره ٤,٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة في الاحتياطي الخاص للصندوق؛ وأودع المبلغ المتبقي وقدره ٢,٤٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، وهو ما يمثل قيمة الأرباح الإستثنائية، في الاحتياطي العام للصندوق، لحين الانتهاء من المناقشات حول كيفية استخدامه في نهاية المطاف.

وفي إطار مجموعة تدابير التمويل المقررة للبلدان منخفضة الدخل خلال الفترة ٢٠٠٩–٢٠١٤، وافق المجلس التنفيذي في شهر فبراير ٢٠١٢ على توزيع ٧٠٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (١,١ مليار دولار أمريكي) على جميع بلدانه الأعضاء من أصل ذلك المبلغ المودع في الاحتياطي العام وقدره ٢,٤٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة. وقد تقرر عدم دخول هذا التوزيع حيز التنفيذ إلا بعد تقديم البلدان الأعضاء ضمانات مرضية بتحويل مبالغ جديدة تعادل ٩٠٪ على الأقل من المبلغ الموزّع — أي ٦٣٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (٩٧٨ مليون دولار أمريكي) — أو تقديمها بأي شكل آخر، إلى «الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر».[٨٨] وقد تحقق هذا الحد المعياري في شهر أكتوبر ٢٠١٢، وتم التوزيع في وقت لاحق من ذلك الشهر.[٨٩] ويواصل الصندوق السعي للحصول على مساهمات من بقية البلدان الأعضاء لتعظيم طاقته لتوفير التمويل بشروط ميسرة.

وناقش المجلس استخدام المبلغ المتبقي من الأرباح الاستثنائية من عائدات بيع الذهب وقدره ١,٧٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٢,٧ مليار دولار أمريكي) في عدة مناسبات خلال عام ٢٠١١. وخلال هذه المناقشات، نظر المجلس في ثلاثة بدائل أساسية، هي تيسير الحصول على المساهمات لزيادة القدرة على توفير التمويل بشروط ميسرة إلى البلدان منخفضة الدخل، وتعزيز أرصدة الصندوق الوقائية، وتعزيز موارد الوقف المخصص لاستثمار عائدات الذهب. وفي سبتمبر ٢٠١٢، أقر المجلس توزيع المبلغ المتبقي من الأرباح الاستثنائية للمساعدة على وضع «الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر» على مسار قابل للاستمرار (راجع الفصل ٤).

قواعد ولوائح تنظيمية جديدة لحساب الاستثمار

وفقا لما أشرنا إليه في القسم الفرعي السابق، ينطوي نموذج دخل الصندوق الذي اعتمد في عام ٢٠٠٨ على إنشاء صندوق وقف في حساب الاستثمار مما اقتضى توسيع صلاحية الصندوق للاستثمار. وقد أجيز هذا التوسع بموجب التعديل الخامس لاتفاقية تأسيس الصندوق، الذي دخل حيز التنفيذ في فبراير ٢٠١١. وفي أعقاب عدد من المناقشات التي أجراها المجلس التنفيذي حول القضايا المتعلقة بتوسيع صلاحيات الصندوق للاستثمار (بما في ذلك جولتي المناقشات في يونيو ٢٠١٢ ويناير ٢٠١٣)، اعتمد المجلس في يناير ٢٠١٣ مجموعة جديدة من القواعد واللوائح التنظيمية لحساب الاستثمار.[٩٠] وتحل هذه المجموعة من القواعد واللوائح التنظيمية محل المجموعة التي سبق أن اعتمدها المجلس في عام ٢٠٠٦ وتوفر الإطار القانوني لتطبيق صلاحية الاستثمار الموسعة.

وتنشئ القواعد واللوائح الجديدة ثلاثة حسابات فرعية ضمن حساب الاستثمار — وهي حسابات الدخل الثابت، والوقف، والأرباح الاستثنائية المؤقتة — لكل منها أهداف محددة. وتوفر هذه القواعد واللوائح حماية قوية من التضارب الفعلي أو المتصور في المصالح، بما في ذلك الفصل الواضح في المسؤوليات بين المجلس التنفيذي والإدارة العليا للصندوق والمديرين الخارجيين، واستبعاد أنشطة استثمارية معينة هي بطبيعتها أكثر عرضة لنشوء تصورات تضارب المصالح.

الرسوم والفائدة التعويضية واقتسام الأعباء والدخل

الرسوم

إلى حين استثمار الموارد المودعة في صندوق الوقف (راجع القسم الفرعي السابق)، والذي سيتم على مراحل خلال فترة ثلاث سنوات، لا يزال مصدر الدخل الرئيسي للصندوق يتمثل في أنشطته التمويلية. ويتكون معدل الرسم الأساسي (سعر الفائدة) على التمويل من الصندوق من سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة مضافا إليه هامش مُعبَّر عنه بنقاط الأساس.[٩١] ويتم تحديد هذا الهامش وفق قاعدة لتحديد معدل الرسم الأساسي اعتمدها المجلس التنفيذي في عام ٢٠١١. وتشكل القاعدة الجديدة، اعتبارا من السنة المالية ٢٠١٣ والسنوات التالية، خطوة مهمة نحو التنفيذ الكامل للنموذج الجديد لدخل الصندوق، الذي يُحدد بموجبه الهامش بحيث يغطي تكاليف الوساطة المرتبطة بالإقراض من الصندوق ويسمح بتكوين الاحتياطيات. وبالإضافة إلى ذلك، تنطوي القاعدة الجديدة على مضاهاة البيانات لضمان اتساق معدل الرسم على نحو معقول مع الأوضاع في سوق الائتمان على المدى البعيد. وبالنسبة للسنتين الماليتين ٢٠١٣ و٢٠١٤، وافق المجلس على إبقاء هامش معدل الرسم عند ١٠٠ نقطة أساس.

وتُفرض رسوم إضافية تبلغ ٢٠٠ نقطة أساس على استخدام البلد العضو مبالغ ائتمانية كبيرة (أكثر من ٣٠٠٪ من حصة البلد العضو) ضمن الشرائح الائتمانية[٩٢] وفي ظل الاتفاقات الممددة؛ ويشار إليها باعتبارها «رسوما إضافية حسب مستوى استخدام الموارد». ويفرض الصندوق أيضا «رسوما إضافية حسب الإطار الزمني» بمقدار ١٠٠ نقطة أساس على استخدام المبالغ الائتمانية الكبيرة (نفس المستوى الحدي أعلاه) التي تظل قائمة لأكثر من ٣٦ شهرا.

وإلى جانب الرسوم الأساسية والرسوم الإضافية الدورية، يفرض الصندوق أيضا رسوم خدمات، ورسوم التزام، ورسوما خاصة، حيث يُفرض رسم خدمة قدره ٠,٥٪ على كل عملية سحب للموارد

من حساب الموارد العامة، وهناك رسم التزام قابل للرد على المبالغ الممنوحة كل ١٢ شهرا بموجب اتفاقات حساب الموارد العامة، مثل اتفاقات الاستعداد الائتماني، والاتفاقات الممددة، والاتفاقات في ظل خط الائتمان المرن، والاتفاقات في ظل خط الوقاية والسيولة. وتُفرض رسوم التزام تبلغ ١٥ نقطة أساس على المبالغ المتاحة للسحب حتى ٢٠٠٪ من حصة العضوية، و٣٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ٢٠٠٪ وبحد أقصى ١٠٠٠٪ من حصة العضوية، و٦٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ١٠٠٠٪ من حصة العضوية. وتُرد الرسوم عند استخدام الائتمان بقدر يتناسب مع المسحوبات الفعلية. ويفرض الصندوق أيضا رسوما خاصة على مدفوعات المبلغ الأصلي المتأخرة عن موعد استحقاقها وعلى الرسوم المتأخرة عن موعد استحقاقها بفترات تقل عن ستة أشهر.

وتماشيا مع العناصر الأساسية في نموذج الدخل الجديد، قرر المجلس التنفيذي استئناف العمل بالتقليد المتبع منذ فترة طويلة والذي يقضي بتعويض حساب الموارد العامة عن تكاليف إدارة الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر في عام ٢٠١٣.

الفائدة التعويضية والفوائد

على جانب المصروفات، يدفع الصندوق فوائد (فائدة تعويضية) لبلدانه الأعضاء مقابل مراكزها الدائنة في حساب الموارد العامة (المعروفة باسم «مراكز شرائح الاحتياطيات»). وتنص اتفاقية تأسيس الصندوق على ألا تتجاوز نسبة هذه الفائدة التعويضية سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة، وألا تقل عن ٨٠٪ من هذا السعر. ونسبة الفائدة التعويضية في الوقت الحالي تعادل سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة، وهو أيضا سعر الفائدة الحالي على اقتراض الصندوق.

وكما أسلفنا في هذا الفصل، يجوز للصندوق أن يستكمل موارده المستمدة من الحصص مؤقتا عن طريق اتفاقات الاقتراض الدائمة والاتفاقات الثنائية. وفي ٣٠ إبريل ٢٠١٣، بلغت حيازة الصندوق من الأموال المقترضة من البلدان الأعضاء من خلال القروض الثنائية واتفاقات شراء السندات، والاتفاقات الموسعة والممددة بموجب الاتفاقات الجديدة للاقتراض ٤٦ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٦٩ مليار دولار أمريكي).

اقتسام الأعباء

يتم تعديل معدلات الرسم والفائدة التعويضية وفق آلية لاقتسام الأعباء وُضعت في منتصف الثمانينات بحيث توزع تكلفة الالتزامات المالية غير المؤداة للصندوق بالتساوي بين الأعضاء الدائنين والمدينين. ويسترد الصندوق رسوم الفائدة ربع السنوية غير المؤداة (غير المسددة) لمدة ستة أشهر أو أكثر عن طريق رفع معدل الرسم وخفض معدل الفائدة التعويضية (تعديلات اقتسام الأعباء) للتعويض عن الدخل المفقود. وتُرد المبالغ التي يتم تحصيلها على هذا النحو عند تسوية الرسوم غير المؤداة.

وفي السنة المالية ٢٠١٣، بلغ متوسط التعديلات المقررة لرسوم الفائدة ربع السنوية غير المسددة أقل من نقطة أساس واحدة، الأمر الذي يعكس ارتفاع الائتمان المستحق للصندوق بسبب تأثير الأزمة العالمية على البلدان الأعضاء وحدوث زيادة مماثلة في مراكز الشرائح الاحتياطية للبلدان الأعضاء. وبلغ متوسط معدلات الرسم والفائدة التعويضية المعدلة ١,٠٩٪ و٠,٠٩٪ على الترتيب في السنة المالية ٢٠١٣.

صافي الدخل

بلغ صافي دخل الصندوق ٢ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٣ مليار دولار أمريكي) في السنة المالية ٢٠١٣، مما يعكس أساسا الدخل الناتج عن ارتفاع مستويات أنشطة التمويل واستثمارات الصندوق في حساب الاستثمار.

الميزانيتان الإدارية والرأسمالية

وفي إبريل ٢٠١٢، وفي سياق الميزانية متوسطة الأجل للسنوات المالية ٢٠١٣ إلى ٢٠١٥، اعتمد المجلس التنفيذي مصروفات إدارية صافية للسنة المالية ٢٠١٣ بلغ مجموعها ٩٩٧ مليون دولار أمريكي، مع حد أقصى للمصروفات الإجمالية يبلغ ١١٥٩ مليون دولار أمريكي (راجع الجدول ٥–١).[٩٣] وبالإضافة إلى ذلك، وافق المجلس على ترحيل ما يصل إلى ٤١ مليون دولار أمريكي من الموارد التي لم تُنفق خلال السنة المالية ٢٠١٢. ووافق أيضا على مصروفات رأسمالية بلغت ٣٨٨ مليون دولار أمريكي، يتعلق معظمها بمشروع التجديد متعدد السنوات لمبنى المقر الرئيسي القديم (الإطار ٥–١).

الإطار ٥–١

تجديدات مباني الصندوق

مبنى المقر الرئيسي ١: تتركز أعمال تجديد مبنى المقر الرئيسي ١ (HQ1) الذي يكاد يصل عمره ٤٠ عاما (وهو أقدم المبنيين اللذين يشكلان مقر الصندوق الرئيسي في واشنطن العاصمة) على استبدال أنظمة المبنى الرئيسية لضمان تحقيق عناصر السلامة وكفاءة استخدام الطاقة. وبعد صدور موافقة المجلس التنفيذي على المشروع في سياق الموازنة متوسطة الأجل للسنوات المالية ٢٠١٢–٢٠١٤، بدأ المهندسون في وضع التصميمات الهندسية لعملية التجديد. وتستوفي هذه التصميمات، التي اعتمدتها إدارة الصندوق العليا في إبريل ٢٠١١، متطلبات العمل في الصندوق من حيث تصميم المساحات الرئيسية في المبنى والمساحات المخصصة للمكاتب. وقد تم إرساء عقد البناء على الشركة المكلفة بالأعمال من خلال عملية تنافسية، وصُرفت المبالغ التي سبق أن اعتمدها المجلس التنفيذي للبدء في العمل. وقد بدأت أعمال الإصلاح والتجديد في ربيع عام ٢٠١٣ وسيستغرق تنفيذها أربع سنوات.

مبنى كونكورديا: بدأت في نوفمبر ٢٠١١ أعمال تجديد مبنى كونكورديا الذي يبلغ من العمر ٤٦ عاما، وهو منشأة مخصصة للإقامة الممتدة المعدة غالبا للمسؤولين من البلدان الأعضاء المشاركين في الدورات التدريبية التي يعقدها «معهد تنمية القدرات»، وذلك لتحديث واستبدال عناصر البنية التحتية المتهالكة في المبنى، بغية الوصول بالمبنى إلى حالة أكثر حداثة، وكفاءة في استخدام الطاقة، وقدرة على البقاء. وسوف يحصل المبنى بعد انتهاء التجديدات على شهادة «ليد الذهبية» «الريادة في تصميم أنظمة الطاقة وحماية البيئة» (LEED) عن فئة التصميم والإنشاء ومن المتوقع أن يحصل على شهادة «ليد البلاتينية» عن أعمال التشغيل والصيانة المستمرة. وفي إبريل ٢٠١٣ افتتحت المنشأة مجددا واستقبلت النزلاء من المشاركين في الدورات التدريبية.

الجدول ٥–١
الميزانية حسب فئات النفقات الرئيسية، السنوات المالية ٢٠١٢–٢٠١٦
(بملايين الدولارات الأمريكية)

	السنة المالية ٢٠١٢		السنة المالية ٢٠١٣		السنة المالية ٢٠١٤	السنة المالية ٢٠١٥	السنة المالية ٢٠١٦
	الميزانية	نتائج الميزانية	الميزانية	نتائج الميزانية	الميزانية	الميزانية	الميزانية
النفقات الإدارية							
الموظفون	٨٢٠	٧٩٩	٨٣٥	٨٠٢	٨٦٢	٨٦٧	٨٦٩
السفر[1]	١١٢	١٠٥	١٢٥	١١٩	١٢٣	١٢٤	١٢٩
المباني ونفقات أخرى	١٨١	١٧٨	١٨١	١٨٠	١٩٠	١٩٢	١٩٤
المباني ونفقات أخرى	١١	—	١٨	—	١٢	١١	١١
مجموع الميزانية الإجمالي	**١,١٢٣**	**١,٠٨٢**	**١,١٥٩**	**١,١٠٢**	**١,١٨٦**	**١,١٩٥**	**١,٢٠٣**
المقبوضات[2]	–١٣٨	–١٣٦	–١٦١	–١٥٤	–١٧٩	–١٧٢	–١٧١
مجموع صافي الميزانية	**٩٨٥**	**٩٤٧**	**٩٩٧**	**٩٤٨**	**١,٠٠٧**	**١,٠٢٣**	**١,٠٣٢**
الترحيل[3]	٣٤	—	٤١	—	٤٢		
مجموع صافي الميزانية شاملا المبالغ المرحلة	**١,٠١٩**	**٩٤٧**	**١,٠٣٨**	**٩٤٨**	**١,٠٤٩**	**١,٠٢٣**	**١,٠٣٢**
رأس المال							
المرافق وتكنولوجيا المعلومات	١٦٢	٤٤	٣٨٨	٨٩	٤١	٤٦	٤٤

المصدر: مكتب الميزانية والتخطيط في صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: قد لا تتوافق الأرقام مع المجاميع نظرا للتقريب.

١ تشمل السنة المالية ٢٠١٣ والسنة المالية ٢٠١٦ السفر إلى مقر الاجتماعات السنوية المنعقدة في الخارج.
٢ تشمل الأنشطة الممولة من الجهات المانحة، واتفاقات اقتسام التكاليف مع البنك الدولي، ومبيعات المطبوعات، وإيرادات موقف السيارات، وإيرادات أخرى متنوعة.
٣ الموارد المرحلة من السنة السابقة بموجب قواعد معتمدة.

وقد ظل عمل الصندوق خلال السنة متأثرا بالأزمة العالمية التي لا تزال مستمرة، وتهدف الميزانية إلى دعم دور المؤسسة الفعال في الجهود العالمية المبذولة لاستعادة الاستقرار المالي. ومقارنة بالسنة المالية السابقة، ظل الإنفاق الكلي بلا أي تغيير بالقيمة الحقيقية، باستثناء إجراء توزيع خاص لصالح الاجتماعات السنوية لعام ٢٠١٢، كما ظل متضمنا تخصيصا مؤقتا قدره ٥٣ مليون دولار أمريكي، لمواجهة الاحتياجات المتعلقة بالأزمة.

وبلغ صافي المصروفات الإدارية الفعلية خلال السنة المالية ٢٠١٣ مبلغا قدره ٩٤٨ مليون دولار أمريكي، بواقع ٥٠ مليون دولار أمريكي أقل من مجموع صافي الميزانية، ويرجع السبب في انخفاض مستوى الإنفاق أساسا إلى تراجع مصروفات الموارد البشرية إلى مستويات أدنى من المخطط لها ونتيجة احتياطيات الطوارئ غير المنصرفة، والتي سبق تحديدها عند مستويات أعلى في السنة المالية ٢٠١٣ نتيجة ازدياد المخاطر وأجواء عدم اليقين الشديد التي اكتنفت الآفاق في ذلك الوقت. وبلغ مجموع الإنفاق الرأسمالي الفعلي على مشروعات تكنولوجيا المعلومات ٨٩ مليون دولار أمريكي وكان في حدود المخطط له إلى حد بعيد. وتمثلت مشروعات المرافق الرئيسية في تجديد مبنى كونكورديا وبدء العمل التمهيدي في مشروع تجديد مبنى المقر الرئيسي HQ1 (راجع الإطار ٥–١). وركزت استثمارات تكنولوجيا المعلومات على زيادة استقرار الأنظمة الرئيسية ورفع درجة كفاءتها، بما في ذلك مواصلة الاستثمار في مبادرات إدارة المعلومات والبيانات، فضلا على أمن تكنولوجيا المعلومات.

ولأغراض الإبلاغ المالي، يعتمد الصندوق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) في تسجيل المصروفات الإدارية بدلا من تسجيل مصروفات الميزانية على أساس نقدي. وتقتضي هذه المعايير المحاسبة على أساس الاستحقاق وقيد واستهلاك تكاليف مزايا العاملين على أساس التقييمات الاكتوارية. ويعرض الجدول ٥–٢ مطابقة تفصيلية بين نتائج تنفيذ الميزانية الإدارية الصافية للسنة المالية ٢٠١٣ البالغة ٩٤٨ مليون دولار أمريكي والمصروفات الإدارية على أساس المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية البالغة ٧٥١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (أي ١١٣٥ مليون دولار أمريكي) على النحو الوارد في الكشوف المالية المدققة للصندوق عن هذه السنة.

وفي إبريل ٢٠١٣، وافق المجلس التنفيذي على ميزانية السنة المالية ٢٠١٤، بما فيها مصروفات إدارية صافية تبلغ ١٠٠٧ مليون دولار أمريكي مع حد أقصى للمصروفات الإدارية الإجمالية قدره ١١٨٦ مليون دولار أمريكي بالإضافة إلى ترحيل مبلغ يصل إلى ٤٢ مليون دولار أمريكي من الموارد غير المنصرفة في السنة المالية ٢٠١٣. وللسنة الثانية على التوالي، ظلت حدود المصروفات الإدارية الصافية دون تغيير بالقيمة الحقيقية مقارنة بالسنة السابقة. وبلغت الميزانية الرأسمالية ٤١ مليون دولار أمريكي، منها ٢٤ مليون دولار أمريكي لتمويل الاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات والباقي لمشروعات المرافق. واعتمد المجلس التنفيذي أيضا ميزانيتين مرجعيتين للسنتين الماليتين ٢٠١٥–٢٠١٦.

وقد تم وضع الميزانية متوسطة الأجل ٢٠١٤–٢٠١٦ ضمن إطار التخطيط الاستراتيجي في الصندوق باعتمادات كلية وتخصيص للموارد لضمان الوفاء بأولويات المؤسسة وفقا لما جاء في برنامج عمل السياسات العالمية للسيدة المدير العام (راجع الفصل الرابع).

وفي حدود اعتمادات الميزانية التي لم يطرأ عليها تغيير أمكن استيعاب طلبات وأنشطة جديدة. مثل تعزيز دعم التحول والإصلاح في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وزيادة الدعم لأعمال الرقابة الثنائية والعمل البرامجي . وذلك من خلال إعادة توجيه الموارد داخليا. وتضمنت عمليات إعادة التخصيص بعض الترشيد في منتجات الرقابة متعددة الأطراف وأشكال العمل التحليلي الأخرى وتحقيق وفورات في بنود الميزانية الرئيسية نتيجة التغييرات الأخيرة في السياسات والإجراءات الداخلية. وبالنسبة للسنة المالية ٢٠١٤، تحافظ الميزانية على نفس مستوى الموارد المؤقتة المرتبطة بالأزمة والمعتمدة للسنة المالية ٢٠١٣ (٥٣ مليون دولار أمريكي)؛ وسوف تجري مراجعة مستوى التمويل المؤقت وعناصره في سياق دورة الميزانية للسنة المالية ٢٠١٥.

المتأخرات المستحقة للصندوق

تراجعت الالتزامات المالية غير المسددة لصندوق النقد الدولي (وفي إطار دوره كأمين) من ١٣٠١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (٢٠١٧ مليون دولار أمريكي) في نهاية إبريل ٢٠١٢ إلى ١٢٩٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (١٩٥٩ مليون دولار أمريكي) في نهاية إبريل ٢٠١٣ (الجدول ٥–٣). وبلغت حصة السودان حوالي ٧٦٪ من المتأخرات المتبقية، وبلغت حصتا الصومال وزمبابوي ١٨٪ و٦٪ على الترتيب. وفي نهاية إبريل ٢٠١٣، كانت جميع المتأخرات المستحقة للصندوق متأخرات مطولة (أي قائمة لمدة تتجاوز ٦ شهور)؛ وكان ثلثها متأخرات سداد أصل القروض، والثلثان المتبقيان رسوما وفوائد غير مسددة. وكان أكثر من أربعة أخماس المتأخرات مستحق السداد إلى حساب الموارد العامة والباقي إلى الصندوق الاستئماني والصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر. وزمبابوي هو البلد الوحيد الذي عليه متأخرات مطولة قائمة للصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر. وساعد التوزيع العام لوحدات حقوق السحب الخاصة الذي تم في أغسطس ٢٠٠٩ على تسهيل مواظبة جميع البلدان المستحقة عليها متأخرات مطولة على سداد التزاماتها لإدارة حقوق السحب الخاصة.

وطُبقَّت تدابير تصحيحية في ظل استراتيجية الصندوق التعاونية المعززة بشأن المتأخرات بغية معالجة المتأخرات التي طال أمدها. وبنهاية السنة المالية، ظل الصومال والسودان غير مؤهلين للاستفادة من موارد حساب الموارد العامة. ولن تتمكن زمبابوي من الاستفادة من موارد حساب الموارد العامة حتى تقوم بتسوية المتأخرات مستحقة السداد إلى الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر تسوية كاملة. وفي سياق التدابير العلاجية التي اتخذها الصندوق لمعالجة مسألة المتأخرات المستحقة غير المسددة لا تزال زمبابوي خاضعة لقيود إعلان عدم التعاون، والتعليق الجزئي للمساعدة الفنية، والاستبعاد من قائمة البلدان المؤهلة للاستفادة من موارد الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر. وفي أكتوبر ٢٠١٢، قرر المجلس التنفيذي استمرار الصندوق في تقديم المساعدة الفنية إلى زمبابوي في بعض المجالات المستهدفة.

آليات التدقيق

تتألف آليات التدقيق في صندوق النقد الدولي من مؤسسة تدقيق خارجية، ووظيفة للتدقيق الداخلي، ولجنة مستقلة للتدقيق الخارجي تقوم بالإشراف العام على التدقيق السنوي، وفق النظام الداخلي للصندوق.

لجنة التدقيق الخارجي

تتألف لجنة التدقيق الخارجي من ثلاثة أعضاء يختارهم المجلس التنفيذي ويعينهم المدير العام. وتبلغ مدة خدمة الأعضاء ثلاث سنوات على أساس التداخل، ويتمتعون بالاستقلالية عن الصندوق. ويحمل أعضاء اللجنة جنسيات بلدان أعضاء مختلفة ولا بد أن تكون لديهم الخبرات والمؤهلات اللازمة لممارسة أعمال الإشراف على عملية التدقيق السنوي. ويتمتع أعضاء اللجنة في المعتاد بخبرات واسعة في شركات المحاسبة العامة الدولية أو القطاع العام أو الدوائر الأكاديمية. وتختار اللجنة واحدا من أعضائها رئيسا لها، وتحدد إجراءاتها، وتكون مستقلة عن الإدارة العليا للصندوق في الإشراف

الجدول ٥–٢
المصروفات الإدارية المبلغة في الكشوف المالية
(بملايين الدولارات الأمريكية، ما لم يذكر خلاف ذلك)

نتائج الميزانية الإدارية الصافية للسنة المالية ٢٠١٣	٩٤٨
فروق التوقيت	
تكاليف مزايا التقاعد وما بعد الخدمة	٢١٣
المصروفات الرأسمالية — استهلاك مصروفات السنة الجارية والسنوات السابقة	٤٧
مبالغ غير مدرجة في الميزانية الإدارية	
المصروفات الرأسمالية — بنود تُصرف على الفور وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	٨
مبالغ منصرفة لإدارة العمليات العامة (من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر والصندوق الاستئماني لتخفيف أعباء الديون، في مرحلة ما بعد الكوارث وإدارة حقوق السحب الخاصة)	–٨١
مجموع المصروفات الإدارية الواردة في الكشوف المالية المدققة	١,١٣٥
بند للتذكرة:	
مجموع المصروفات الإدارية الواردة في الكشوف المالية المدققة (بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة)	٧٥١

المصادر: إدارة المالية ومكتب الميزانية والتخطيط في صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: قد لا تتوافق الأرقام مع المجاميع نظرا للتقريب. وتستند عمليات التحويل إلى المتوسط المرجح الفعلي لسعر صرف الدولار الأمريكي/وحدة حقوق السحب الخاصة في السنة المالية ٢٠١٣ لمصروفات بلغت حوالي ١,٥١.

على عملية التدقيق السنوي. وتجتمع لجنة التدقيق الخارجي كل عام في واشنطن العاصمة، في يناير أو فبراير في العادة، للإشراف على أعمال التخطيط لعملية التدقيق السنوي، وفي شهر يونيو بعد إستكمال عملية التدقيق، كما تجتمع في شهر يوليو لعرض موجز للإحاطة على المجلس التنفيذي. ويتشاور خبراء الصندوق والمدققون الخارجيون مع أعضاء اللجنة طوال العام. وضمت لجنة التدقيق الخارجي لعام ٢٠١٣ الأعضاء التالية أسماؤه: السيد عرفان آياس (الرئيس)، والسيد غونزالو راموس والسيد جيان–تشي وانغ.

مؤسسة التدقيق الخارجي

تتولى مؤسسة التدقيق الخارجي، التي يختارها المجلس التنفيذي بالتشاور مع لجنة التدقيق الخارجي ويعينها المدير العام، مسؤولية إجراء التدقيق الخارجي السنوي للصندوق، وإبداء رأيها بشأن كشوفه المالية، بما في ذلك الحسابات التي تُدار بموجب أحكام القسم ٢(ب) من المادة الخامسة من اتفاقية تأسيس الصندوق ونظام تقاعد الموظفين. وعند انتهاء التدقيق السنوي، تعرض لجنة التدقيق الخارجي على المجلس التنفيذي موجز إحاطة يتضمن نتائج التدقيق وترفع التقرير الصادر عن مؤسسة التدقيق الخارجي، عن طريق المدير العام والمجلس التنفيذي، إلى مجلس المحافظين للنظر فيه. وتُعيَّن مؤسسة التدقيق الخارجي عادة لمدة خمس سنوات. وتعمل شركة Deloitte & Touche LLP حاليا كمؤسسة التدقيق الخارجي للصندوق. وقد أبدت الشركة رأيا غير متحفظ بشأن تدقيق الكشوف المالية للصندوق عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠١٣.

مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي

يكلف مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي (OIA) بأداء وظيفة التدقيق الداخلي في الصندوق، حيث يُجري فحصا مستقلا لمدى فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة في الصندوق. ويتضمن نطاق تغطية أعمال التدقيق التي يجريها المكتب موظفي الصندوق، والمجلس التنفيذي، ومكاتب المديرين التنفيذيين، ومكتب التقييم المستقل وموظفيه.

وقد أجرى مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي عشر عمليات تدقيق ومراجعة خلال السنة كما أحرز تقدما كبيرا في ثلاثة عمليات أخرى، وذلك في المجالات التالية: التدقيق المالي لكفاية الضوابط والإجراءات اللازمة لوقاية الأصول والحسابات المالية للصندوق وإدارتها، وتدقيق تكنولوجيا المعلومات لتقييم كفاية عمل إدارة تكنولوجيا المعلومات وفعالية التدابير بشأن أمن المعلومات، ومراجعات التشغيل والفعالية في إجراءات العمل والضوابط المصاحبة، وكفاءة العمليات في تحقيق الأهداف الكلية للصندوق. وإضافة إلى ذلك أجرى المكتب خمس مراجعات استشارية وقدم المساعدة الفنية في تحقيق داخلي.

وإلى جانب وظيفة التدقيق الداخلي، يعمل المكتب أيضا كأمانة للجنة الاستشارية المعنية بإدارة المخاطر. وفي هذا السياق، يقوم بتنسيق إصدار تقرير سنوي حول إدارة المخاطر للعرض على المجلس ويقدم الدعم في عرض موجز الإحاطة على المجلس التنفيذي حول إدارة المخاطر.

وتماشيا مع أفضل الممارسات، يرفع مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي تقاريره للإدارة العليا للصندوق وإلى لجنة التدقيق الخارجي، وذلك ضمانا لموضوعيته واستقلاليته. وفي ديسمبر ٢٠١٢ خضعت أنشطة مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي للتقييم من جانب فريق تقييم مستقل من «معهد المدققين الداخليين»، الذي أكد التزام المكتب بكل المعايير المهنية المعمول بها.

ويستعرض المجلس التنفيذي أنشطة المكتب مرتين سنويا من خلال تقرير حول الأنشطة يتضمن معلومات حول عمليات التدقيق والمراجعة التي يخطط المكتب لإجرائها، بالإضافة إلى نتائج هذه العمليات وحالة تنفيذ توصيات التدقيق، ويتم إطلاع المجلس على جميع تقارير التدقيق. وكانت آخر جلسة لإحاطة المجلس بهذه الأمور، حتى نهاية السنة المالية، هي جلسة عرض موجز الإحاطة التي عُقدت في يناير ٢٠١٣. ولم يتم الإشارة إلى أي مواد أو مواطن ضعف خطيرة يمكن أن تؤثر في هيكل الضوابط الداخلية والكشوف المالية في الصندوق. وقد تحسن معدل التنفيذ الكلي لتوصيات التدقيق خلال النصف الأول من السنة المالية ٢٠١٣ مقارنة بسنة ٢٠١٢، رغم أنه ظل أدنى قليلا من المعدل في السنوات السابقة.

إدارة المخاطر

استمرت على مدار السنة الخطوات المتخذة لتقوية إطار إدارة المخاطر في الصندوق، لا سيما من خلال جهود إحدى اللجان وفرقة عمل تم تكليفهما بالعمل في هذا المجال. وتقدم اللجنة الاستشارية المعنية

الجدول ٥–٣

المتأخرات المستحقة للصندوق على البلدان التي لديها التزامات متأخرة السداد لمدة ستة أشهر أو أكثر وحسب النوع، كما في ٣٠ إبريل ٢٠١٣

(بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة)

		حسب النوع		
	المجموع	الإدارة العامة (بما في ذلك التسهيل التمويلي للتصحيح الهيكلي)		الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر
الصومال	٢٣٣,٨	٢٢٥,٦	٨,٢	—
السودان	٩٨٢,١	٩٠٠,٦	٨١,٥	—
زيمبابوي	٨٢,٢	—	—	٨٢,٢
المجموع	**١,٢٩٨,١**	**١,١٢٦,١**	**٨٩,٨**	**٨٢,٢**

المصدر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي.

إلى اليمين: مدير إدارة الموارد البشرية، السيد مارك بلانت، يخاطب موظفي الصندوق في لقاء مفتوح بمقر الصندوق في مارس ٢٠١٣.
إلى اليسار: رئيس اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، السيد ثارمان شانموغاراتنام، يتحدث في اجتماعات الربيع لعام ٢٠١٣.

بإدارة المخاطر الدعم في تطبيق إطار إدارة المخاطر في الصندوق. وكما أسلفنا في الفقرة الفرعية السابقة فإنها تقوم بإعداد تقرير سنوي حول أهم المخاطر التي تواجه الصندوق وتقدم موجزا غير رسمي لإحاطة المجلس التنفيذي بقضايا إدارة المخاطر، وهو ما قامت به بالفعل، خلال السنة المالية التي يشملها هذا التقرير، في شهر يونيو ٢٠١٢.

وفي أغسطس ٢٠١٢، ناقش المجلس التنفيذي تقرير عام ٢٠١٢ بشأن إدارة المخاطر الذي أعدته اللجنة. وأيد المديرون التنفيذيون عموما صيغة التقرير الأكثر تركيزا والتي أفادت من مسح مبسط لتقييم المخاطر ومن تحسين طرق الإبلاغ بالوقائع. واقترحوا أن تتاح لهذه التقارير في المستقبل فرصة لطرح تقديرات للمخاطر تكون أكثر تكاملا مع زيادة التركيز على استراتيجيات التخفيف من حدة المخاطر وإجراء مراجعات لتدابير التنفيذ السابقة.

وقد انتهت «مجموعة العمل المعنية بإطار إدارة المخاطر في الصندوق»، المعينة في مارس ٢٠١٢، من عملها في فبراير ٢٠١٣، وذلك بعد التشاور مع خبراء خارجيين في القطاعين العام والخاص، ورفعت تقريرها بما خلصت إليه من نتائج إلى إدارة الصندوق العليا للنظر فيه. وكانت مجموعة العمل هذه مكلفة بتقديم المقترحات لمعالجة أهم التوصيات المنبثقة من تقرير هيئة للخبراء الخارجيين التي شُكِّلت في عام ٢٠١٠ لإجراء مراجعة مستقلة وشاملة لإطار إدارة المخاطر في الصندوق. وقد كُلِفَت مجموعة أيضا بدراسة الدور المحتمل للتحليل الكمي في إدارة الصندوق للمخاطر المالية.

سياسات الموارد البشرية والهيكل التنظيمي

يمثل موظفو الصندوق العنصر الأساسي في نجاحه، كما أن الإدارة الفعالة للموارد البشرية والتي تساند هذه القوة العاملة القائمة على المعارف هي أهم عنصر لمدى أهمية المؤسسة. واستمرار نجاح الصندوق مرهون بقدرته على جذب قوى عاملة ذات مهارة عالية تتميز بالابتكار وتتسم بالتنوع، فضلا على تحفيزها والاحتفاظ بها وتنمية قدراتها.

الموارد البشرية خلال السنة

واصل الصندوق تركيزه على حملة التوظيف المكثفة خلال السنة، حيث قام بتنفيذ إصلاحات على مستوى الموارد البشرية كرد فعل لمسح موظفي الصندوق في عام ٢٠١٠، مع العمل على تحديث المزايا والخدمات المتاحة للموارد البشرية في المؤسسة بأسرها.

خصائص القوى العاملة

تشكلت أساسا طبيعة تعيين الموظفين والاحتفاظ بهم خلال السنة التقويمية ٢٠١٢ بفعل استمرار الطلب على خدمات الصندوق نتيجة الأزمة العالمية الجارية.[٩٤] فقد قام الصندوق بتعيين ١٦١ موظفا جديدا في عام ٢٠١٢، منهم ٨٥ خبيرا اقتصاديا، بزيادة طفيفة عن السنة السابقة. أما التعيين في المسار الوظيفي التخصصي فقد تجاوز المتوسط المسجل في السنوات الخمسة الأخيرة، حيث بلغ عدد المعينين الجدد في هذا المسار الوظيفي ٤٨ موظفا، بزيادة قدرها ٣٧٪ مقارنة بعام ٢٠١١.

ويعتمد الصندوق أساسا على الخبراء الاقتصاديين الذين يتمتعون بخبرة لسنوات طويلة في مجالي التحليل وصنع السياسات لشغل المناصب في إدارات المناطق الجغرافية والإدارات الوظيفية. وفي عام ٢٠١٢ بلغ مجموع المعينين من الخبراء الاقتصاديين ممن هم في منتصف حياتهم الوظيفية ٥٦ خبيرا اقتصاديا، بانخفاض قدره ١١٪ عن السنة السابقة و١٩٪ أدنى من متوسط الفترة ٢٠٠٨–٢٠١٢ البالغ ٦٩ معينا. ويمكن أن يُعزى هذا الانخفاض إلى اثنين من التغييرات على مستوى السياسة كانا وراء إبطاء وتيرة تعيين الخبراء الاقتصاديين، وهما تجميد توظيف غير المتخصصين في درجة اقتصادي أول وقرار الإعلان عن وظائف الخبراء الاقتصاديين الشاغرة داخليا أولا، قبل طرحها، عند اللزوم لاحقا، للمتقدمين من الخارج.

ونتيجة للحاجة إلى تقديم المشورة الفنية المتعمقة، لا سيما في قضايا القطاع المالي وإدارة المالية العامة، حدثت زيادة كبيرة في تعيين موظفين بالعقود المؤقتة في عام ٢٠١٢، ليرتفع عددهم بنسبة ١٤٪ ويصل إلى ٤٧٠ موظفا. وضمن هذه الزيادة، زاد التعيين

بعقود طويلة الأجل في المستوى التخصصي بنسبة ٤٢٪، مما يرجع أساسا إلى الحاجة للخبرات في مجال المساعدة الفنية. ومن المحفزات الأخرى لهذه الزيادة، ٥٥٪ تماما، تعيينات الموظفين بعقود طويلة الأجل في مستوى الخدمات المساندة.

وفي ٣٠ إبريل ٢٠١٣، بلغ عدد موظفي الصندوق من المتخصصين والمديرين ٢٠٦١ موظفا بالإضافة إلى ٤٥٧ موظفا في مستوى الخدمات المساندة. ويمكن الاطلاع على قائمة كبار موظفي الصندوق وهيكله التنظيمي في الصفحتين ٧١ و٧٢ على التوالي.

التنوع

يبذل صندوق النقد الدولي قصارى جهده لضمان تنوع موارده البشرية من حيث الجنسية ونوع الجنس، ويسعى حثيثا إلى تعيين الموظفين من كل أنحاء العالم.[٩٥] وفي نهاية إبريل ٢٠١٣، بلغ عدد البلدان الأعضاء الممثلة في موظفي الصندوق ١٤٤ بلدا من أصل ١٨٨ بلدا عضوا. وتوضح الجداول ٥–١ إلى ٥–٣ في الصفحة الإلكترونية توزيع موظفي الصندوق حسب الجنسية ونوع الجنس وتصنيف البلد، بالترتيب.

وتواصل المؤسسة تحقيق التقدم في تعيين الموظفين على أساس التنوع. فقد جاء تعيين موظفين من مواطني إفريقيا وشرق آسيا والشرق الأوسط في عام ٢٠١٢ على نفس مستوى التعيين من تلك المناطق في السنوات الأخيرة أو أعلى منه. ورغم الانخفاض الطفيف في مستوى تعيين موظفين من مواطني بلدان التحول الاقتصادي الأوروبية، فقد ظل عدد الموظفين المعينين من هذه البلدان عند الحد المعياري لعام ٢٠١٤. ولا يزال برنامج الاقتصاديين، الذي يعمل على تعيين الاقتصاديين المبتدئين، يمثل مصدرا جيدا للتنوع على المستوى الإقليمي وعلى أساس نوع الجنس. فقد كان ثُلُث الاقتصاديين المشاركين في البرنامج في عام ٢٠١٢ من أصل ٢٩ اقتصاديا من المناطق ناقصة التمثيل، وبلغت نسبة النساء بين العينين في البرنامج ٤٨٪. ولا تزال المنافسة قوية بين الاقتصاديين الحاصلين على درجات الدكتوراة من الجامعات الكبرى.

وقد حقق الصندوق تقدم في معظم المعايير الحدية للتنوع في موارده البشرية، وإن لم يكن متوازنا بين مختلف المناطق والدرجات الوظيفية. وفي حالة بلدان التحول الاقتصادي الأوروبية، تم تجاوز المعيار الحدي للموظفين في الكوادر التخصصية والمديرين، وتقترب حصة الموظفين من شرق آسيا المستوى الحدي لعام ٢٠١٤. وبالنسبة لإفريقيا، كان التقدم محدودا تماما (٦,٨٪ للسنة المالية ٢٠١٣، مقارنة بنسبة قدرها ٥,٤٪ في ٢٠٠٣، عندما تم وضع المؤشر الأصلي) ولا يزال دون المعيار الحدي البالغ ٨٪. وكانت حصة الموظفين من الشرق الأوسط في الدرجات الوظيفية التخصصية والمديرين هي الأكثر صعوبة في تحقيق زيادة؛ فقد بلغت ٤,٥٪ في نهاية إبريل ٢٠١٢، باختلاف لا يذكر مقارنة بنسبة ٤,٤٪ التي كانت سائدة في عام ٢٠٠٣، ومقارنة بالمعيار الحدي البالغ ٨٪. وقد كان من الصعب في بعض الحالات، وليس جميعها، تحقيق تقدم مستمر على مستوى وظائف الإدارة، بينما أمكن تسجيل تحولات ملموسة في مستوى الوظائف التخصصية. وكان العكس صحيحا في فئات التعيين الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، تتباين المسائل المؤثرة في الاتجاهات العامة لتعيين الموظفين والاحتفاظ بهم باختلاف المناطق وفيما بين المنطقة الواحدة ونوع الجنس.

التقرير السنوي لعام ٢٠١١ حول التنوع في الموارد البشرية

يُعدّ التقرير السنوي لتنوع الموارد البشرية بالتشاور بين مكتب تنوع الموارد البشرية في الصندوق مع مجلس شؤون التنوع في الموارد البشرية، وهو جهاز ممثل للصندوق بأسره يقدم الإرشادات بشأن الأمور المتعلقة بالتنوع في الموارد البشرية إلى إدارة الصندوق العليا، ومديري الإدارات، والمجموعات المرجعية المعنية بالتنوع في الموارد البشرية على مستوى الإدارات. ويقدم هذا التقرير، الذي ينشر على الموقع الإلكتروني للصندوق على شبكة الإنترنت، سردا لجهود المؤسسة في سبيل تعزيز التنوع في بيئة العمل وظروفه.

وفي يونيو ٢٠١٢، ناقش المجلس التنفيذي التقرير السنوي لعام ٢٠١١ حول التنوع في الموارد البشرية.[٩٦] وقد أكد المديرون التنفيذيون في معرض مناقشتهم التقرير ضرورة مواصلة الاستناد إلى مبادرات التنوع التي أُطلقت لاستيفاء معايير التنوع لعام ٢٠١٤ وتعزيز استراتيجية التنوع بوجه عام، مع ضمان أن تظل الجدارة هي أساس التعيين والتطوير الوظيفي. وفيما يخص عوامل التنوع الديمغرافية، أشار المديرون إلى أن التقدم الذي تحقق في عدد من

إلى اليمين: عمال يقفون بجوار أنابيب حفر آبار النفط في محافظة ميتا في كولومبيا. **إلى اليسار**: المدير العام السيدة كريستين لاغارد مع الرئيسة الليبيرية إيلين جونسون سيرليف في ندوة بعنوان «العولمة في مفترق الطرق: من طوكيو إلى طوكيو» أثناء الاجتماعات السنوية لعام ٢٠١٢.

المجالات عوّضه إلى حد ما التحرك في مجالات أخرى على نحو يتعارض مع أهداف التنوع في المؤسسة. وأعربوا عن رأيهم بأن نسبة الموظفين من المناطق ناقصة التمثيل قد ارتفعت على مستوى الوظائف التخصصية وكنسبة من كبار المسؤولين. وبينما زاد تمثيل المرأة في الدرجات الوظيفية التخصصية، فقد تراجع نصيبها في المستويات العليا تراجعا طفيفا. وشدد المديرون التنفيذيون على أهمية مواصلة الجهود لزيادة نسبة المرأة والخبراء من المناطق ناقصة التمثيل في المستويات العليا.

وأشار المديرون التنفيذيون إلى أن «برنامج الاقتصاديين» لعام ٢٠١٢ كان مصدرا للتنوع في الموارد البشرية على المستويين الإقليمي والمتعلق بنوع الجنس. غير أنهم أكدوا أنه سيتعين على الصندوق تعزيز جدول أعمال التنوع من منظور شامل وأطول أجلا، بما في ذلك اعتماد مناهج مبتكرة للتطوير الوظيفي واتخاذ طرق جديدة لتعزيز أساس الترقيات المنتظرة للموظفين ذوي الخلفيات المتنوعة. وأكد كثير من المديرين التنفيذيين مزايا زيادة تنوع الخلفيات الأكاديمية، بما في ذلك في برنامج الاقتصاديين، وتنوع الخبرات المهنية المتخصصة لتقوية الفكر الإبداعي والمستقل، ورأى عدد من هؤلاء المديرين التنفيذيين أن للمتخصصين ممن هم في منتصف حياتهم الوظيفية دور في رعاية التنوع الفكري. وطلب عدد قليل من المديرين التنفيذيين تحديد أهداف ومؤشرات في هذه المجالات.

وأعرب المديرون التنفيذيون عن دعمهم للمبادرات ذات الصلة بالتنوع استجابة لمسح عام ٢٠١٠ لموظفي الصندوق، لا سيما أهمية الوضوح في التعريف بمبرر التنوع في بيئة العمل وتوجيه اهتمام متزايد بالإدماج، مع ضمان أن يكون الأداء هو الدافع وراء التعيينات والترقيات. وأكدوا أهمية تعزيز إطار مساءلة كبار المديرين ودمج جدول الأعمال في سياسات الموارد البشرية وممارساتها، بما في ذلك زيادة التنوع بين كبار مديري شؤون العاملين. ودعوا إلى إمعان النظر في بيانات الترقيات مع مرور الوقت مقسمة حسب نوع الجنس والمجموعات ناقصة التمثيل.

وأشار المديرون التنفيذيون إلى اتخاذ خطوات لمتابعة القضايا التي طُرِحت أثناء نظر المجلس في التقرير السنوي لعام ٢٠١٠ حول التنوع في الموارد البشرية، وخاصة من خلال مسح الممارسات السائدة في المؤسسات المناظرة. ورحب معظم المديرين بما خلص إليه التقرير من أن المناهج المستخدمة في الصندوق تتسق إلى حد كبير مع الممارسات الفعالة في مؤسسات دولية أخرى، لكنهم أشاروا إلى أن الصندوق بإمكانه تقوية هذه الممارسات لتوسيع نطاق جدول أعمال التنوع في الموارد البشرية على النحو الموصى به في التقرير.

كذلك أيد المديرون التنفيذيون «بيان التنوع والإدماج في الصندوق» كما ورد في التقرير.

هيكل رواتب الإدارة العليا

يقوم المجلس التنفيذي بإجراء مراجعة دورية لمكافآت الإدارة العليا للصندوق؛ ويعتمد مجلس المحافظين راتب المدير العام. وتجُرى تعديلات سنوية على هيكل الرواتب استنادا إلى مؤشر أسعار المستهلكين في واشنطن العاصمة. وفيما يلي هيكل رواتب الإدارة العليا وفقا للمسؤوليات المنوطة بكل منصب في الإدارة العليا، حسب الوضع في الأول من يوليو ٢٠١٢:

المدير العام	٤٧٦٣٦٠ دولارا أمريكيا
النائب الأول للمدير العام	٤١٤٢٢٠ دولارا أمريكيا
نواب المدير العام	٣٩٤٥١٠ دولارا أمريكيا

وبلغت مكافآت المديرين التنفيذيين ٢٤٤٣٥٠ دولارا أمريكيا، ومكافآت المديرين التنفيذيين المناوبين ٢١١٣٧٠ دولارا أمريكيا. ويبين الجدول ٥–٤ على الصفحة الإلكترونية سلم رواتب موظفي الصندوق.

إصلاحات الموارد البشرية

مسح الموظفين

بعد إجراء مسح الموظفين لعام ٢٠١٠، شهد هذا العام تنفيذ المشروعات التي بدأت في العام الماضي. وبدأ العمل بإطار جديد لمساءلة مديري الإدارات بهدف زيادة التواؤم بين أهداف الإدارات المختلفة وأهداف المؤسسة ككل. وركز هذا الإطار أكثر على الأشخاص وعلى إدارة الميزانية ومن المتوقع أن يضع مديري الإدارات في وضع المساءلة عن عرض المؤشرات ذات الصلة. وصدر «بيان القيم الوظيفية في أماكن العمل»، بهدف تقديم الإرشادات بشأن جوانب السلوك المحبذة التي ينبغي أن يتطلع جميع موظفي الصندوق إلى الاتصاف بها. وتم إحراز التقدم أيضا في مجال حرية انتقال الموظفين بين الوظائف وفيما يتعلق بتنمية قدراتهم وذلك من خلال التوسع في برنامج حرية انتقال الموظفين بين الوظائف الخارجية، وتنفيذ برامج حرية الانتقال الداخلي للموظفين على مستوى المديرين وكبار الخبراء الاقتصاديين في مجال الاقتصاد الكلي، فضلا على استحداث مسار فني لفرادى الموظفين من أصحاب الإسهامات الكبيرة في الأداء والدرجة العالية من التخصص. وأخيرا، لا يزال العمل جاريا لتقوية مشاعر الريادة داخل المؤسسة. وقد شارك كبار الرواد هذا العام مشاركة فعالة في تحديد مسار ثقافة الإدارة والريادة في الصندوق، بما في ذلك تحديد فرص تخفيض حجم الهرم الوظيفي وتشجيع الابتكار والإبداع. وجاءت النتائج الرئيسية على هيئة وضوح أدوار ومسؤوليات الإدارة في الإدارات المختلفة وتحديد الخطط لزيادة الترابط داخل فرق الإدارة المختلفة.

وفي مارس ٢٠١٣، أجري مسح جديد للموظفين، تماشيا مع الاستراتيجية الراهنة لإجراء مسح لموظفي الصندوق على أساس دوري مستمر. وأظهر معدل الإجابة البالغ ٨٧,٦٪ قوة إقبال الموظفين على مثل هذه الأنشطة كما جاء متجاوزا المعدل في المسح السابق بأكثر من ١٧ نقطة مئوية. وتلى ذلك إجراء التحليل لتحديد مجالات التقدم منذ عام ٢٠١٠ والمواضع التي قد تقتضي بذل مزيد من الجهد.

التخطيط للقوى العاملة

في فبراير ٢٠١٣، أحيط المجلس التنفيذي بإيجاز وبصفة غير رسمية بالتخطيط الاستراتيجي لقوى العمل في الصندوق. وقد حدد تقرير السياسات المعد لجلسة الإحاطة عددا كبيرا من المقترحات، ومنها ما هو في مجالات إطار التوظيف، والتنوع، والتدريب، والتعامل مع الأشخاص. وقد بدأ مؤخرا هذا التركيز الجديد على تخطيط قوى

العمل على مستوى المؤسسة في توفير الإرشادات المفيدة لإدارات الصندوق في تخطيط جهودها لتحقيق التواؤم بين مواردها البشرية والمالية من أجل نجاح خطط أعمالها ونتائجها.

تحسين المزايا والخدمات المقدمة للموارد البشرية

اضطلعت إدارة الموارد البشرية في الصندوق على مدار السنة بعدد من الممارسات لدعم حوكمة وتحديث برنامج التقاعد في الصندوق. وقد اشتملت هذه الممارسات على إعادة هيكلة «اللجنة الإدارية لنظام تقاعد الموظفين»، وتعزيز الحوكمة وصياغة استراتيجية لتمويل «حساب استثمار مزايا الموظفين المتقاعدين»، وتوسيع نطاق برنامج مستحقات التقاعد لكي يشمل «نظام للتوفير الطوعي». ويعزز هذا النظام من قدرة الموظفين على الانتقال بين الوظائف، ويوفر أداة لتحقيق وفورات تقاعد إضافية، وتحسين إمكانية تحويل مستحقات التقاعد.

وفي غضون هذه السنة تم تعزيز إطار سياسات وإجراءات التوظيف والإدارة في مكاتب الممثلين المقيمين والمراكز الإقليمية للمساعدة الفنية. ومن بين التدابير التي اتخذت في هذا الشأن نشر دليل للسياسات والإجراءات المعنية برؤساء المكاتب في الخارج بحيث توفر إرشادات مكثفة لتعيين الموظفين المحليين في كافة المكاتب في الخارج. ويتضمن هذا الدليل سياسة مطورة للإجلاء للدواعي الأمنية، وتحسينات على نظام التأمين الطبي، وإرشادات فيما يخص المشورة الضريبية، كما توفر تحديثا ملموسا لنماذج عقود العمل. وفي سياق متزامن ومتواز تم إصدار أول كتيب للموظفين المعينين محليا يوفر معلومات تتسم بالشفافية والاتساق حول إطار تنظيم التوظيف. وتعمل كل هذه التدابير لدمج هؤلاء الموظفين في الإطار الكلي للتوظيف في الصندوق والتأكيد على التزام المؤسسة بهذه المجموعة المهمة جدا من الموظفين التي تدعم الصندوق في أداء مهمته حول العالم.

عضوية الصندوق

مع نهاية السنة الماضية لم تكن هناك طلبات لم يبت فيها بعد للالتحاق بعضوية الصندوق، ولم تكن هناك طلبات جديدة للالتحاق بالعضوية خلال السنة التي يغطيها هذا التقرير. وبناء عليه لم يتغير عدد البلدان الأعضاء في الصندوق ليظل ١٨٨ بلدا في نهاية السنة المالية.

الاعتراف بالحكومة الفيدرالية الصومالية

اعترف الصندوق في إبريل ٢٠١٣ بالحكومة الفيدرالية الصومالية، مما مهد الطريق أمام استئناف العلاقات مع الصومال بعد فترة دامت ٢٢ عاما.[٩٧] وكانت الصومال عضوا في الصندوق منذ عام ١٩٦٢. ويسمح الاعتراف بالحكومة للصندوق باستئناف تقديم المساعدة الفنية والمشورة بشأن السياسات إلى الصومال. ويأتي هذا القرار متسقا مع التأييد والاعتراف الدوليين الموسعين اللذين حظيت بهما الحكومة الصومالية منذ توليها مقاليد الحكم في سبتمبر ٢٠١٢.

إعلان توجيه اللوم إلى الأرجنتين

اجتمع المجلس التنفيذي في فبراير ٢٠١٢ للنظر في اقتراحات المدير العام باتخاذ تدابير علاجية يتعين على الأرجنتين تنفيذها لمعالجة مسألة جودة البيانات الرسمية التي تقدمها إلى الصندوق بخصوص مؤشر أسعار المستهلكين لمنطقة بوينس آيرس الكبرى وإجمالي الناتج المحلي للأرجنتين.[٩٨] وفي ذلك الوقت، دعا المجلس التنفيذي الأرجنتين إلى تنفيذ تدابير معينة، خلال ١٨٠ يوما، بهدف امتثال جودة البيانات للمستوى المتعهد به بموجب اتفاقية تأسيس الصندوق. وتهدف هذه التدابير إلى تحقيق الاتساق بين هذه المؤشرات والتفاهمات والمبادئ التوجيهية الدولية في مجال الإحصاءات التي تكفل دقة القياس.

وتلبية لطلب من المجلس التنفيذي، قدمت المدير العام تقريرا حول مسار تنفيذ هذه التدابير في سبتمبر ٢٠١٢. وفي ذلك الوقت،[٩٩] أعرب المجلس للسلطات عن قلقه من عدم امتثال الأرجنتين لتعهداتها بموجب اتفاقية تأسيس الصندوق وذلك بتنفيذ التدابير العلاجية المحددة. ودعا الأرجنتين إلى تنفيذ هذه التدابير دونما إبطاء وطلب إلى المدير العام تقديم تقريرا آخر حول مسار التقدم في شهر ديسمبر التالي.[١٠٠]

وقد نظر المجلس في تقرير المدير العام في شهر فبراير ٢٠١٣. وخلص إلى أن التقدم الذي أحرزته الأرجنتين في تنفيذ التدابير العلاجية منذ اجتماع المجلس في سبتمبر ٢٠١٢ لم يكن كافيا.[١٠١] ونتيجة لذلك، أصدر صندوق النقد الدولي إعلانا بتوجيه اللوم إلى الأرجنتين فيما يتعلق بإخلالها بالالتزام تجاه الصندوق بموجب اتفاقية التأسيس. ودعا المجلس الأرجنتين إلى اعتماد تدابير علاجية لمعالجة جوانب عدم الدقة في بيانات مؤشر أسعار المستهلكين لمنطقة بوينس آيرس الكبرى وإجمالي الناتج المحلي، دون أي تأخير، وفي موعد غايته ٢٩ سبتمبر ٢٠١٣. وطلب إلى المدير العام تقديم تقرير إلى المجلس حول حالة تنفيذ الأرجنتين للتدابير العلاجية، وذلك في موعد أقصاه نوفمبر ٢٠١٣. وفي ذلك الوقت، من المتوقع أن يقوم المجلس التنفيذي مرة أخرى بمراجعة هذه المسألة ومدى استجابة الأرجنتين على النحو الذي يتسق مع الإجراءات المتبعة في الصندوق.

المساءلة

الصندوق مسؤول أمام حكومات بلدانه الأعضاء البالغ عددها ١٨٨ بلدا. وعلى المستوى الخارجي يخضع الصندوق أيضا للتمحيص من جانب أطراف معنية متعددة، من القادة السياسيين والمسؤولين إلى الإعلام والمجتمع المدني والأكاديميين؛ وعلى المستوى الداخلي، يضطلع الرقيب الداخلي في الصندوق، مكتب التقييم المستقل، بدور رئيسي في ضمان مساءلة الصندوق أمام بلدانه الأعضاء.

النشاط الخارجي

جدول أعمال المدير العام بشأن السياسات العالمية

تنشر أهم النتائج التي يخلص إليها الصندوق وكذلك رسائله بشأن السياسات بواقع مرتين سنويا في جدول أعمال المدير العام بشأن السياسات العالمية (ترد مناقشته في الفصل الرابع). ويتضمن هذا التقرير عرضا مجمعا لأهم المخاطر الواردة في منتجات الصندوق في مجال الرقابة متعددة الأطراف (تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وتقرير الاستقرار المالي العالمي، وتقرير الراصد المالي، وتقرير التداعيات) ويضع مجموعة من الإجراءات على مستوى السياسات لكي تستخدمها البلدان الأعضاء والصندوق للتخفيف من حدة هذه المخاطر. ويطلع المجلس التنفيذي على هذا التقرير قبيل انعقاد اجتماعات الربيع والاجتماعات السنوية، حيث يعرض على اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية. وقد عقد المجلس التنفيذي

إلى اليمين: المدير العام السيدة كريستين لاغارد تلتقي بالطلاب في كلية علوم الحكم في جامعة كامبريج، بولاية ماساتشوستس الأمريكية، في مايو ٢٠١٢. **إلى اليسار**: المتسابقون في التصفيات النهائية والفائزون في مسابقة كتابة المقال للطلاب اليابانيين.

اجتماعين غير رسميين لاستعراض جدول أعمال السيدة مدير عام الصندوق بشأن السياسات العالمية في أكتوبر ٢٠١٢ وإبريل ٢٠١٣.

الشفافية

تنص سياسة الشفافية المطبقة في الصندوق، التي اعتمدت في عام ١٩٩٩ وتمت مراجعتها آخر مرة في مارس ٢٠١٠، على أن المؤسسة «سوف تسعى للكشف عن الوثائق والمعلومات في حينه ما لم تكن هناك أسباب قوية ومحددة تتعارض مع الكشف عنها». ووفقا لهذه السياسة، فإن هذا المبدأ «يحترم النشر الطوعي للوثائق المتعلقة بالبلدان الأعضاء، وسيتم تطبيقه بما يضمن ذلك».[١٠٢] وتُرفع للمجلس التنفيذي سنويا تقارير بمستجدات تطبيق هذه السياسة؛ وتمثل هذه التقارير جزءا من المعلومات التي ينشرها الصندوق في إطار جهوده في مجال الشفافية. ويمكن الاطلاع على تقرير مستجدات عام ٢٠١٢ على الموقع الإلكتروني للصندوق.[١٠٣]

ومن المقرر إجراء المراجعة التالية لسياسة الصندوق في مجال الشفافية في العام القادم وسوف تجري تقييما لمدى تنفيذ هذه السياسة منذ عام ٢٠٠٩. وسوف تستعرض أيضا الانعكاسات على الشفافية نتيجة التغيرات الأخيرة في سياسات الصندوق الرقابية، وأهمها «مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات» التي أجريت في عام ٢٠١١ . التي دعت إلى زيادة التركيز على الترابط، وزيادة استخدام تقييمات المخاطر، وتكثيف الجهود في مجال الاستقرار المالي، وتجديد التركيز على القطاع الخارجي . و«قرار الرقابة الموحدة» (راجع الفصل الثالث)، مما سيؤدي إلى زيادة تحليل التداعيات في إطار مشاورات المادة الرابعة. وسوف تبحث أيضا سبل زيادة حجم المعلومات المتاحة للاطلاع العام ورفع درجة حداثتها ومدى سهولة الحصول عليها، وتوفير الحماية لضمان نزاهة وثائق الصندوق، وتعزيز مستوى مساءلة الصندوق.

وخلال الفترة من فبراير إلى مارس ٢٠١٣، أجرى الصندوق تشاورا عاما حول الآراء المتعلقة بسياسته في مجال الشفافية. وذلك في سياق المراجعة المقررة. ورغم الترحيب بالتعليقات على أي جانب من هذه السياسة أو على كافة جوانبها، فقد كان التركيز تحديدا على جمع الآراء المتعلقة بنقاط القوة والضعف في هذه السياسة، والطرق الكفيلة بتحسينها، وما إذا كان هناك تطورا أم تدهورا في هذه السياسة على مدار الأعوام الخمسة السابقة، ومدى نجاح السياسة بالمقارنة مع السياسات المتبعة في المؤسسات الأخرى، بما في ذلك ما يتعلق بسهولة الاطلاع على الوثائق ومعدل تواترها وجدواها. وقد نُشرت التعليقات التي وصلت إلى الصندوق خلال فترة التشاور، ما لم يَطلب خلاف ذلك، ويمكن الاطلاع عليها على صفحة التشاور الإلكترونية على شبكة الإنترنت.[١٠٤]

التواصل الخارجي والمشاركة في أنشطة الأطراف المعنية الخارجية

ترتكز أهداف الصندوق في التواصل الخارجي على محورين: أولا، الاستماع للأصوات الخارجية من أجل تكوين فهم أعمق لمخاوفهم وآرائهم، بهدف إضفاء مزيد من الأهمية على مشورة الصندوق بشأن السياسات وتحسين جودتها؛ ثانيا، تعميق فهم العالم الخارجي لأهداف الصندوق وعملياته. ومن المجموعات المحددة التي يشركها الصندوق في أنشطته المتعلقة بالتواصل الخارجي منظمات المجتمع المدني والقيادات الشبابية، والاتحادات المهنية ونقابات العمال، وأعضاء البرلمانات، والأكاديميين، ومستودعات الفكر، ووسائل الإعلام. وهناك أدوات مثل وسائط التواصل الاجتماعي والتسجيلات المرئية بالفيديو وتسجيلات البث الصوتية على شبكة الإنترنت أصبحت تشكل جانبا متناميا من استراتيجية الصندوق للتواصل الخارجي في السنوات الأخيرة. وانصب تركيز الصندوق في مجال التواصل الخارجي في السنة المالية التي نحن بصددها على التواصل بصفة خاصة مع الشباب (راجع الإطار ٥–٢).

وتضطلع إدارة العلاقات الخارجية في الصندوق بالمسؤولية الرئيسية في تنفيذ أنشطة الصندوق للتواصل الخارجي ومشاركته في عمل الأطراف المعنية الخارجية.[١٠٥] ومع تطور سياسات الصندوق . وذلك على سبيل المثال من خلال زيادة التركيز على دعم جهود الحد من الفقر في بلدان الدخل المنخفض باستخدام منهج يقوم على المشاركة، والتأكيد على الشفافية والحوكمة السليمة . أصبحت أنشطة التواصل الخارجي والاتصالات جزءا لا يتجزأ أيضا من عمل الصندوق على المستوى القُطْري.

ومع تنامي أهمية جهود التواصل الخارجي التي يبذلها الصندوق في مواجهة الأزمة وما أعقبها، ظل فريق الإدارة العليا يمارس دورا متزايد الأهمية في هذه الجهود. وتتيح أنشطة التواصل الخارجي للإدارة العليا وكبار المسؤولين في الصندوق الفرصة لتوضيح الرؤية الاستراتيجية للمؤسسة وبيان أهم أولويات السياسات تجاه البلدان

الإطار ٥–٢

التواصل الخارجي مع الشباب

يتمثل الهدف من عمل الصندوق مع الشباب حول العالم في عقد مناقشات تفاعلية مع جيل المستقبل من القادة للتعرف على رؤيتهم حول أهم القضايا الاقتصادية، وتبادل الآراء معهم بشأن التحديات التي تواجه الشباب عموما في مختلف المناطق، والاستماع إلى ما لديهم من تطلعات وهموم ومخاوف. وقد اضطلع الصندوق على مدار العام بعدد من أنشطة التواصل التي تهدف إلى التواصل مع الشباب حول العالم.

وكان من أبرز هذه الأنشطة مسابقة كتابة المقال التي تم تنظيمها لزيادة الوعي بالاجتماعات السنوية المشتركة بين الصندوق والبنك الدولي في أكتوبر ٢٠١٢.[أ] وقدم طلاب الجامعات ما يصل في مجموعه إلى ٩٦ مقالا حول موضوع «آراء الشباب حول الاقتصاد العالمي ودور صندوق النقد الدولي». وأثناء انعقاد الاجتماعات السنوية، شارك ثلاثة فائزون وخمسة من المتسابقين الذين وصلوا إلى التصفيات النهائية في حوار حول موضوع «الشباب في آسيا» مع السيدة نعمت شفيق، نائب المدير العام، التي أكدت أهمية زيادة قدرة الشباب على التعبير عن آرائهم في الحوار الاقتصادي العالمي، نظرا لأنهم الذين سيرثون لاحقا تركة اختياراتنا الحالية. وقد ضمت منصة الحوار أيضا مجموعة من المشاركين مؤلفة من خمسة طلاب من الصين وكوريا وسنغافورة وتايلند، وهم جميعا من أعضاء «برنامج زمالة الشباب تحت رعاية صندوق النقد الدولي»، وتحدثوا عن التحديات التي تواجههم. وقد استمر «حوار الشباب» في عامه الثاني في تسليط الضوء على المخاوف من آثار الأزمة العالمية على الشباب، وخاصة البطالة.

وقد أولت السيدة المدير العام اهتماما خاصا بالتواصل مع الشباب خلال السنة الماضية. فإلى جانب الأنشطة الأخرى التي قامت بها، ألقت سيادتها في مايو ٢٠١٢ كلمة حفل التخرج في كلية كنيدي لعلوم الحكم في جامعة هارفارد الأمريكية، حيث تحدثت عن الروابط المتبادلة في المجتمع العالمي. وفي يوليو ٢٠١٢ شاركت في حوار مع طلاب من جامعة كيبو اليابانية حول القضايا العالمية، وأجابت على أسئلتهم حول دور الاتحادات النقدية الإقليمية في تشجيع الاستقرار في النظام النقدي الدولي، ودور موارد الصندوق المالية في بلدان منطقة اليورو، وغيرها من الموضوعات. وفي إطار أول زيارة رسمية إلى شيلي كمدير عام الصندوق في ديسمبر ٢٠١٢، عقدت السيدة المدير العام حوارا بعنوان "Chile's Next Generation Asks the IMF" (الجيل القادم في شيلي يسأل الصندوق) مع طلاب من جامعة شيلي وجامعة شيلي الكاثوليكية وتمت إذاعته في وسائل الإعلام.

[أ] راجع البيان الصحفي رقم ١٢/٣١٢، بعنوان "Winners of the 2012 IMF Essay Contest in Japan" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2012/pr12312.htm).

الأعضاء بوجه عام؛ وحشد التأييد لصناع السياسات في إجراء الإصلاحات الصعبة على المستوى الوطني والتي تنطوي على منافع محلية وعالمية؛ ومعرفة المزيد عن القضايا التي تؤثر على الأطراف المعنية الرئيسية في البلدان الأعضاء، بما في ذلك الدوائر الانتخابية غير التقليدية، بهدف تعزيز أنشطة الصندوق التحليلية ومشورته بشأن السياسات؛ وتعزيز التزام الصندوق بتقديم المساندة اللازمة للبلدان الأعضاء، لا سيما البلدان الأكثر تأثرا بالأزمة. وتسافر السيدة المدير العام ونوابها وكبار موظفي الصندوق في جولات موسعة إلى جميع مناطق العالم الخمس، فيلتقون بأهم الأطراف المعنية في البلدان الأعضاء ويستفيدون من الفرص العديدة المتاحة لتعزيز أهداف الصندوق في التواصل الخارجي.

تقارير آفاق الاقتصاد الإقليمي

ينشر صندوق النقد الدولي تقارير «آفاق الاقتصاد الإقليمي» في إطار سلسلة الدراسات الاستقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية التي يجريها، بحيث يعرض تحليلا أكثر تفصيلا للتطورات الاقتصادية وأهم قضايا السياسات في المناطق الرئيسية في العالم. وعادة ما يتم تنسيق نشر تقارير آفاق الاقتصاد الإقليمي في لقاءات التواصل الخارجي الموسعة في كل منطقة. ويمكن الرجوع إلى الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي للاطلاع على البيانات الصحفية التي تلخص استنتاجات تقارير «آفاق الاقتصاد الإقليمي»، إلى جانب النص الكامل لهذه التقارير، فضلا على النص التحريري للمؤتمرات الصحفية التي تُعقد وقت الإصدار والبث المسجل لوقائعها على شبكة الإنترنت.[١٠٦]

مكاتب الصندوق الإقليمية

المكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ

نظرا لأن المكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ هو بمثابة نافذة الصندوق في هذه المنطقة ذات الأهمية المتنامية في الاقتصاد العالمي، فإنه يتابع التطورات الاقتصادية والمالية للمساعدة في إضفاء رؤية أكثر تركيزا على الواقع الإقليمي على أنشطة الصندوق الرقابية. ويسعى المكتب إلى زيادة التعريف بدور الصندوق وسياساته في المنطقة وإعلام الصندوق بالمنظورات الإقليمية بشأن القضايا الرئيسية. وانطلاقا من هذا الدور، قام المكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ بزيادة الرقابة الثنائية والإقليمية مع توسيع دوره في منغوليا، والمشاركة الفعالة في العمل المتعلق باليابان، وزيادة الرقابة الإقليمية بالتعاون مع المنتديات في آسيا بما في ذلك رابطة آسيان +٣ (رابطة أمم جنوب شرق آسيا زائد الصين واليابان وكوريا) ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ. كذلك يساهم المكتب الإقليمي في أنشطة تنمية القدرات في المنطقة من خلال برنامج المنح الدراسية المشترك من أجل آسيا بالتعاون بين اليابان وصندوق النقد الدولي وبرامج الندوات الاقتصادية الكلية المشترك من أجل آسيا بالتعاون بين اليابان وصندوق النقد الدولي وبرامج أخرى للندوات الاقتصادية الكلية. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم المجلس بأعمال التواصل داخل اليابان وفي المنطقة ككل كما يشارك في الحوار مع صناع السياسة الآسيويين عن طريق تنظيم المؤتمرات والمناسبات التي تتناول قضايا السياسات الراهنة ذات الأهمية بالنسبة لعمل الصندوق (راجع الشكل البياني ٥–٣).

المكاتب في أوروبا

تضطلع مكاتب صندوق النقد الدولي في أوروبا بتمثيل الصندوق في المنطقة الأوروبية، حيث تقدم المشورة اللازمة للإدارة العليا والإدارات المختلفة، وتدعم عمليات الصندوق في أوروبا، وتقدم قناة لنقل الآراء الأوروبية عن القضايا ذات الأهمية بالنسبة للصندوق. ومع وقوع الأزمة المالية العالمية وأزمة الديون الأوروبية اتسع دور المكاتب في أوروبا إلى حد كبير نتيجة زيادة الطلب على مشورة الصندوق بشأن السياسات وخبراته ومشاركته في مناقشات السياسات ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، تضطلع المؤسسات القائمة في أوروبا، مثل «منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي»، والاتحاد الأوروبي، ومجلس الاستقرار المالي، وبنك التسويات الدولية، بدور بالغ الأهمية في التعامل مع هذه الأزمة. لذلك توجد أهمية قصوى في تعزيز التعاون بين الصندوق وهذه المؤسسات (راجع «المشاركة في أنشطة المنظمات الأخرى» في الفصل الرابع).

وتركز أنشطة مكاتب الصندوق في أوروبا أساسا على أربعة مجالات. أولا، تساهم هذه المكاتب في أنشطة الصندوق الرقابية متعددة الأطراف والإقليمية من خلال تمثيلها للصندوق في عدد من المؤسسات، ورفع التقارير بشأن آراء وأنشطة المنظمات الدولية، ومستودعات الفكر، والخبراء البارزين في أوروبا، والمشاركة في مشاورات الصندوق مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي. ثانيا، تمثل هذه المكاتب الصندوق في الأنشطة اليومية للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وتربطها علاقات عمل وثيقة مع وكالات التنمية الثنائية ومتعددة الأطراف في أوروبا. ثالثا، تنظم مكاتب الصندوق في أوروبا أنشطة تواصل مكثفة يستنير بها الحوار بشأن السياسات كما تنشر آراء الصندوق حول أهم قضايا السياسات في أوروبا. وأخيرا، تقوم هذه المكاتب بدور رئيسي في عملية التوظيف في الصندوق، وتدعم بذلك جهود الصندوق فيما يتعلق بتنوع موارده البشرية.

النشاط الداخلي

مكتب التقييم المستقل

يضطلع مكتب التقييم المستقل الذي أنشئ في عام ٢٠٠١ بتقييم سياسات الصندوق وأنشطته بغرض تعزيز الشفافية والمساءلة في المؤسسة، وتقوية ثقافة التعلم فيها، ودعم الحوكمة المؤسسية للمجلس التنفيذي ومسؤولياته الإشرافية. ويتمتع مكتب التقييم المستقل، وفقا لصلاحياته، باستقلالية تامة عن الإدارة العليا للصندوق ويعمل دون تدخل من المجلس التنفيذي الذي يرفع إليه نتائج عمله.

المجلس التنفيذي يراجع تقارير مكتب التقييم المستقل وتوصياته

الاحتياطيات الدولية – مخاوف الصندوق: أصدر مكتب التقييم المستقل في ديسمبر ٢٠١٢ تقريره التقييمي بعنوان «الاحتياطيات الدولية – مخاوف الصندوق والمنظورات القُطْرية». وتناول التقرير جانبين مختلفين من أنشطة الصندوق في مجال التحليل، وهما: دور تقييمات كفاية الاحتياطيات في الرقابة الثنائية، وأثر الاحتياطيات على استقرار النظام النقدي الدولي.

وخلص التقييم إلى أن مناقشات الصندوق حول الاحتياطيات الدولية في سياق الرقابة الثنائية غالبا ما كانت شكلية، ومعتمدة إلى حد كبير على المؤشرات التقليدية، وأنها غير متوائمة بالقدر الكافي مع الظروف القُطْرية. ولمعالجة هذه المخاوف، أوصى التقييم بأن يعمل الصندوق على تطبيق مؤشرات كفاية الاحتياطيات بقدر من المرونة وعلى نحو يراعي الظروف القُطْرية الخاصة؛ والإقرار بالمفاضلات المتعددة التي تنطوي عليها القرارات المعنية بالاحتياطيات؛ ودمج المشورة بشأن كفاية الاحتياطيات مع مشورة السياسات في المجالات ذات الصلة، مع توجيه هذه المشورة ليس فقط إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة، وإنما إلى الاقتصادات المتقدمة أيضا حسب الاقتضاء.

وفي السياق متعدد الأطراف، رحب مكتب التقييم المستقل بعمل الصندوق الأوسع نطاقا فيما يتعلق بالنظام النقدي الدولي لكنه أشار إلى أن هذا العمل لم يكن كافيا لتستنير به تحليلات الصندوق وتوصياته بشأن الاحتياطيات. وأوصى المكتب أن يتبع الصندوق، عند اتخاذ مبادراته بشأن السياسات، منهجا شاملا في التصدي للأخطار المحيطة بالاستقرار المالي لدى مناقشة مسألة تراكم الاحتياطيات، وأن يراعي حجم المؤثرات الخارجية من البلدان المختلفة لدى مناقشة المؤثرات الخارجية على النظام المالي.

وخلال مناقشات التقييم، كان المجلس التنفيذي يؤيد عموما توصيات مكتب التقييم المستقل، مع الإقرار بأن الصندوق أحرز تقدما بالفعل في العديد من هذه المجالات في السياق الأوسع من عمله في مجال النظام النقدي الدولي. غير أن المديرين التنفيذيين كانت لديهم آراء مختلفة بشأن الأسس التحليلية للتقرير، وخاصة إذا ما كانت البلدان الأعضاء ممثَّلة بالقدر الكافي في العينة التي اختارها مكتب التقييم

الإطار ٥–٣

مؤتمر حول إدارة التدفقات الرأسمالية في آسيا

التقى صناع السياسات من ١٣ بلدا آسيويا في العاصمة اليابانية طوكيو في شهر مارس ٢٠١٣ مع مسؤولين من صندوق النقد الدولي وأكاديميين لمناقشة التحديات المتعلقة بإدارة التدفقات الرأسمالية. وقد اشترك في تنظيم هذا المؤتمر جامعة هيتوتسوباشي اليابانية ومكتب الصندوق الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ وقدمت حكومة اليابان التمويل اللازم. وجاء هذا التجمع في إطار مبادرات مكتب الصندوق الإقليمي المختلفة بهدف تعزيز قدرات صنع السياسات في آسيا.

وقد استهل المكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ المناقشات باستعراض الاتجاهات العامة والمحددات العالمية للتدفقات الرأسمالية إلى الأسواق الصاعدة، وتلى ذلك مناقشات حول تجارب بعض البلدان الآسيوية المختارة مثل إندونيسيا وكوريا وماليزيا وتايلند في التعامل مع التدفقات الرأسمالية. كذلك تمت مناقشة رؤية الصندوق المؤسسية التي صاغها مؤخرا حول إدارة التدفقات الرأسمالية (راجع الفصل الثالث).

المستقل. وقد رحبوا بما خلص إليه المكتب من نتائج تفيد بأن بحوث خبراء الصندوق بشأن كفاية الاحتياطيات الرسمية تأتي في طليعة الدراسات في هذا المجال. وأشاروا إلى أن هذه البحوث قدمت مجموعة ثرية من الأدوات لكي تستنير بها عمليات تقييم الاحتياطيات على المستوى القُطْري.[١٠٧]

دور الصندوق كناصح أمين: أصدر مكتب التقييم المستقل في فبراير ٢٠١٣ تقييمه بعنوان «دور الصندوق كناصح أمين»، والذي بحث في مدى اعتبار سلطات البلدان الأعضاء الصندوق بمثابة ناصح أمين وتحت أي ظروف. وقد خلص مكتب التقييم المستقل إلى أن صورة الصندوق تحسنت بدرجة كبيرة منذ بداية الأزمة العالمية وأن المؤسسة ينظر إليها باعتبارها أكثر مرونة وتجاوبا عما كانت من قبل. ومع ذلك، فقد اختلفت درجة اعتبار الصندوق ناصحا أمينا باختلاف نوع المنطقة والبلد؛ فقد كانت السلطات في آسيا وأمريكا اللاتينية واقتصادات الأسواق الصاعدة الكبرى عموما هي الأكثر تشككا، بينما كانت السلطات في الاقتصادات المتقدمة الكبرى هي الأكثر لا مبالاة. وإذ راعى التقييم التوتر المتأصل الذي سيظل قائما بين دور الصندوق كرقيب عالمي ودوره كناصح أمين أمام سلطات البلدان الأعضاء، فقد بحث في كيفية محافظة الصندوق على الصورة الأكثر إيجابية التي حققها في أعقاب الأزمة.

وأوصى التقييم بأن يتخذ الصندوق الإجراءات الكفيلة بتحسين القيمة المضافة لمشاورات المادة الرابعة، ودعم استمرارية العلاقة بين الصندوق والبلدان الأعضاء، وتوثيق التعاون مع السلطات القُطْرية في مجال التواصل، والحد من المخاوف التي لا داعي لها بخصوص الإفصاح، وتطبيق سياسة الصندوق في مجال الشفافية على نحو منتظم وعادل. وأيد المجلس التنفيذي الخط العام لتوصيات مكتب التقييم المستقل لتعزيز جودة وفعالية مشورة الصندوق إلى بلدانه الأعضاء ووافق على أن هناك عدة طرق بحيث تصبح هذه التوصيات قابلة للتطبيق.[١٠٨]

برنامج عمل مكتب التقييم المستقل

وصل مكتب التقييم المستقل إلى المراحل النهائية من العمل في «تقييم نظم التقييم الذاتي في صندوق النقد الدولي». ويبحث هذا التقييم كيفية استخلاص الصندوق الدروس من تجاربه.

ففي أعقاب المشاورات مع السلطات القُطْرية والمديرين التنفيذيين والإدارة العليا للصندوق وموظفي الصندوق والأطراف الخارجية المعنية، عقد المجلس التنفيذي حلقة تطبيقية غير رسمية في نوفمبر ٢٠١٢ لمناقشة القضايا التي يمكن أن تكون موضوعا لتقييمات مكتب التقييم المستقل الجديدة. وبدأ المكتب لاحقا العمل على ثلاثة تقييمات، هي تنبؤات الصندوق، والإحصاءات القُطْرية، تحرُّكات الصندوق في مواجهة الأزمة العالمية. وسوف تنشر تقارير القضايا بعد التشاور مع الأطراف المعنية حول نطاق التركيز والمنهج بالنسبة للتقييمات ذات الصلة.

وفي أوائل ٢٠١٣ أصدر مكتب التقييم المستقل مجلدا يوضح تجاربه مع التقييم المستقل لصندوق النقد الدولي على مدار الأعوام العشرة الماضية. ويمكن الاطلاع على هذا المجلد، فضلا على النصوص الكاملة للتقييمات التي استكملها المكتب، ومعلومات عن التقييمات الجارية، وتقارير القضايا، والتقارير السنوية لمكتب التقييم المستقل، وغيرها من الوثائق، على الموقع الإلكتروني لمكتب التقييم المستقل على شبكة الإنترنت.[١٠٩]

تنفيذ التوصيات الصادرة عن مكتب التقييم المستقل والمعتمدة من المجلس التنفيذي

بعد مناقشة المجلس التنفيذي لتقارير التقييم، يقوم خبراء الصندوق وإدارته العليا على الفور بإعداد خطة استشرافية لتنفيذ توصيات مكتب التقييم المستقل التي اعتمدها المجلس ومن ثم عرضها على المجلس. وخلال هذا العام نظر المجلس في ثلاث من هذه الخطط التنفيذية، ورُفِعَت الرابعة إلى المجلس لمراجعتها بعد فترة قصيرة من نهاية السنة المالية.

أداء الصندوق في فترة ما قبل الأزمة العالمية: ناقش المجلس التنفيذي في مايو ٢٠١٢ خطة الإدارة العليا للتنفيذ بناء على التوصيات الصادرة عن مكتب التقييم المستقل والمعتمدة من المجلس التنفيذي بشأن أداء الصندوق في الفترة التي سبقت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.[١١٠] وقد حدد مكتب التقييم المستقل في تقريره، الذي ناقشه المجلس في يناير ٢٠١١، مجموعة من التوصيات تهدف إلى زيادة فعالية أعمال الصندوق الرقابية. وتقرر تأجيل النظر في خطة الإدارة العليا لتنفيذ التوصيات التي وردت في تقرير مكتب التقييم المستقل لما بعد «مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات» لعام ٢٠١١، نظرا لأن العديد من القضايا التي يثيرها التقرير كان تعالج أيضا في نفس هذا السياق.

وأعرب المديرون عموما عن رأيهم بأن خطة التنفيذ المقترحة هي عنصر مكمل ملائم لخطة العمل بشأن «مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات»، وأنهما سيسهمان معا في تعزيز فعالية أعمال رقابة الصندوق. وأيدوا بوجه عام المقترحات المحددة في خطة التنفيذ ورحبوا ببيان الإدارة العليا حول وضع جدول أعمال طموح لإزالة حواجز العزلة وتشجيع تنوع الآراء والمصارحة، مما يحقق مزيدا من التقدم في المبادرات الجارية.

البحوث: وافق المجلس التنفيذي في نوفمبر ٢٠١٢ على خطة التنفيذ الصادرة عن الإدارة العليا والمقترحة بناء على التوصيات الصادرة عن مكتب التقييم المستقل والمعتمدة من المجلس التنفيذي بشأن أنشطة البحوث في الصندوق.[١١١] وفي التقرير الصادر عن مكتب التقييم المستقل، الذي ناقشه المجلس في ٢٠١١، عرض المكتب تقييما للبحوث التي أجراها الصندوق خلال الفترة ١٩٩٩–٢٠٠٨ وقدم توصياته التي تهدف إلى إضفاء مزيد من الأهمية على بحوث الصندوق وتحسين جودتها، فضلا على تحسين مستوى التنسيق وتحديد الأولويات في أنشطة البحوث في مختلف إدارات الصندوق. وأقر المجلس التنفيذي بأن المقترحات المتضمنة في خطة الإدارة العليا لتنفيذ التوصيات جاءت مستوفية لمتطلبات إطارها.

الاحتياطيات الدولية: اعتمد المجلس التنفيذي في مارس ٢٠١٣ خطة الإدارة العليا لتنفيذ التوصيات الواردة في تقييم مكتب التقييم المستقل بشأن الاحتياطيات الدولية، والتي طرحت إجراءات مقترحة لمتابعة النتائج التي خلص إليها هذا التقييم.[١١٢] وتضمنت الإجراءات المقترحة ما يلي: (١) إعداد تقرير لاحق حول مدى كفاية الاحتياطيات، يستعرض العمل الوارد في تقرير عام ٢٠١١ بعنوان «تقييم كفاية الاحتياطيات» ووضع توجيهات إضافية ومحدثة عند اللزوم؛ (٢) إعداد مذكرة توجيهية إلى الخبراء حول تقييم كفاية

الاحتياطيات؛ (٣) تكثيف المشاركة في جهود البلدان الأعضاء والقطاع الخاص والدوائر الأكاديمية بشأن قضايا الاحتياطيات.

الناصح الأمين: تم عرض مقترح خطة الإدارة العليا لتنفيذ التوصيات الواردة في تقييم مكتب التقييم المستقل بشأن دور الصندوق كناصح أمين على لجنة التقييم في المجلس في شهر إبريل ٢٠١٣ واعتمدتها اللجنة في الشهر التالي؛ وصدرت موافقة المجلس التنفيذي عليها بعد ذلك.

تقرير المراقبة الدوري

وقد استحدث المجلس التنفيذي تقرير المراقبة الدوري في عام ٢٠٠٧ لضمان متابعة توصيات مكتب التقييم المستقل التي يعتمدها المجلس التنفيذي لاحقا ومراقبة تطبيقها على نحو منظم. وفي فبراير ٢٠١٣، نظر المجلس التنفيذي في تقرير المراقبة الدوري الخامس عن حالة تنفيذ الخطط فيما يتعلق بتوصيات مكتب التقييم المستقل المعتمدة من المجلس وقرر أن الصندوق قام باتخاذ الخطوات الملائمة، أو جاري اتخاذها، لمتابعة تنفيذ ما خلص إليه تقييم مكتب التقييم المستمر بشأن «تواصل الصندوق مع البلدان الأعضاء».[١١٣]

التقييم الخارجي لمكتب التقييم المستقل

أطلق المجلس التنفيذي خلال السنة التقييم الخارجي الثاني لمكتب التقييم المستقل.[١١٤] وكان الهدف من هذا التقييم هو تقدير مدى فعالية أداء مكتب التقييم المستقل والنظر في التحسينات التي يمكن إدخالها على هيكله التنظيمي وصلاحياته وطرائق تنفيذ مهامه ونطاق اختصاصاته. وقد تشكل فريق الخبراء رفيع المستوى لإجراء هذا التقييم من السادة خوسيه أنطونيو أوكامبو، وستيفن بيكفورد، وسايروس راستومجي.

وناقش المجلس التنفيذي في مارس ٢٠١٣ النتائج التي خلصت إليها عملية التقييم.[١١٥] ورحب المديرون التنفيذيون بتقييم فريق الخبراء الذي يفيد بقيام مكتب التقييم المستقل بدور مهم في دعم نظام الحوكمة والشفافية في الصندوق وتعزيز ثقافة التعلم داخله. ورحبوا أيضا بالنتيجة التي خلُص إليها الفريق وتفيد بالإقرار باستقلالية مكتب التقييم المستقل على نطاق واسع مما عزز الفهم الخارجي لعمل الصندوق. واتفق المديرون التنفيذيون على أن موضع تركيز تقارير مكتب التقييم المستقل ينبغي أن ينصب على القضايا الجامعة طويلة المدى وعلى استقاء الدروس التي تكتسب أهمية أكبر ويمكن تطبيقها على نطاق أوسع للدفع نحو تقدم سياسة الصندوق وثقافته. وذكروا أن مدير مكتب التقييم المستقل ينبغي أن يظل محتفظا بالحرية الكاملة في اختيار موضوعات التقييم، اتساقا مع نطاق اختصاص المكتب. واتفق المديرون عموما على أن مكتب التقييم المستقل ينبغي أن يركز عند صياغة توصياته على قضايا السياسات في الصندوق، وليس على الإجراءات التي تدخل ضمن مسؤولية الإدارة العليا وتمنحها ميزة مقارنة، وذلك على الرغم من إقرارهم بالصعوبات العملية في فصل المضمون عن العملية ذاتها، وذلك حسب موضوع التقييم. وأعرب كثير من المديرين أيضا عن رأيهم بجدوى إجراء مكتب التقييم المستقل عمليات تقييم دورية، حسب الموارد المتاحة، للتقييم اللاحق للبرامج المدعمة بموارد الصندوق والتقييم اللاحق للاستفادة من موارد الصندوق في برامج قُطْرية مختارة.

واتفق المديرون التنفيذيون على ضرورة تحسين عملية متابعة التوصيات الصادرة عن مكتب التقييم المستقل والمعتمدة من المجلس التنفيذي. وأكدوا أهمية الشعور القوي بالملكية ومشاركة المجلس الفعالة، وخاصة من خلال لجنة التقييم المنبثقة عنه. وعلى وجه الخصوص، رأي المديرون أن للجنة التقييم دور في مراجعة ومراقبة خطط الإدارة للتنفيذ وضمان حداثتها، بوسائل منها وضع حدود زمنية لإعداد هذه الخطط وعرضها. وإذ أشار المديرون إلى أن التفاعل بين مكتب التقييم المستقل والبلدان الأعضاء يمثل عاملا أساسيا في عملية المتابعة، أبدى معظمهم عدم ممانعتهم النظر في إمكانية توفير منتدى ملائم أثناء الاجتماعات السنوية التي يعقدها الصندوق يعرض من خلاله مكتب التقييم المستقل ما أنجزه من أعمال في الآونة الأخيرة.

وفيما يتعلق بمناقشات المجلس حول تقارير تقييم أداء مكتب التقييم المستقل، أيد العديد من المديرين التنفيذيين أو لم يمانعوا اقتراح مكتب التقييم المستقل بأنه يتعين عليه إعداد مسودة تلخيص مناقشات المجلس لتقاريره والعمل مع إدارة أمانة الصندوق في إعداد النسخة النهائية، وذلك على النحو الذي يتماشى مع الإجراءات المعتادة في تلخيص جميع المناقشات الأخرى.

وتتولى حاليا الأطراف المعنية المناسبة وهي لجنة التقييم، ومكتب التقييم المستقل، وخبراء الصندوق، وإدارته العليا، عملية متابعة توصيات فريق الخبراء التي لاقت دعما كبيرا وكذلك القضايا المعلقة التي تتطلب المزيد من البحث.

المديرون التنفيذيون والمناوبون

حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠١٣ [١]

المعينون

ميغ لوندساغر شاغر	الولايات المتحدة
دايكيتشي موما توميوكي شيمودا	اليابان
هوبرت تيماير ستفن ماير	ألمانيا
هيرفيه دي فيليروشيه آليس تيراكول	فرنسا
ستيفن فيلد كريستوفر ييتس	المملكة المتحدة

المنتخبون

منو سنيل ويلي كيكنز يوري ياكوشا	أرمينيا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، قبرص، جورجيا، إسرائيل، لكسمبرغ، جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، مولدوفا، الجبل الأسود، هولندا، رومانيا، أوكرانيا
خوزيه روجاس فيرناندو فاريلا ماريا أنجليكا أربيليز	كولومبيا، كوستاريكا، السلفادور، غواتيمالا، هندوراس، المكسيك، إسبانيا، فنزويلا
أندريا مونتانينو ثانوس كاسامباس	ألبانيا، اليونان، إيطاليا، مالطة، البرتغال، سان مارينو
ديرجيون شيا رشيد عبد الغفور	بروناي دار السلام، كمبوديا، فيجي، إندونيسيا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ماليزيا، ميانمار، نيبال، الفلبين، سنغافورة، تايلند، تونغا، فييت نام
جان تاو سون بين	الصين
جون–وون يون إيان دافيدوف	أستراليا، كيريباتي، كوريا، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، منغوليا، نيوزيلندا، بالاو، بابوا غينيا الجديدة، ساموا، سيشيل، جزر سليمان، توفالو، أوزبكستان، فانواتو
توماس هوكين ماري أودي	أنتيغوا وبربودا، جزر البهاما، بربادوس، بليز، كندا، دومينيكا، غرينادا، آيرلندا، جامايكا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين
أودون غرون بيرنيلا ميرسون	الدانمرك، إستونيا، فنلندا، آيسلندا، لاتفيا، ليتوانيا، النرويج، السويد
مومودو ساهو شيليش كابويبوي أوكو جوزيف نانا	أنغولا، بوتسوانا، بوروندي، إريتريا، إثيوبيا، غامبيا، كينيا، ليسوتو، ليبيريا، ملاوي، موزامبيق، ناميبيا، نيجيريا، سيراليون، جنوب إفريقيا، جنوب السودان، السودان، سوازيلند، تنزانيا، أوغندا، زامبيا، زمبابوي
عبد الشكور شعلان سامي جدع	البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، جزر ملديف، عمان، قطر، الجمهورية العربية السورية، الإمارات العربية المتحدة، الجمهورية اليمنية
يوهان برادر ميروسلاف كولار	النمسا، بيلاروس، الجمهورية التشيكية، هنغاريا، كوسوفو، الجمهورية السلوفاكية، سلوفينيا، تركيا
راكش موهان كوسغالانا راناسينغ	بنغلاديش، بوتان، الهند، سري لانكا
أحمد الخليفي فهد الشثري	المملكة العربية السعودية
رينيه ويبر دومينيك رادزيويل	أذربيجان، كازاخستان، جمهورية قيرغيزستان، بولندا، صربيا، سويسرا، طاجيكستان، تركمانستان
باولو نيغويرا باتيستا، جونيور هيكتور توريس لويس أوليفيرا ليما	البرازيل، الرأس الأخضر، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، غيانا، هايتي، نيكاراغوا، بنما، سورينام، تيمور–ليشتي، ترينيداد وتوباغو
أليكسي موجين أندريه لوشين	روسيا
محمد جعفر مجرد محمد الدايري	جمهورية أفغانستان الإسلامية، الجزائر، غانا، جمهورية إيران الإسلامية، المغرب، باكستان، تونس
بابلو غارسيا–سيلفا سيرجيو شوداس	الأرجنتين، بوليفيا، شيلي، باراغواي، بيرو، أوروغواي
كوسي أسيمايدو نغويتو تيرانيا يامباي وودي ديالو	بنن، بوركينا فاسو، الكاميرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية الكونغو، كوت ديفوار، جيبوتي، غينيا الاستوائية، الغابون، غينيا، مالي، موريتانيا، موريشيوس، النيجر، رواندا، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، توغو

١ يمكن الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالقوة التصويتية لرئيس كل دائرة انتخابية في الملحق الرابع، المتاح على الصفحة الإلكترونية للتقرير السنوي (www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2013/eng/)؛ كما يمكن الاطلاع على أي تغييرات طرأت في المجلس التنفيذي خلال السنة المالية في الملحق الخامس، المتاح على الصفحة الإلكترونية للتقرير السنوي.

كبار موظفي الصندوق

حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠١٣

أوليفييه بلانشار، المستشار الاقتصادي
هوزيه فينيالز، المستشار المالي

إدارات المناطق الجغرافية

أنطوانيت مونسيو سايه
مدير الإدارة الإفريقية

أنوب سينغ
مدير إدارة آسيا والمحيط الهادئ

رضا مقدم
مدير الإدارة الأوروبية

مسعود أحمد
مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

اليهاندرو ويرنر
مدير إدارة نصف الكرة الغربي

الإدارات الوظيفية وإدارات الخدمات الخاصة

جيرارد رايس
مدير إدارة العلاقات الخارجية

أندرو توبدي
مدير إدارة المالية

كارلو كوتاريللي
مدير إدارة شؤون المالية العامة

شارميني كوري
مديرة معهد تنمية القدرات

شون هاغان
المستشار القانوني العام ومدير إدارة الشؤون القانونية

هوزيه فينيالز
مدير إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية

أوليفييه بلانشار
مدير إدارة البحوث

شاغر
مدير إدارة الإحصاءات

سيدارث تيواري
مدير إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة

المعلومات والاتصال

شوغو إيشيي
مدير المكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ

إيمانويل فان در منسبروغ
مدير مكاتب الصندوق في أوروبا

اكسيل بيرتوتش–صامويل
الممثل الخاص لدى الأمم المتحدة

الخدمات المساندة

مارك بلانت
مدير إدارة الموارد البشرية

جيانهاي لين
أمين صندوق النقد الدولي، إدارة أمانة الصندوق

فرانك هارنيشفيغر
مدير إدارة التكنولوجيا والخدمات العامة

سوزان سوارت
مسؤول المعلومات الأول، إدارة التكنولوجيا والخدمات العامة

المكاتب

دانييل سيترين
مدير مكتب الميزانية والتخطيط

راسيل كينكيد
مدير مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي

مويسس شوورتس
مدير مكتب التقييم المستقل

الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي

في ٣٠ إبريل ٢٠١٣

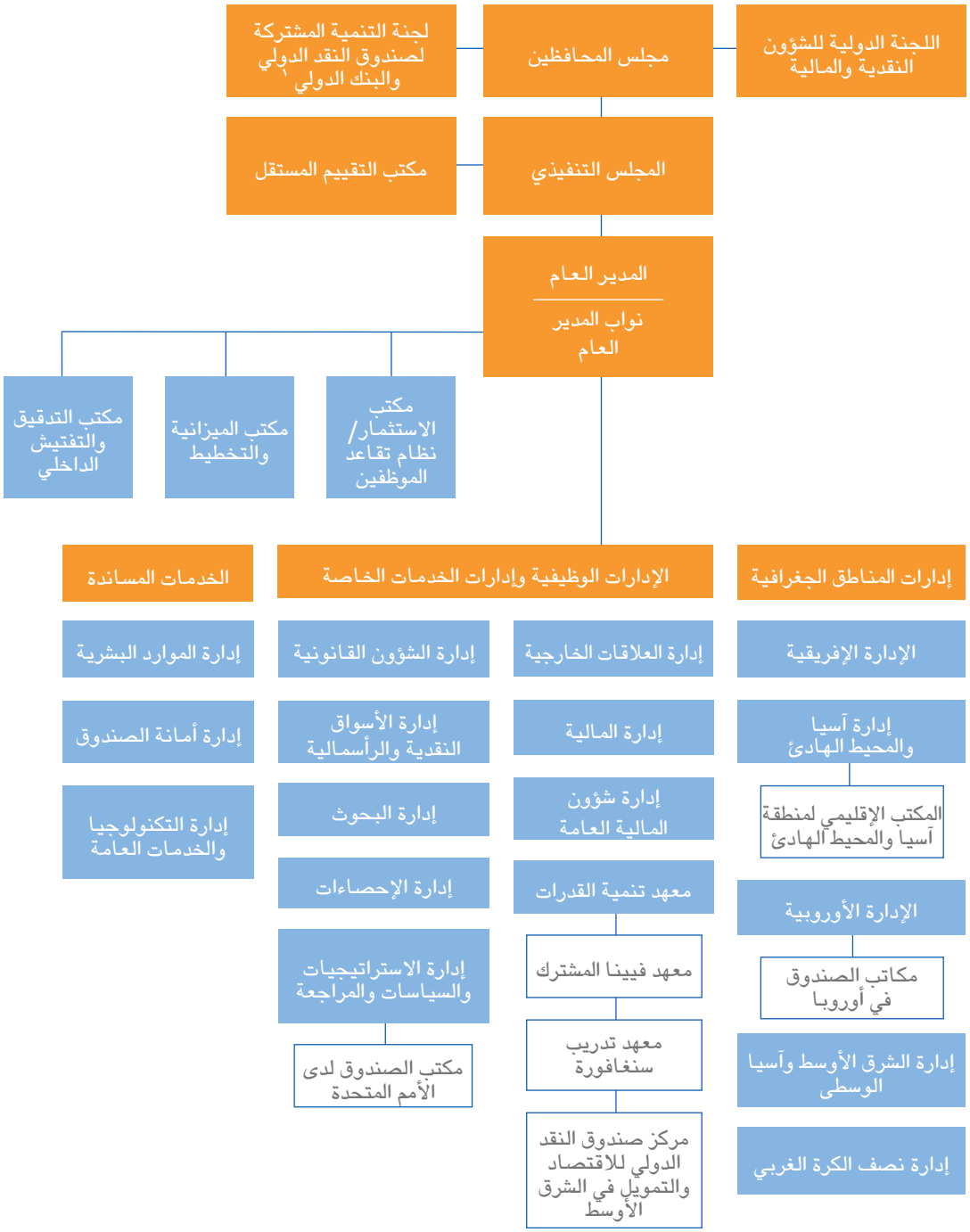

١ تُعرف رسميا باسم اللجنة الوزارية المشتركة لمجلسي محافظي البنك والصندوق المعنية بتحويل الموارد الحقيقية إلى البلدان النامية.

حواشي ختامية

١ تبدأ السنة المالية في صندوق النقد الدولي في الأول من مايو وتنتهي في ٣٠ إبريل التالي.

٢ راجع تقرير التداعيات لعام ٢٠١٢ على موقع الصندوق على شبكة الإنترنت (www.imf.org/external/np/pp/eng/2012/070912.pdf). والجلسات غير الرسمية هي اجتماعات غير رسمية للمديرين التنفيذيين لا يتخذ فيها أي قرارات ولا يصدر بشأنها أي تلخيص.

٣ يمكن الاطلاع على البيان على موقع الصندوق على شبكة الإنترنت (www.imf.org/external/np/pp/eng/2011/102711.pdf).

٤ يمكن الاطلاع على التقرير على موقع الصندوق على شبكة الإنترنت (www.imf.org/external/np/pp/eng/2012/070212.pdf).

٥ مع اعتماد «قرار الرقابة الموحدة» (راجع القسم التالي)، أصبحت مشاورات المادة الرابعة أداة للرقابة الثنائية ومتعددة الأطراف على حد سواء.

٦ راجع «مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات لعام ٢٠١١» في الفصل الثالث من التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام ٢٠١٢، بعنوان «معا لدعم التعافي العالمي» (http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/ar/2012/pdf/ar12_ara.pdf).

٧ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 12/89، بعنوان "IMF Executive Board Adopts New Decision on Bilateral and Multilateral Surveillance" (www.imf.org/external/np/sec/pn/2012/pn1289.htm)، والبيان الصحفي رقم 12/262، بعنوان "Statement by IMF Managing Director Christine Lagarde on Strengthening IMF Surveillance" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2012/pr12262.htm).

٨ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 12/139، بعنوان "IMF Executive Board Reviews Progress Implementing the Priorities of the 2011 Triennial Surveillance Review" (www.imf.org/external/np/sec/pn/2012/pn12139.htm).

٩ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 12/125، بعنوان "IMF Executive Board Reviews Progress in Members' Provision of Data to the Fund for Surveillance Purposes" (www.imf.org/external/np/sec/pn/2012/pn12125.htm).

١٠ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 12/111، بعنوان "IMF Sets Out a Strategy for Financial Sector Surveillance" (www.imf.org/external/np/sec/pn/2012/pn12111.htm)، والبيان الصحفي رقم 12/356، بعنوان "Statement by IMF First Deputy Managing Director David Lipton on the IMF's Financial Surveillance Strategy" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2012/pr12356.htm).

١١ يمكن الاطلاع على المذكرة التوجيهية على موقع الصندوق على شبكة الإنترنت (www.imf.org/external/np/pp/eng/2012/101012.pdf).

١٢ راجع «برنامج عمل مكتب التقييم المستقل» في الفصل الخامس من تقرير الصندوق السنوي لعام ٢٠١١، بعنوان «نحو نمو متكافئ ومتوازن» (http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/ar/2011/pdf/ar11_ara.pdf).

١٣ يمكن الاطلاع على الدراسة على موقع الصندوق على شبكة الإنترنت (www.imf.org/external/np/pp/eng/2012/080712.pdf).

١٤ يمكن الاطلاع على الدراسة على موقع الصندوق على شبكة الإنترنت (www.imf.org/external/np/pp/eng/2012/082412.pdf).

١٥ يمكن الاطلاع على الدراسة على موقع الصندوق على شبكة الإنترنت (www.imf.org/external/np/pp/eng/2012/081512.pdf).

١٦ يمكن الاطلاع على الدراسة على موقع الصندوق على شبكة الإنترنت (www.imf.org/external/np/pp/eng/2013/012813.pdf)؛ راجع أيضا البيان الصحفي رقم 13/93، بعنوان "IMF Calls for Global Reform of Energy Subsidies: Sees Major Gains for Economic Growth and the Environment" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2013/pr1393.htm).

١٧ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 12/137، "IMF Executive Board Discusses the Liberalization and Management of Capital Flows—An Institutional View" (www.imf.org/external/np/sec/pn/2012/pn12137.htm).

١٨ تناولت هذه الدراسات والمناقشات بشأن السياسات كلا من دور الصندوق (نوفمبر ٢٠١٠)، وإدارة التدفقات الرأسمالية الداخلة (إبريل ٢٠١١)، والتدفقات الرأسمالية الخارجة (إبريل ٢٠١٢)، والجوانب متعددة الأطراف (نوفمبر ٢٠١١)، وتحرير التدفقات الرأسمالية (إبريل ٢٠١٢). راجع «تدفقات رؤوس الأموال» في الفصل الثالث من تقرير الصندوق السنوي لعام ٢٠١١: نحو نمو متكافئ ومتوازن (http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/ar/2011/pdf/ar11_ara.pdf) و «التدفقات الرأسمالية» في الفصل الثالث من التقرير السنوي لعام ٢٠١٢: معا من أجل دعم التعافي العالمي (http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/ar/2012/pdf/ar12_ara.pdf).

١٩ يحدد المنهج الموحد إجراءات ووتيرة منتظمة لتحرير التدفقات تتوافق مع التطور المؤسسي والمالي في كل بلد على حدة. ويفيد بإلغاء تدابير إدارة التدفقات الرأسمالية في التوقيت المناسب والتسلسل الملائم، ومع مراعاة السياسات والظروف الأخرى، لا سيما السياسات الاقتصادية الكلية والاحترازية.

٢٠ يمكن الاطلاع على المذكرة التوجيهية على موقع الصندوق على شبكة الإنترنت (www.imf.org/external/np/pp/eng/2013/042513.pdf).

٢١ يمكن الاطلاع على دراسة السياسات على موقع الصندوق على شبكة الإنترنت (www.imf.org/external/np/pp/eng/2013/012913.pdf).

٢٢ راجع إدخال تعديلات على تسهيلات التمويل بشروط ميسرة» في الفصل الرابع من تقرير صندوق النقد الدولي لعام ٢٠١٠: دعم التعافي العالمي المتوازن (http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/ar/2010/pdf/ar10_ara.pdf).

٢٣ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 12/108، بعنوان "The Review of Facilities for Low-Income Countries" (www.imf.org/external/np/sec/pn/2012/pn12108.htm).

٢٤ من المقرر أن تنتهي في عام ٢٠١٤ مجموعة التدابير المعنية بتمويل موارد الصندوق للتمويل الميسر، والتي اعتمدها المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٩ في أعقاب زيادة الحاجة للتمويل نتيجة الأزمة العالمية. وقرر المجلس لاحقا استخدام الموارد المرتبطة بالجزء المتبقي من العائدات الاستثنائية لمبيعات الذهب في إطار استراتيجية لوضع الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر على مسار قابل للاستمرار؛ راجع الفصل الرابع.

٢٥ مع زيادة حصص الأعضاء إلى الضعف في ظل زيادة الحصص المقترحة بموجب المراجعة الرابعة عشرة، فإن إبقاء مستويات الاستفادة من موارد الصندوق بلا تغيير سوف يخفض من مستوى استفادة البلد العضو من الموارد بواقع النصف، عند التعبير عنها كنسبة مئوية من الحصص.

٢٦ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 13/45، "IMF Executive Board Reviews Facilities for Low-Income Countries and Eligibility for Using Concessional Financing" (www.imf.org/external/np/sec/pn/2013/pn1345.htm).

٢٧ بالإضافة إلى أدوات الصندوق للتمويل الميسر (راجع الجدول ٤–١)، يقدم الصندوق أيضا «أداة دعم السياسات» للبلدان التي أثبتت أن اقتصاداتها الكلية وصلت إلى أوضاع قابلة للاستمرار بشكل عام وأنها لا تحتاج عموما للتمويل من الصندوق (راجع «التمويل غير الميسر» في الفصل الرابع). وتقدم «أداة دعم السياسات» تقييمات الصندوق لسياسات البلدان الأعضاء الاقتصادية والمالية بصفة أكثر تواترا مما هو متاح من خلال أنشطة الرقابة. ويوفر هذا الدعم المقدم من الصندوق إشارة واضحة للمانحين والدائنين والجمهور على قوة السياسات المتبعة في البلد المعني.

٢٨ يمكن الاطلاع على دراسة السياسات بعنوان "Review of Facilities for Low-Income Countries—Proposals for Implementation" على موقع الصندوق على شبكة الإنترنت (www.imf.org/external/np/pp/eng/2013/031813.pdf).

٢٩ هذه هي الاتفاقات التي انقضى عليها فترة ثمانية عشر شهرا منذ تاريخ الانتهاء من آخر مراجعة للبرنامج.

٣٠ تسمح هذه الشروط الخاصة لبعض هذه الدول متناهية الصغر (التي يقل تعداد سكانها عن ٢٠٠ ألف نسمة) بأن تكون مؤهلة للاستفادة من موارد الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر.

٣١ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 12/128، بعنوان "IMF Executive Board Discusses Global Risks, Vulnerabilities, and Policy Challenges Facing Low-Income Countries" (www.imf.org/external/np/sec/pn/2012/pn12128.htm).

٣٢ يمكن الاطلاع على دراسة السياسات على موقع الصندوق على شبكة الإنترنت (www.imf.org/external/np/pp/eng/2012/041612.pdf).

٣٣ للاطلاع على مزيد من المعلومات حول مبادرة «هيبيك»، راجع صحيفة الوقائع بعنوان "Factsheet: Debt Relief Under the Heavily Indebted Poor Countries (HIPC) Initiative" (www.imf.org/external/np/exr/facts/hipc.htm).

٣٤ أُنشئ الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر للبلدان المثقلة بأعباء الديون بهدف تقديم مساعدات تخفيف أعباء الديون في إطار مبادرة «هيبيك» ولدعم موارد التمويل في الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، وتتألف موارده من منح وودائع تعهد بها ٩٣ بلدا عضوا ومساهمات من صندوق النقد الدولي نفسه.

٣٥ قدم الصندوق كذلك ١١٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (١٧٢ مليون دولار أمريكي) كمساعدات لتخفيف أعباء الديون عن ليبيريا علاوة على ما قدمه من خلال مبادرة «هيبيك»، وقدم ١٧٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (٢٦٨ مليون دولار أمريكي) كذلك كمساعدات لتخفيف أعباء الديون عن هايتي من خلال «الصندوق الاستئماني لتخفيف أعباء الديون في مرحلة ما بعد الكوارث».

٣٦ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 13/39، "IMF Executive Board Concludes Macroeconomic Issues in Small States and Implications for Fund Engagement" (www.imf.org/external/np/sec/pn/2013/pn1339.htm).

٣٧ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 12/109، "IMF Executive Board Concludes Discussion of 2011 Review of Conditionality" (www.imf.org/external/np/sec/pn/2012/pn12109.htm).

٣٨ اجتمعت مجموعة العمل المذكورة من خبراء الإدارات في ٢٠١١ لتحديد أهداف الصندوق بالنسبة للوظائف والنمو الشامل وتحديد الفجوات وصياغة خطة لسد هذه الفجوات.

٣٩ يمكن الاطلاع على «جدول أعمال السياسات العالمية» الذي قدمته السيدة مدير عام الصندوق في أكتوبر ٢٠١٢ في الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت (www.imf.org/external/np/pp/eng/2012/101312.pdf).

٤٠ راجع البيان الصحفي رقم 12/391 بعنوان «بيان اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية في اجتماعها السادس والعشرين» (http://www.imf.org/external/arabic/np/sec/pr/2012/pr12391a.pdf).

٤١ راجع البيان الصحفي رقم 13/129 بعنوان «بيان اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية في اجتماعها السابع والعشرين» (http://www.imf.org/external/arabic/np/sec/pr/2013/pr13129a.pdf). ويمكن الاطلاع على «جدول أعمال السياسات العالمية» الذي قدمته السيدة مدير عام الصندوق في إبريل ٢٠١٣ في الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت (www.imf.org/external/np/pp/eng/2013/042013.pdf).

٤٢ يمكن الاطلاع على هذه الدراسة بشأن السياسات في الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت (www.imf.org/external/np/pp/eng/2013/031413.pdf).

٤٣ يمكن الاطلاع على الدراسة بشأن السياسات في الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت: (www.imf.org/external/np/pp/eng/2012/061512.pdf).

٤٤ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 13/43، بعنوان "IMF Executive Board Reviews the Policy on Debt Limits in Fund-Supported Programs" (www.imf.org/external/np/sec/pn/2013/pn1343.htm).

٤٥ راجع «تحديث إطار تحليل المالية العامة واستمرارية القدرة على تحمل الدين العام» في الفصل الثالث من التقرير السنوي لعام ٢٠١٢: معا لدعم التعافي العالمي (http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/ar/2012/pdf/ar12_ara.pdf). ولأغراض هذه المذكرة التوجيهية، تُعرَّف البلدان القادرة على النفاذ إلى السوق بأنها تلك البلدان غير المؤهلة للحصول على دعم من «الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر» (راجع القسم التالي). وتتضمن هذه البلدان كل الاقتصادات المتقدمة ومعظم اقتصادات الأسواق الصاعدة.

٤٦ يمكن الاطلاع على المذكرة التوجيهية في الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي (www.imf.org/external/np/pp/eng/2013/050913.pdf).

٤٧ يمكن الاطلاع على التقارير بشأن السياسات التي ناقشها المجلس في موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت/(www.imf.org external/np/pp/eng/2012/082712.pdf). والمقصود بالتسوية هو الإجراءات التي تُتخذ في حالة فشل مؤسسة مالية — أي لم تعد لديها مقومات للبقاء ولا يوجد احتمال معقول بامتلاكها لهذه المقومات.

٤٨ راجع البيان الصحفي رقم 13/138، بعنوان "IMF Publishes Revised Guidelines for Foreign Exchange Reserve Management" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2013/pr13138.htm).

٤٩ يستخدم صندوق النقد الدولي نفس المستوى الحدي المستخدم في مجموعة البنك الدولي لنصيب الفرد من الدخل لتحديد الأهلية للاستفادة من موارد «المؤسسة الدولية للتنمية»، ويخضع للمراجعة سنويا.

٥٠ راجع البيان الصحفي رقم 12/298، بعنوان "IMF Executive Board Deems South Sudan Eligible for Concessional Lending" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2012/pr12298.htm).

٥١ على وجه الخصوص، أي تعديلات على سياسات الاستفادة من الموارد، أو شروط التمويل، أو الجمع بين الموارد، أو الأهلية، أو أي سياسات أخرى ذات صلة، سيكون من المتوقع تصميمها على نحو يضمن تغطية متوسط الطلب في الأوقات العادية من خلال الموارد المتوافرة بموجب الركيزة الأولى، وإمكانية تغطية الطلب في فترات ارتفاع احتياجات التمويل، وذلك على سبيل المثال نتيجة لصدمات كبيرة، من خلال آليات الحالات الطارئة.

٥٢ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 12/118، بعنوان "IMF Executive Board Approves the Distribution of Remaining Windfall Gold Sales Profits as Part of a Strategy to Make the Poverty Reduction and Growth Trust Sustainable over the Longer Term" (www.imf.org/external/np/sec/pn/2012/pn12118.htm) ؛ والبيان الصحفي رقم 12/368، بعنوان "IMF Executive Board Approves Distribution of US$2.7 Billion in Remaining Windfall Gold Sales Profits as Part of a Strategy to Make Low-Income Lending Sustainable" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2012/pr12368.htm).

٥٣ راجع البيان الصحفي رقم 12/505، بعنوان "IMF Executive Board Approves Extension of Temporary Interest Waiver for Low-Income Countries" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2012/pr12505.htm).

٥٤ هذا مبلغ إجمالي، وليس ترصيدا للاتفاقات الملغاة.

٥٥ المبالغ المنصرفة من «حساب الموارد العامة» في ظل ترتيبات التمويل يُطلق عليها اسم «عمليات الشراء»، أما عمليات السداد فيُطلق عليها اسم «عمليات إعادة الشراء».

٥٦ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 13/33، بعنوان "IMF Membership in the Financial Stability Board" (www.imf.org/external/np/sec/pn/2013/pn1333.htm).

٥٧ راجع البيانات الصحفية رقم 12/422، بعنوان "IMF to Open Regional Training Center for Sub-Saharan Africa in Mauritius" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2012/pr12422.htm)؛ ورقم 12/507، بعنوان "IMF Managing Director Christine Lagarde Exchanges Financing Documents with Mauritius for New Africa Training Institute" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2012/pr12507.htm)؛ ورقم 13/133، بعنوان "IMF and Mauritius Sign Memorandum of Understanding to Create Africa Training Institute" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2013/pr13133.htm).

٥٨ راجع البيان الصحفي رقم 13/134، بعنوان "Ghana and IMF Sign Memorandum of Understanding to Create New Africa Regional Technical Assistance Center (AFRITAC) in Accra" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2013/pr13134.htm).

٥٩ راجع البيان الصحفي رقم 12/242، بعنوان "Joint Vienna Institute Celebrates 20th Anniversary with High-Level Conference" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2012/pr12242.htm) "Celebration of the 20th Anniversary of the Joint Vienna Institute" ، (www.imf.org/external/np/seminars/eng/2012/jvi/).

٦٠ بيانات المساعدة الفنية تشمل المساعدة المقدمة لبلدان غير أعضاء، مثل الضفة الغربية وغزة، بموافقة المجلس التنفيذي.

٦١ تشمل هذه الأرقام إجمالي التدريب الذي قدمه صندوق النقد الدولي، ويشمل التدريب المقدم من خلال برنامج معهد تنمية القدرات وخارجه.

٦٢ للاطلاع على مزيد من المعلومات عن المعيار الخاص لنشر البيانات والنظام العام لنشر البيانات، راجع "Factsheet: IMF Standards for Data Dissemination" (www.imf.org/external/np/exr/facts/data.htm)

٦٣ راجع البيانات الصحفية رقم 12/283، بعنوان "The Islamic Republic of Iran Begins Participation in the IMF's General Data Dissemination System" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2012/pr12283.htm)؛ ورقم 12/362 ، بعنوان "Samoa Begins Participation in the IMF's General Data Dissemination System" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2012/pr12362.htm)؛ ورقم 12/406، بعنوان "The Democratic Republic of Timor-Leste Begins Participation in the IMF's General Data Dissemination System" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2012/pr12406.htm)؛ ورقم 13/46، بعنوان "The Union of the Comoros Joins the IMF's General Data Dissemination System"، (www.imf.org/external/np/sec/pr/2013/pr1346)؛ ورقم 13/104، بعنوان "Tuvalu Joins the IMF's General Data Dissemination System" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2013/pr13104)؛ ورقم 13/122، بعنوان "Bosnia and Herzegovina joins the IMF's General Data Dissemination System" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2013/pr13122).

٦٤ راجع البيانات الصحفية رقم 12/264، بعنوان "IMF Unveils Japanese-Funded Project to Help Produce Internationally Comparable National Accounts and Price Statistics in South-Eastern Europe" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2012/pr12264.htm)؛ ورقم 12/394، بعنوان "IMF Launches Japan-Funded Project to Improve External Sector Statistics in Asia and Pacific Countries" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2012/pr12394.htm)؛ ورقم 12/440، بعنوان "IMF Launches Japanese-Funded Project to Improve External Sector Statistics in the Pacific" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2012/pr12440.htm).

٦٥ راجع البيان الصحفي رقم 12/185، بعنوان "IMF Convenes Advisory Committee Meeting on Modernizing Government Finance Statistics" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2012/pr12185.htm).

٦٦ راجع البيان الصحفي رقم 12/459، بعنوان "BIS, ECB and IMF Publish Third Part of *Handbook on Securities Statistics*" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2012/pr12459.htm).

٦٧ راجع البيان الصحفي رقم 12/284، بعنوان "IMF Releases Balance of Payments and International Investment Position Statistics Based on the Latest International Standard" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2012/pr12284.htm).

٦٨ راجع البيان الصحفي رقم 12/219، بعنوان "IMF Releases Expanded Coordinated Direct Investment Survey" ، www.imf.org/external/np/sec/pr/2012/pr12219.htm؛ والبيان الصحفي رقم 12/473، بعنوان "IMF Releases 2011 Coordinated Direct Investment Survey Results" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2012/pr12473).

٦٩ الاستثمار المباشر هو أحد فئات الاستثمار عبر الحدود وينشأ عندما يقوم مستثمر مقيم في أحد الاقتصادات باستثمار يمنحه السيطرة أو درجة كبيرة من النفوذ في إدارة مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر.

٧٠ راجع البيان الصحفي رقم 12/320، بعنوان "IMF Releases 2012 Financial Access Survey Data" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2012/pr12320.htm).

٧١ يمكن الاطلاع على بيانات هذه المسوح في المواقع الإلكترونية لصندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت (http://cdis.imf.org) و http://cpis.imf.org و http://fas.imf.org، على التوالي) ومن خلال مكتبة الصندوق الإلكترونية(www.elibrary.imf.org) .

٧٢ راجع البيان الصحفي رقم 12/438، بعنوان "IMF Releases Results of 2011 Coordinated Portfolio Investment Survey" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2012/pr12438.htm).

٧٣ راجع البيان الصحفي رقم 13/135، بعنوان «صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي يرحبان بإطلاق مبادرة «عربستات» (http://www.imf.org/external/arabic/np/sec/pr/2013/pr13135a.pdf).

٧٤ راجع www.imf.org/external/np/sec/pr/2011/pdfs/quota_tbl.pdf.

٧٥ راجع البيانات الصحفية أرقام 12/221 و 12/309 و 12/499 و 13/127، بعنوان "IMF Executive Board Reviews Progress toward Implementation of the 2010 Quota and Governance Reform" (المجلس التنفيذي يراجع مسار التقدم نحو تنفيذ إصلاحات عام ٢٠١٠ المعنية بنظام الحوكمة والحصص) (www.imf.org/external/np/sec/pr/2012/pr12221.htm، و www.imf.org/external/np/sec/pr/2012/pr12309.htm، و www.imf.org/external/np/sec/pr/2012/pr12499.htm، و www.imf.org/external/np/sec/pr/2013/pr13127.htm).

٧٦ للاطلاع على مزيد من المعلومات، راجع الإطار ١–٥ بعنوان "The Role of Quotas and Basic Votes" في تقرير الصندوق السنوي لعام ٢٠٠٨ بعنوان *"Making the Global Economy Work for All"* (www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2008/eng/).

٧٧ راجع البيان الصحفي رقم 12/409، بعنوان "New IMF Executive Board Begins Two-Year Term" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2012/pr12409.htm).

٧٨ تتكون الصيغة الحالية للحصص المضافة من أربعة متغيرات. إجمالي الناتج المحلي ويُمنح أكبر وزن (٥٠٪)، ويتكون من متغير إجمالي الناتج المحلي المُحوَّل بأسعار الصرف السائدة في السوق (٣٠٪) وإجمالي الناتج المحلي على أساس تعادل القوى الشرائية (٢٠٪). والمتغيرات المتبقية هي الانفتاح، ويقيس حاصل المدفوعات والمقبوضات الجارية (٣٠٪)؛ ومدى التغير في المقبوضات الجارية وصافي التدفقات الرأسمالية (١٥٪)، واحتياطيات النقد الأجنبي الرسمية (٥٪). ويُطبَّق عامل تقليص مقداره ٠,٩٥ على الحاصل المرجح للمتغيرات الأربعة في صيغة الحصص فيحد من التباين في أنصبة الحصص المحسوبة للبلدان المختلفة. ويؤثر ذلك تأثيرا خافضا للحصص المحسوبة بموجب صيغة الأعضاء الأكبر، وتأثيرا رافعا لحصص جميع البلدان الأخرى.

٧٩ راجع «مراجعة صيغة حصص العضوية» في الفصل الخامس من التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام ٢٠١٢ بعنوان: معا لدعم التعافي العالمي (http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/ar/2012/pdf/ar12_ara.pdf).

٨٠ راجع البيانات الصحفية أرقام 12/94 و 12/120 و 12/145 بعنوان "IMF Executive Board Discusses Quota Formula Review" (www.imf.org/external/np/sec/pn/2012/pn1294.htm و www.imf.org/external/np/sec/pn/2012/pn12120.htm و www.imf.org/external/np/sec/pn/2012/pn12145.htm، على التوالي، بالإضافة إلى البيان الصحفي رقم 13/30 بعنوان "IMF Executive Board Reports on the Quota Formula Review" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2013/pr1330.htm).

٨١ يمكن الاطلاع على تقرير المجلس التنفيذي إلى مجلس المحافظين على الموقع الإلكتروني للصندوق على شبكة الإنترنت وعنوانه: (www.imf.org/external/np/pp/eng/2013/013013.pdf).

٨٢ راجع "Quota and Voice Reform" في الفصل الخامس من التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام ٢٠٠٨ بعنوان *"Making the Global Economy Work for All"* (www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2008/eng/).

٨٣ للاطلاع على مزيد من المعلومات حول مراجعات حصص العضوية، راجع «صحيفة الوقائع: حصص عضوية الصندوق» (http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/quotasa.htm).

٨٤ في إطار التوسعة المقررة في مارس ٢٠١١ للاتفاقات الجديدة للاقتراض، يتعين على كل مشارك جديد إخطار الصندوق بالتزامه بهذه الاتفاقات. ومن بين المشاركين الجدد البالغ عددهم ١٤ بلدا عضوا، لم تتقدم آيرلندا ولا اليونان بهذا الإخطار، حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠١٣.

٨٥ راجع البيان الصحفي رقم 12/229، بعنوان "IMF Executive Board Approves Modalities for Bilateral Borrowing to Boost IMF Resources" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2012/pr12229.htm).

٨٦ راجع البيان الصحفي رقم 12/231 بعنوان «السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، ترحب بما أُعلن من تعهدات إضافية لزيادة موارد الصندوق، والتي تصل بقيمة التَعهدات الكلية إلى ٤٥٦ مليار دولار» (http://www.imf.org/external/arabic/np/sec/pr/2012/pr12231a.pdf)، والبيان الصحفي رقم 12/388 بعنوان "IMF Managing Director Christine Lagarde Welcomes Pledges from Algeria and Brunei Darussalam to Boost Fund Resources" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2012/pr12388.htm). وقد أشار هذا البيانان الصحفيان إلى ٣٧ بلدا عضوا وبلدين عضوين، بالترتيب. غير أن هناك بلدا (قبرص) لم يعد مرجا في هذه القائمة نظرا للتطورات الاقتصادية التي شهدها.

٨٧ راجع البيان الصحفي رقم 12/471، بعنوان "IMF Signs SDR 350 Million Borrowing Agreement with the National Bank of Belgium to Support Lending to Low-Income Countries" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2012/pr12471.htm).

٨٨ نظرا لأن أرباح مبيعات الذهب تمثل جانبا من موارد الصندوق العامة المتاحة لاستفادة جميع البلدان الأعضاء، فلا يمكن وضعها مباشرة في الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، المتاحة موارده للبلدان الأعضاء منخفضة الدخل فقط. وبالتالي، فإن استخدام هذه الموارد لتمويل الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر استلزم توزيع الموارد على جميع البلدان الأعضاء في الصندوق بالتناسب مع أنصبة حصصها (راجع الإطار ٥–١ على الصفحة الإلكترونية)، مع افتراض طلب الأعضاء من المؤسسة تحويل هذه الموارد (أو توفير مبالغ تعادلها عموما) إلى الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر على سبيل المساهمة في دعم تمويله.

٨٩ راجع البيان الصحفي رقم 12/389 بعنوان "IMF Distributes US$1.1 Billion of Gold Sales Profits in Strategy to Boost Low-Cost Crisis Lending to Low-Income Countries" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2012/pr12389.htm).

٩٠ راجع البيان الصحفي رقم 13/37، بعنوان "IMF Approves New Rules and Regulations for Investment Account" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2013/pr1337.htm).

٩١ للاطلاع على شرح لحقوق السحب الخاصة والقضايا ذات الصلة، راجع «صحيفة الوقائع: حقوق السحب الخاصة» (http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/sdra.htm).

٩٢ راجع الملحوظة ٣ في الجدول ٤–١ للاطلاع على مزيد من التفسير حول الشرائح الائتمانية.

٩٣ الفرق بين إجمالي المصروفات وصافي المصروفات يتعلق بالمقبوضات، وهي في معظمها تمويل من جهات مانحة خارجية لأنشطة تنمية القدرات التي ينفذها الصندوق.

٩٤ رغم أن التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي يغطي أنشطة المؤسسة خلال كل سنة مالية، فإن بيانات إدارة الموارد البشرية حول خصائص القوى العاملة تجمع على أساس السنة التقويمية وليس السنة المالية.

٩٥ يمكن الاطلاع على معالجة أكثر تفصيلا للتقدم المحرز على صعيد التنوع في الموارد البشرية في تقرير الصندوق السنوي حول التنوع في الموارد البشرية (راجع أيضا القسم الفرعي التالي).

٩٦ راجع البيان الصحفي رقم 12/100 بعنوان "IMF Executive Board Discusses the 2011 Diversity Annual Report" (www.imf.org/external/np/sec/pn/2012/pn12100.htm). ولتغيير فترة الإبلاغ من السنة التقويمية إلى السنة المالية المعتمدة في الصندوق، غطى تقرير عام ٢٠١١ فترة ١٦ شهرا (السنة التقويمية ٢٠١١ وحتى نهاية السنة المالية ٢٠١٢ في إبريل ٢٠١٢)، مما جعل التقرير أكثر حداثة لدى عرضه للنظر على المجلس التنفيذي ولضمان اتساقه مع التقارير الرئيسية الأخرى التي تصدر في إدارة الموارد البشرية.

٩٧ راجع البيان الصحفي رقم 13/119 بعنوان "IMF Recognizes the Federal Government of Somalia" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2013/pr13119.htm).

٩٨ راجع البيان الصحفي رقم 12/30، بعنوان "Statement by the IMF Executive Board on Argentina" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2012/pr1230.htm).

٩٩ راجع البيان الصحفي رقم 12/319، بعنوان "Statement by the IMF Executive Board on Argentina" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2012/pr12319.htm).

١٠٠ راجع البيان الصحفي رقم 12/488، بعنوان "Statement by the IMF Spokesman on Argentina" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2012/pr12488.htm).

١٠١ راجع البيان الصحفي رقم 13/33، بعنوان "Statement by the IMF Executive Board on Argentina" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2013/pr1333.htm).

١٠٢ للاطلاع على النص الكامل لسياسة الصندوق في مجال الشفافية، راجع "The Fund's Transparency Policy" (www.imf.org/external/np/pp/eng/2009/102809.pdf).

١٠٣ راجع "Key Trends in Implementation of the Fund's Transparency Policy" (www.imf.org/external/np/pp/eng/2012/071612.pdf).

١٠٤ راجع "Consultation on the 2013 Review of the IMF's Transparency Policy" (www.imf.org/external/np/exr/consult/2013/transpol/).

١٠٥ اعتبارا من الأول من مايو ٢٠١٣، أصبح اسم إدارة العلاقات الخارجية هو إدارة التواصل.

١٠٦ يمكن الاطلاع على تقارير «آفاق الاقتصاد الإقليمي» من خلال الصفحة الإلكترونية لهذه التقارير في الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي (www.imf.org/external/pubs/ft/reo/rerepts.aspx). ويمكن كذلك تصفح المواد المتعلقة بتقارير «آفاق الاقتصاد الإقليمي» خلال السنة في الموقع الإلكتروني.

١٠٧ راجع البيان الصحفي رقم 12/494، بعنوان "IMF Management and Staff Welcome Opportunity to Discuss Independent Evaluation Office Report on International Reserves" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2012/pr12494.htm) للاطلاع على رد فعل إدارة الصندوق العليا وخبراء الصندوق على التقييم.

١٠٨ راجع البيان الصحفي رقم 13/54، بعنوان "IMF Management and Staff Welcome Independent Evaluation Office's Report on the Role of IMF as Trusted Advisor" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2013/pr1354.htm) للاطلاع على رد فعل إدارة الصندوق العليا وخبراء الصندوق على التقييم.

١٠٩ www.ieo-imf.org. ويمكن الحصول على النسخ المطبوعة من هذا التقرير والكثير غيره من وثائق التقييم الصادرة عن مكتب التقييم المستقل من مكتبة بيع مطبوعات الصندوق(www.imfbookstore.org) .

١١٠ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 12/54، بعنوان "IMF Executive Board Discusses Implementation Plan in Response to Board-Endorsed Recommendations for the IEO Evaluation of IMF Performance in the Run-Up to the Financial and Economic Crisis." (www.imf.org/external/np/sec/pn/2012/pn1254.htm). ويمكن الحصول على النص الكامل للتقرير وتلخيص مناقشات المجلس التنفيذي من الموقع الإلكتروني لمكتب التقييم المستقل (www.ieo-imf.org).

١١١ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 13/32، بعنوان"IMF Executive Board Considers Implementation Plan Following IEO Evaluation of Research at the IMF" (www.imf.org/external/np/sec/pn/2013/pn1332.htm). ويمكن الحصول على النص الكامل للتقرير وتلخيص مناقشات المجلس التنفيذي من الموقع الإلكتروني لمكتب التقييم المستقل (www.ieo-imf.org).

١١٢ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 13/63، بعنوان "IMF Executive Board Discusses Implementation Plan in Response to Board-Endorsed Recommendations for the IEO Evaluation of International Reserves—IMF Concerns and Country Perspectives" (www.imf.org/external/np/sec/pn/2013/pn1363.htm). ويمكن الحصول على النص الكامل للتقرير وتلخيص مناقشات المجلس التنفيذي من الموقع الإلكتروني لمكتب التقييم المستقل (www.ieo-imf.org).

١١٣ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 13/62، بعنوان "IMF Executive Board Concludes Fifth Periodic Report on Implementing IEO Recommendations Endorsed by the Executive Board" (www.imf.org/external/np/sec/pn/2013/pn1362.htm).

١١٤ نُشر أول تقييم خارجي في عام ٢٠٠٦.

١١٥ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 13/40، بعنوان "IMF Executive Board Considers External Evaluation of the Independent Evaluation Office" (www.imf.org/external/np/sec/pn/2013/pn1340.htm)، والبيان الصحفي رقم 12/285، بعنوان "External Evaluation of the Independent Evaluation Office of the IMF Gets Underway" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2012/pr12285.htm).

الإسهامات

قام بإعداد هذا التقرير السنوي قسم التحرير والمطبوعات بإدارة العلاقات الخارجية في صندوق النقد الدولي. وأشرف كل من ديفيد هولي وجيريمي كليفت وكارين أونغلي على عمل الفريق المعني بإعداد التقرير، والتابع للجنة التقييم المنبثقة عن المجلس التنفيذي برئاسة منو سنل. وباشر مهام رئاسة التحرير كل من مايكل هاروب (وهو المحرر الرئيسي وقام بتنسيق إجراءات الصياغة الأولية وعملية الإنتاج) وكاثي غاغنت. وقدمت كارين أونغلي مساهمات كبيرة في الكتابة، وقدمت كل من سوزان ألافي وفيبي كيتي وروب نيومان المساعدة في النواحي الإدارية والتحرير اللغوي.

التصوير:

Iain Masterton/age fotostock/SuperStock الغلاف الأمامي (العلوية)
Tips Images/SuperStock الغلاف الأمامي (السفلية)
Gavin Hellier/Robert Harding Picture Library/SuperStock الغلاف الخلفي
Stephen Jaffe/© IMF photo الصفحات ٤ و١٨ (إلى اليمين) و٣٢ (إلى اليمين) و٥١ (العلوية والسفلية) و٥٥ (إلى اليسار وإلى اليمين) و٦١ (إلى اليسار وإلى اليمين) و٦٢ (إلى اليسار)
© IMF photo الصفحات ٥ و٦ و٧ و٥١
Jose Manuel Ribeiro/Reuters/Landov صفحة ٩ (العلوية)
age fotostock/SuperStock الصفحات ٩ (السفلية) و ١٠ (إلى اليسار) و ٢٢ (إلى اليسار) و ٣٢ (إلى اليسار)
Siphiwe Sibeko/Reuters/Newscom صفحة ١٠ (إلى اليمين)
Peter Andrews/Reuters/Landov صفحة ١١ (إلى اليسار)
Walter Bibikow/AWL Images صفحة ١١ (إلى اليمين)
Hemis.fr/SuperStock الصفحتان ١٣ (العلوية) و ١٧ (العلوية)
image 100/SuperStock صفحة ١٣ (السفلية)
Jason Larkin/Panos Pictures صفحة ١٤ (إلى اليسار)
Kosuke Okahara/New York Times/Redux Pictures صفحة ١٤ (إلى اليمين)
Abedin Taherkenareh/EPA/Landov صفحة ١٥ (إلى اليسار)
© Horizons WWP/Alamy صفحة ١٥ (إلى اليمين)
© Peter Bowater/Alamy صفحة ١٧ (السفلية)
© Ian Shipley SHPS/Alamy صفحة ١٨ (إلى اليسار)
Ton Koene/age fotostock/SuperStock صفحة ٢٢ (إلى اليمين)
Cliff Owen/© IMF photo صفحة ٢٥ (إلى اليسار)
imagebroker.net/SuperStock صفحة ٢٥ (إلى اليمين)
Yo Nagoya/© IMF photo صفحة ٢٩ (إلى اليسار)
Swoan Parker/Reuters/Landov صفحة ٢٩ (إلى اليمين)
View Pictures Ltd./SuperStock صفحة ٣١ (العلوية)
Frans Lemmens/SuperStock صفحة ٣١ (السفلية)
© John Gress/Corbis صفحة ٣٥ (إلى اليسار)
/Holly Pickett/Redux صفحة ٣٥ (إلى اليمين)
Sukree Sukplang/Reuters/Newscom صفحة ٣٧ (إلى اليسار)
Zhao Yingquan/Xinhua/Landov صفحة ٣٧ (إلى اليمين)
© Anthony Asael/DanitaDelimont.com صفحة ٤٤ (إلى اليسار)
Michael Spilotro/© IMF photo الصفحات ٤٤ (إلى اليمين) و ٥٢ (إلى اليسار وإلى اليمين) و ٥٣ (إلى اليسار وإلى اليمين)
AP Photo/Amel Emric صفحة ٤٧ (إلى اليسار)
Alex Silver/© IMF photo صفحة ٤٧ (إلى اليمين)
© mediacolor's صفحة ٤٩ (إلى اليسار)
Antonio Dasiparu/EPA/Landov صفحة ٤٩ (إلى اليمين)
Jose Miguel Gomez/Reuters/Newscom صفحة ٦٢ (إلى اليمين)
Yuko Ide/© IMF photo صفحة ٦٥ (إلى اليسار)
© Bethany Versoy Photography صفحة ٦٥ (إلى اليمين)

© INTERNATIONAL MONETARY FUND 2013
DESIGN: DESIGN ARMY WWW.DESIGNARMY.COM

IMF ANNUAL REPORT 2013 (ARABIC)
INTERNATIONAL MONETARY FUND
700 19TH STREET NW
WASHINGTON, DC 20431 USA

ISBN 978-1-48436-420-8